



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآل محمد
 اي هذا كتاب الطهارة والكتاب في الكف ما يكفيه او الكوب في الكف في الحج ومنه الكنية
 للحج والكتاب في العرب كلام جامع لمسايل محدثنا من طاعة نوحا كما قيل وهي اي الطهارة لغة الزهارة
 من الاذن اسرى الاوساخ ومن قوله نعم يا مريم ان الله اصطفيت طهرك وقوله نعم ان الله يريد الله ليذك
 عنكم الاجر ويظهر لكم اهل البيت نظيره في اصطلاح اهل الشرع يطلق على مابين احدهما ازالة الخس عليه
 محيل له نعم عز وجل ونبينا بطهرا ثانيا لها ما ذكره المصنف وقوله وشرعا استعمال طهوه وشرعا بالنية
 لاستباحة الصلوة والابحاث المودعة على تعريف الطهارة ولبوبتها ووجه القصص عظاما في منع
 كونها حقيقيا العقلية لئلا يفرغها من المانع للجمع وتارة بتسليم صانعها وان كان كتابا ككفات نقصا
 لنتيجهما وتبينها مشهورة مستقيمة في كتب القوم ومنه طاعة لالتزم لها مع انها لانا تدوم
 تحتها وهي اي الطهارة وضوء وغسل وتيمم بضممة الى هذه الاقسام الثلاثة مخيرة فيها وهي كل من هذه
 الاقسام ستعلم في حقها المباحث الاثنية شرعا وكلها واجبة في نكاحها والواجب يكون عليه صلوة وذكر
 معنونه والندب ما يكون عليه مصلح ولا يكون تركه منتهى وبعبارة اخرى الواجب بغيره ما ذكره بوجه
 والندب ما يجمع فاعلم ولا يذم تاكد فالواجب منها وجوب غايته التي هي الصلوة والطهارة ومنه خط
 المعصية بحيث لقوله فالواجب وجوبه من الله انما يتحقق بوجوب غايته من غاياتها الثلاثة في
 الصلوة والطهارة ومنه خط المعصية في غايته التي الغرض والمقصود منها غايته الوضوء ما يكون الوضوء
 لاجل ما بان يكون له عقل في صحة وجوبه او كماله او ارتفاع كراهته او نحو ذلك من الامور التي تعلق في من
 تفصيل غاياته كما سبقا والتمهيد من الكلام بمعية نقصا بالمقام وكونه يصعد ضبط الاقسام ان
 وجوب الطهارة انما يكون حال وجوب احدي هذه الغايات المذكورة فقط دون غيرها من الاجزاء ما ذكره
 بخصوص الغسل والتميم وما استند ذلك اخر الثلاثة بقوله ويجوز الثلثة ايضا بالندب بوجه من رده عليه
 النقص بوجوب الطهارة لاجل الصلوة النسبة وسجدة السجدة وسجدة التلاوة في الاولين
 بانها اذا خلان تحت الصلوة لكونها من اجزائها ومختلفا عنها وعن الثالث بان اسمها قبل وجوبها
 لسجدة التلاوة كما سيحكي وانما النقص بصاوة الجذارة من حيث انها غاية واجبة من جملة الغايات التي

۱۶۴۶۸
 ۲۰۷۶۳۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۶۴۶۸

عليه ويتوضأ ما يستقبل ومنها ما رواه الشيخ وهو في باب ايض في زيادة كتاب الطهارة في باب الحيض والاستحاضة عن
عن غير واحد عن ابي عبد الله م في ثمانية حديث طويل قال وسئل عن السجدة في ثمانية عشر مرة وكذا عن الشيطان
فلندع الصلوة ايام اوقات ثم نعتل وتوضأ والصلوة وهذه الرواية في باب ايض في جامع في الحايض والسجدة
الا ان في غير ما عابد والسؤال عن قوله وسئل رسول الله هذه ما ههنا اريد من سجدة الرواية الدالة على وجوب
الوضوء للصلوة في الحجة والروايات الدالة على وجوبه بدون دلالتها على الصلوة فهي اكثر من ان يحصى ولم يورد
ههنا لان الغرض هنا ليس متعلقا بوجوب الوضوء فقط بل بوجوبه للصلاة لكن مسوده ان شاء الله في تفصيل
الايدي لا بد منها واما وجوب الوضوء للصلاة والمعنى الثاني في شرطية ما في الحجة عدم صحته بل بدنه صحيح فهو ايض
ما انعقد عليه الاجماع ولا خلاف فيه بل يمكن ان يكون ايض من ضروريات الدين وسند كوطر من الاجاز الدالة
عليه ايض ما ذكرنا سابقا فيها ما رواه الشيخ وهو في باب ايض في زيادة كتاب الطهارة في باب الحيض والاستحاضة
عن ابي جعفر م قال الصلوة الا يطهروا وكروها في اواخر باب صفة التيمم وفي كتاب الصلوة في باب تفصيل ما تقدم ذكره
وروي في باب من ترك الوضوء او بعضه رسالة عن ابي جعفر هذه الرواية بينها ورواها ايض
باب وقت وجوب الطهور عند ايض رسالة مع زيادة في ذلك قال ابي جعفر م اذا دخل الوقت وجب
الطهور والصلوة ولا صاوة الا يطهروا ومنها ما رواه الشيخ في كتاب باب صفة الوضوء والغرض منه
عن محمد بن مروان قال قال ابو عبد الله م انما في الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلوة
قلت كيف قال لا ينبغي ان امر الله بسجدة وما اوده الشيخ م كورا في اواخر هذا الباب ووجوب الدلالة
وهذه الرواية في باب ايض بينها في باب مسح الرأس والقعدة ومنها ما رواه الشيخ في اواخر هذا الباب
عن منصور قال سئل ابي عبد الله م عن نسي ان مسح راسه في سجدة في الصلوة قال يعرف ويمسح راسه ورجليه
وقد ذكر في هذه الرواية في هذا الباب ما في تفصيل السجدة وما روي ايض بعد هذا باسطر عن احمد بن
عمر قال سئل ابي الحسن م عن رجل توضأ ونسي ان مسح راسه في سجدة في الصلوة قال مسح راسه
شيئا من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن اغاد الصلوة ومنها ما رواه الشيخ وهو في اواخر باب عبد الله
ايض عن الجلي عن ابي عبد الله م قال ان ذكرت وانتهى صلواتك مت قدرتك شيئا من وضوءك
المفروض عليك فانصرف واصل الذي ينسب من وضوءك واعدا صلاتك وهذه الرواية بينها في باب ايض
في باب التلويح الوضوء ومنها ما رواه الشيخ وهو بعد هذه الرواية عن سماعة عن ابي عبد الله م قال من نسي

مسح راسه وقد يلو شيئا من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن كان عليه اغادة الوضوء والصلوة ومنها ما
رواه الشيخ وهو في باب ايض في زيادة كتاب الطهارة في باب الحيض والاستحاضة عن
فقال اما انما فقلت م انا في كتاب الوضوء واعيد وما روي ايض متصلا بهذه الرواية عن يعقوب بن يقطين
قال سئل ابا الحسن م عن رجل يتم فضة ما بعد صلوة ماء يتوضأ ويعيد الصلوة يجوز صلواته
قال انا وجدنا م قبل ان يمضي الوقت يتوضأ واذا كان مضي الوقت فلا اغادة عليه ومنها ما رواه ايض
واخر هذا الباب عن ذرارة عن ابي جعفر م في ثمانية حديث قال قلت لانا ما وقد دخل في الصلوة قال فليخض
وليتوضأ م لم يركع فان كان قد ركع فليخض في صلواته فان التيمم احد الطهورين والماء من المصطفى لوجبة التيمم
رواه ايض ثقة الاسلام م في باب الوقت الذي وجب التيمم ومنها ما رواه الشيخ وهو في اواخر هذا الباب ايض عن
عبد الله بن عاصم قال سئل ابا عبد الله م عن الرجل لا يجد الماء فيقيم في الصلوة فنجاء الغلام قال هوذا لما نفي
ان كان لم يركع فليخض وليتوضأ وهذه الرواية بينها في باب ايض في زيادة كتاب الطهارة في باب الحيض والاستحاضة
الرواية في آخر الباب المذكور عن الحسن بن ابي جهم قال سئل ابي عبد الله م عن رجل صلى الظهر والعصر وحدهما
جلس في الرابعة في ان كان قال انه يهدن لاله الا الله وان محمدا رسول الله فلا يهد فان كان لم يهد فليجلس في الخامسة
فليهد ومنها ما رواه ايض في باب صفة التيمم م ابي بصير قال سئل عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فغسله ويتم
ويصل ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت قال عليه ان يتوضأ ويعيد الصلوة وفيه ايض بينها في باب المذكور
ومنها ما رواه الشيخ في الزيادة في اواخر باب التيمم عن ذرارة عن ابي جعفر م قال سئل عن رجل صلى وكثر على تيمم
جاء رجل ومعه قريان من ماء قال قطع الصلوة ويتوضأ ومنها ما رواه ايض في الزيادة في اواخر باب تفصيل
التياب والبدن من النجاسة عن علي بن مهران وهو كتاب ورد جوابا عن سؤال في ثمانية هذه العبارة واذا
كان جنباً او صلى على وضوء وغلبه اغادة الصلوة المكتوبات اللواتي فاته ومنها ما رواه الشيخ وهو في كتاب الصلوة
في باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصلوة عن عبد الله بن ذرارة قال قال ابي جعفر م ما فرض الله من الصلوة قال
الوقت والطهور والركوع والسجدة والقبلة والتعا والتوجه وهذه الرواية في باب تفصيل في المتروك والسند
في باب فرض الصلوة ومنها ما رواه الشيخ متصلا بهذه الرواية عن الجلي عن ابي عبد الله م قال الصلوة ثلثة اوقات
ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود وهذه الرواية في باب تفصيل ما تقدم ذكره في باب المذكور وفي
يرداه رسالة قال قال الله ثلثة اوقات ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود ومنها ما رواه ثقة في باب النوافل

منها عتد اذا كان وجوب المأمور به متيقنا ما اذا كان متيقنا فلا تفرق في الاصول وعلى هذا نقول لاشك ان وقت الوضوء
الذي هو وقت حصول الاداء مستمع فلو ان الكلف بالصلوة في وقتها لم يات بصلتها المأمور به في وقتها لم يمتنع نعم ان
من الوقت عتد الوضوء والصلوة متضمن ان يكون حبان الدليل فيه هكذا لما قبله فلا تفرق في الاصل ان يستدل بالانزاع على ان
يطبق حبان في وقتها ان لا يتيقن ان الوضوء قبل الصلوة واجب في الكلف بالصلوة بدون الوضوء يلزم ان لا يمكن
الاتيان بالوضوء المأمور به لان لا شك ان بعد الاتيان بالصلوة لا يمكن الوضوء الكافي قبل الصلوة فيلزم ترك الواجب
الواجب لم يلزم من الحرمان من كون الاتيان بالصلوة للزوم لعل الوضوء حرمانا وهذا مثل ما اذا كان احدا مأمورا بالوضوء
على السطح المتوقف على السلم فاختاره او كان مكلفا بالوضوء فارقا لما ويجوز ان لا يمتنع عدم امکان الاتيان
بالوضوء المتقدم على الصلوة بعد الصلوة ان يمكن ان يتوضأ ويصلي صلاته اخرى لان المأمور بالوضوء المتقدم على الصلوة
التي يتحقق بها المثال لا يستلزم بالصلوة السابقة على تقدير صحة تحقق الامتنان والخروج عن العهد ولا يمكن
تحقق هذا الوصف في الصلوة فلا يكون الاتيان بالوضوء المذكور تاليا للمأمور به كالانحصر واعلم ان اتمام هذا
ايه موقوف على ثبوت ان يلزم من الحرمان مما يقبل المنع كالمقتضى بين الشاغلين قد يترتب في المقام شيء
وهو ان قد ظهر بما ذكرنا وتلوا علينا وجوب الوضوء بالمعنيين الصلوة في الجملة كما ذكرنا في صدر المقامين ولما وجوب
لجميع الصلوة الواجبة سوى صلاته الجائزة بكل من المعنيين كما هو مدرك القوم فنتجها وتقتضي المقام ان وجوب الوضوء
بمعنى الشريعة وبوصف الصحة عليه جميع الصلوة الواجبة بل المندوبة ايضا سوى صلاته الجائزة مما لا يمتنع ان يثبت في الجملة
فيه الصريح وكذا بعض الاجاد المتقدمه عليه ايضا مثل الصلوة الا بطهروا في الصلوة او بغيرها من المحاذات الى الحقيقة التي هي في
الوجوب كالانحصر في الصلوة ثلث اوقات ومخوذ ذلك ولما وجوبه بالمعنى الاول لجميع الصلوة الواجبة فنتجها فخرج ان لا
يمكن ان يستدل بالامانة بالانزاع لا يمتنع على العموم بالنسبة الى الواجب والندوب يلزم ان لا يكون حمل الامر في الصلوة
على الوجوب بل الوجوب المطلق او غيره وجه لا يثبت للمعنى مع انه لو حمل على العموم كان قابلا للمنع اذا حال العهد بغير
وكون الزمان العتد المتعارف في الصلوة اليومية احتمال ان يكون حمل الامر على العموم على ما قبل ان الام حقيقة في العهد
ولو خص بالصلوة الواجبة ونعم بالنسبة الى افرادها فغير انه لا دليل على تخصيصه ولو جعل دليل على التحسين ابقاء
الامر على ظاهره من الوجوب بغيره على ان ابقاء الامر على ظاهره ليس اولى من ابقاء العام على ظاهره على العموم
واحرجه ان الامر على ظاهره مع انه من ظهور احتمال العهد كاعرف وكذا لا يمتنع الاستدلال بالاجاد المتقدمه
الذين ليس فيها ما يدل على عموم الوجوب كالانحصر وكذا لا يمتنع الاستدلال عليه بشرطية الصلوة بان يثبت بالاجماع

والاجاد بشرطية جميع الصلوة الواجبة وشروط الواجب فيكون واجبا لجميع الصلوة لان الكبري متنوعة وموصفة الا
صول ومجدا خاضع الجواب عن الاستدلال بالخبر المتقدم من قوله هم الصلوة ثلثة اوقات لا يمتنع ان يكون حكمه
بان الظهور ثلث الصلوة من باب اليقين المتعارفة وشرايطه كونها شرطا في اتمامها بشرطية جميع الاحوال فحاشا
سائر الشرطية على طهارة الثوب وغير ذلك بخبر الخبر وليس هذا حاشا على خلاف الغرض مع وجود الادلة
الدالة على ظاهره من الصلوة مثل الآية الكريمة المذكورة ومخالفها مع بقولنا ان الشرطية الواجبة لا يلزم ان
كافون على انما لو سلمنا جزمية الصلوة ولا تفرق بينها وبين الاستدلال ايضا فترام ان وجوب جزء الواجب بغيره ثابت
بل الحقيقة ان شرطه في التسليم وجوب شرطه فان التسليم وجوبه ايضا وبحقيقة في الاصول والاستدلال بالخبر
من قوله هم الصلوة بالوضوء فمما ضعف من سابقه ان ليس فيه ولا تفرق على الخبرية اصلا كما لا يخفى على الشرطية
ايضا واما ما روي في اوله الاشتراط ايضا على التسليم وكذا في بعض نسخها او ما انما يتجسد في الباب ايضا وتبين على حال الاستدلال
برواية عبد الله بن زائدة المتقدمه من قوله هم الصلوة واما الاستدلال عليه بالاجماع فغيره ايضا مثلاً ان
الوجوب بمعنى الابدية والوجوب بمعنى استحسان الذم على تركه كذا في شبهة حديثه بالاجماع ان يكون اطلاق بعض القوم
لفظ الوجوب في الوضوء بالنسبة الى جميع الصلوة الواجبة بمعنى الشرطية فاشبهه بمعنى الآخر بل وطلب الاجماع ونقل وهذا
فما لا يبعد جزمه لا يخفى على من تتبع كلمات القوم واتقوا بهم المتشابه مع ان ههنا شيئا اخر وهو ان اكثر الاحصاء قالوا
بوجوب مقدمة الواجب مما كان لا يفرق في اطلاق الوجوب بمعنى الشرطية لجميع الصلوات على الوضوء واجبا حكما بناء
على اعتقادهم بان الوجوب بالمعنى الاخر ايضا جائز بل الجهد الحكم بالوجوب بمعنى استحسان الذم على تركه لان جميع الصلوة
الواجبة باصل الشرع وغیر ذلك عن غفلة من الله نعم ورسوله واهل الذکر علم السلام علم حقيقة الحال **الذي** اعلم ان الظاهر
الآية الكريمة المتقدمه وجوب الوضوء على كل قيم الى الصلوة حتى المظن انهم لا يذكرون انهم على العموم فاعلم ان هذا على
الاجمال الجمل الكلام حاليا من الغائبة المعتد بها وهو لا يمتنع سبيل الحكم كقولهم ان الاجماع واقع على وجوب الوضوء
على المحدثين فخطأ في الشيخ في موضع البحث السمع فاشياء كلام ثم لو صح الخبر كان محمولا على الاستحباب كما لا يخفى على الوضوء
على الاستحباب وان كان الخلاف في سببها صلو كثره به وقال له في **مسألة** فان توضأ فمما لا خلاف ان يصل
بما فوضه وكذا يصل بوضوء واحد فاشياء من الصلوة وههنا ههنا العلم خلاف الظاهر في ان يمتنع فقال بعضهم
الحكم كان في التبدل في ذلك وكان الوضوء واجبا عند كل صلوة على المظهر والحد كذا في الشيخ وهذا الجزم من وجوده
المجوز وعلى ان المائدة ثابتة لا يمتنع فيها ولا في غيرها المائدة من اخر القائلين بوجوبها وحاشا لاجادها وعدم

من كرم فيك لعلوه او غير هذا الى غير المعطوف عليه يستلزم تعبد الحظف لوجوب الاشتغال بالافعال منع ذلك والاشتمال
 انما يجب الحكم الثابت لها وهو الاجتناب بالافعال او التقييد فلا ومن الثاني ان الاجتناب اذا وجد مع التثنية في اليقين
 اولى من كلام دفع الله مقامه وهو كما ترى وليس شري لم يستدل به بالروايتين من غير ان يبين انهما لا ينافيان في الاستدلال
 بما هو احوط ولا ينافيان في الروايتين من غير ان يبين انهما لا ينافيان في الاستدلال بما هو احوط ولا ينافيان في الروايتين من غير ان يبين انهما لا ينافيان في الاستدلال
 لما حتم اليقين في ضد الاستدلال طلبا احكاما تقتلنا عنه من افعالنا وان هاتين الروايتين لم يثبتا ذلك
 فليكن العوض عنهما ان لا يثبت ان ذلك نفاذ كروية هذا المطلب اليقين ليس بايدي كثير ما ذكرنا في غير هذا التام فيمنع
 اعلم وقد فقمنا من بيان وجوب الوضوء للصلاة وما يتعلق به فليست في بيان وجوب الطهارة ومن خط المحقق
 اما وجوب الطهارة فقد نقل الاجماع عليه وروايات ائمه وسند كرها مفصلة مع ما يتعلق بها من الاجابات
 فيجب التحريم والاداء وجوبه في كل حال المحصن الاجابة في وجهه ولا صلاح غلط لا يمكن بدونه من اجل وجوب
 الاصلاح في هذا من غير تحريم السجدة بالحدث بالحدث الا في غير خلاف قال الشيخ في ظاهرها انه لا ينافي في
 القول بالكلية الى ابن اوديس وابن البرقي ائمه ووجه الشيخ في سوفي وروايات ابو الصلاح والحقق في مرده
 وهو انهم من كلام قوله ائمه في احوال القائلين بالتحريم لوجوه الاول قوله في منوعة الواقعة في القرآن كرم في
 كتاب يكون لا يغير الا المطهرين وجب الاستدلال ان قوله لا يغير لا يمكن ان يكون محمول على الجبرية واليه والى كرم
 الكذب في حق الله في غير نظير كثير فلا بد من حمل على التام والحق في كل الجبرية فيكون السجدة حراما
 وفيه الاستدلال بهذه الآية موقوف على ان يكون ضميرها رجعا الى القرآن وهو محمول وجوبه الى الكتاب يكون
 كاحوزه بعض القدرين بل هو اولى بقرينة ويكون على الاستدلال على الكتاب يكون السجدة المستود المصون اما في الناس
 ادعى التغير والتبديل والخطا والباطل والبعض والمردب اللوح المحفوظ كما قال المفسرون الاملا في المطهرين
 من الجسامة واداس المصاحف وقد ضعف هذا الاحتمال بوجوه احدها ان قوله لا يغير لا يستلزم ان يكون تأكيدا
 لقوله لا يغير فيكون الحمل على ان التماسين الى ما ذكرنا من الاحتمالات فيكون يكون يظن الجسامة في غير ما فيها
 ان اطلاع الملائكة على اللوح المحفوظ غير ثابت بل في بعض الاحوال وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان
 عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 في بعض الاحوال على تقدير وقوعه يمكن ان يكون المراد من عدم اطلاعهم بدون الاذن من سبحانه وتعالى فان
 سببا الكلام لظهوره في القرآن وفيه لا يلزم اللوح وما فيه وفيه ان ثبوت في اللوح الذي لا يسه الا المطهرين

شرف وفيه لا يلزم الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 بالطريق الاولى وان لم يكن ذلك شرفا فاعتد على ان ثبوتها في القرآن وفيه لا يلزم الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 وادعوا ان قوله لا يغير لا يستلزم ان يكون محمول على الجبرية واليه والى كرم الكذب في حق الله في غير نظير كثير فلا بد من حمل على التام والحق في كل الجبرية فيكون السجدة حراما
 بالمصدر من باب اللفظ لا بالمراد من قوله لا يغير لا يستلزم ان يكون محمول على الجبرية واليه والى كرم الكذب في حق الله في غير نظير كثير فلا بد من حمل على التام والحق في كل الجبرية فيكون السجدة حراما
 دون قوله لا يغير لا يستلزم ان يكون محمول على الجبرية واليه والى كرم الكذب في حق الله في غير نظير كثير فلا بد من حمل على التام والحق في كل الجبرية فيكون السجدة حراما
 وفيه لا يلزم الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 واحدة فليكن العوض عنهما ان لا يثبت ان ذلك نفاذ كروية هذا المطلب اليقين ليس بايدي كثير ما ذكرنا في غير هذا التام فيمنع
 هذا لا ينافي مع كون نزيل من رب العالمين صفة له اذ كانت اجلة راسها معطوفة على اجلة ان القرآن يحذف في البداية
 او يكون جازلا وكذا لقوله لا يغير وفي كتاب ليس شري انما هذا التقدير ائمه يكون في كتابه نزيل من جملته انهم
 واحواله فلا يكون توصيفا لغيره من اسباب الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 لان الطهارة حقيقة شرعية في الوضوء وهو خلاف الاصل وفيه لا يلزم الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 ان علماء البلاغة اطلعوا على ان الجاهل يطلع من الحقيقة واية ثبوت الخطاب في الشرعية ومع قسمة كرم ان حقيقة الطهارة
 الوضوء بالاجزاء ان يكون نفاذ الحدث والحقيقة في هذا المعنى في الملائكة ائمه وايضا ان كتاب الجاهل في
 الخبر على انشاء كما اوكتفي في الاستدلال ليس اولى من اذ كان جدينا الجاهل لان في انما جاز واحد وهذا
 ثم على تقدير تسليم وجوب الضمير الى القرآن فنقول ان دلالتها على المطهارة غير تمام فيجوز ان يكون انصافه في كتاب
 كتاب يكون ائمه كذا فيهم يجوز ان يكون المراد افعالا علم ان لا يعلم حقيقة ودعا يقر واسرعه الا المطهرين في القرآن
 وهم احوالهم بغيرهم وعن المطهرين اسرارهم ما سوى الله ثم وفي بعض التفاسير محققين الفضل المراد
 لا يغير القرآن الا موقود وعن حين الفضل لا يعلم تفسيره وادعوا الى المطهرين من الكفر في لفاق واما حديث
 لزوم مجازية السجدة الطهارة فقد عرفت جوابه على تقدير تسليم حمل المس على حقيقة وثبوت الخطاب في الغيبة
 وحمل الطهارة على حقيقة انهم ان الطهارة حقيقة شرعية في دفع الحدث الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 يكون حقيقة في دفع كل حدث وكذا في دفع الحدث ايضاً فيجوز ان يكون المراد بالمطهرين المطهرين من الحدث الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع
 او الجسامة ثم لو سلم ان المراد بالطهارة من الحدث الا في غير ما ذكرنا من الاحتمالات وكلام بعض الاحبار في ذلك على خلافه وفيه ان عدم ثبوت اطلاعهم على اللوح لا يفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه والا لكان متصلا على المنع وما وقع

في قوله لا يغير لا يستلزم ان يكون محمول على الجبرية واليه والى كرم الكذب في حق الله في غير نظير كثير فلا بد من حمل على التام والحق في كل الجبرية فيكون السجدة حراما

دو جوبه لما نصت ان في انهم اختلفوا في ان القبول للماضي وعظم ان التوثيق غالبا لا ينفع في القرآن فقد
اجابنا ان كتابه القرآن وان كان كتابا لله ايضا جازا بالحدوث الاصغر بالطريق الاول وهذه الرواية الاولى
التي اوردتها في الاستدلال ومع وضع النظر من دعوى الرواية تقول ان الماضي يندفع عن الحديث الاصغر فاطا
في اجازة الكتاب لها وتلك الاستفصال مع ان الفرق القابل للثبوت وان تكون محدثة بالحدوث الاصغر يدل على ان ليس
المراد بالاجازة عند وضع طلبة القول التوثيق بل بالقبول في الحال على ايات القرآن وعدم دفعه ان في الرواية ليس
لفظ الحديث الاصغر بل كونه على غير وضوء وانما ثبت المعاد في الجمع بينهما محمول على جوفه على الكسرة وهذه
الرواية على اني لم ايسر في الحديث ولا يبعد الايراد على المعاصرة اما على الوجه الذي تطلب بالاولوية فبان منع الاولوية
وحيث بان الحديث لما كان ارتفاعه محتملا فهو لا يتوقف على زمان طويل يهمل في الحديث فيكون الحديث حتى يتقدم
الماضي فلما كان ارتفاعه يتوقف على جهلة ومضى زمان كبير فيكون انما يلحق به كثرة في الكتابة تاجله في الكتابة لما فيها
في ذلك الزمان الطويل من احتمال الفسح في نقل امرها الى اللاحق واما على الوجه الثاني فبان ان في رواية على انه فلا يستل
عن الرجل فلا يكون الرواية الثانية كما ذكرنا في الكتاب المعاصر معادتها والقول بان الفرق بينهما ما لا يعقل
بما ذكرته من سنن التمسك اتفاقا على تقدير تسليم ان يكون المسؤل عن دعوى الرجل والرواية ايضا تقول ان نقادها
ليس من باب المناقض الذي يجبر الجمع بينها على الكراهة وفيه في باب تناقض العام المتعارفين في قولنا
والخصوص في المناقض العام بالخاص فنخرج ما يخرج ويقتضي الحكم في ما عداها واما حديثنا في خروج الماضي في هذا الحكم من تحت
الحديثين مع ان حديثا قد يصفى من موقوف فقد عرفت ما يندفع به واما الايراد على المعاصرة بان وجوب الجمع بينهما
من غير ضرورة في الرواية على الكراهة فلما علمنا ان الرواية فيها تحريم كتابة القرآن في التوثيق انما عرفت ان ذلك
قوله الجمل ان يكتب القرآن في الالواح عن هذا الجمل كما يحكم به الوجدان والايراد بان يمكن الجمع ايضا بان يجل
الرواية الاولى على الكتابة التي تقع فيه المس والناحية على التي لا يقع فيها كما يدل على غيرها من قوة وان كان في حمل
الرواية الاولى على المس المذكور فكيف لما ذكرنا من بقا من حكاية الاطلاق قد تركت الامتناع في حال التدبر
فيما عداها بان في الجمل الاول ان الاولوية التي تدعوها منوعة بل هي من باب القياس الذي لا يعمل ويقول به وجوه فان
ثبت اجماع على جواز الكتابة للحديث في الرواية على الكراهة والافعالكم بفتننا من حجة الكتاب في التوثيق الى
ليس فلا وفيه بعد وعلى الوجه الثاني ان عدم نقل الحديث لا يدل على الاجماع فيكون حمل الرواية على ارادة حرية الكتابة
لنفسها وعلى تقدير التسليم ايضا فلا بد ان القابل في الكتابة حصول المس وهو فاذ حلت الرواية الحكم بحرية الكتابة

خطه على ان الحكم بالحرية انما يكون باعتبار المس الذي يقع فيه في بعض الاحكام وان ادركتم هذا التوجيه البعيد
لم لا يحمي على الكراهة مع كون اقرب دليل لفظ لا يحمي ان يكون نصا في الحديث **فصل** ما رواه الشيخ زهير في باب
قبل رواية ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة في الاستصحاب ايضا كذا عن ابي بصير قال سئل ابا عبد الله عمن
قوله في المحقق وهو على غير وضوء قال بآس ولا يمس لكتاب وهذه الرواية في ايضا بعينها في باب الحديث كذا
ويشرب بلا تفاوت في المتن والسند ويورد عليها اما اولها الطعن في الاستدلال فيمكن من الجواب وهو
ان نقل ابن عقدة عن الحسين بن فضال في توثيقه لا يكون قبل انه واقفي وابو بصير ايضا في كلامه وسنن فصل القول
في ذلك شاء الله واما ما ينادي بعدم صحتها في الحديث لانه يمكن ان يكون نفيها وعلى تقدير ان يكون نفيها ايضا
لا يفيده في الحديث وقد مر في **فصل** ما رواه الشيخ زهير ايضا في باب قبل الرواية السابقة وكذا في الاستصحاب
عن حزين عن اخيه عن ابي عبد الله قال كان اسمعيل بن عبد الله عنده فقال يا بني اقروا المصحف فاني استغنى عن غيره
فقال اسمعيل لكتاب ومن الوقت فاره وهذا الاستدلال ايضا ضعيف بالارسال وعدم الظهور في الحديث كما مر في
هذا ما وجدنا ما يمكن ان يستدل به على الحديث ولم نقف على دليل اخر وقد عرفت حال جميعها من عدم صلاحها
لتجسس الظن الصالح للمؤلف عليه والاصل في الرواية التي تفتي فيها بدليل ما عدا الحكم بالحديث في شكل كذا ما ذكرنا
وتطاولت الاجراء في وجهه معارض قوي يوجب حملها على الكراهة او شي اخر غير الحرية واشهر ايضا بين الاحكام
الحكم بين الوجوب الاول والاخر ان لا يترك العمل بالحكم بالاحكام فان ارشيد في متابعتهم وان قد هو لها على
سبيل الرشاد واعلم انه على تقدير ثبوت حرية المس المحدث انما يكون القول بوجوب الوضوء للمس الاجبي على القول
بوجوب مقدرة الواجب لانه اذا كان المس محملا على ما يجزئ تركه وتام المس محملا اما في المس لم يتركه على هذه
الحال ان المدة من عدم جواز الاول فيكون الثاني واجبا وهو يتوقف على الوضوء فيكون واجبا هذا ان مهنا
او يفيق التبيين عليها **فصل** ان حرية المس على تقدير ثبوتها هل يخص المس الجسد ام يشمل المس بالكم وغيره ايضا
الظن عدم الشمول لان المس ظاهرا هو عريان ما يكون بالجسد وعلى تقدير عدم ظهوره فيه لا يرب في عدم ظهوره عندنا
في المعنى الشامل للمس بالكم نحوه فيكون من الافراد المشكوك في المس القول بان المكيف العقلي لا بد في امتناعه من الاتيان
بالافراد المشكوك ايضا حتى يخرج من العدة متعين فابصر في ثبوتها بل القدر والثابت ان الاتيان بالقدر والعقلي
او العقلي كان متوقفا لاعتقال ايضا الظن ان لم يقل احد من علماء ائمة اهل البيت في الحديث كونه **فصل** ان
يخرج للمس من الجسد يخص باطن الكفا ولا الضمير عدم الاختصاص لثبوتها وقيل باختصاصه بما ظهر الجوه

لان ما اخله الحيوة لا يتعلق به حكم الحيض وهو ظاهر لانه اذا قصد المس على المس بالحيض فلا فائدة وحول تحت الحجر
 وعدم حال الحيض مما لا يدخله الفرائض حكم الحيض لا يتعلق به حكمه خال عن الحيض لان الحيض ليس بما عجز
 جزم من البدل هو معنى لايم بالحج ويظهر ما ذكرنا ايضا انه اذا غسل بعض اعضائه في الوضوء ولم يتم الوضوء
 لم يجز له المس بذلك البعض الذي غسل لان الحدث لم يقع ما لم يتم الوضوء وان تقاع حدث ذلك الوضوء
 بغيره فيقول هل الايات الكريمة المقتضية في غير المصحف الجيدة داخل في هذا الحكم لا في وجهان حيث
 ان المس في المصحف الجيدة انما يتعلق بالايات لا بالوجوه فيكون من خارج المصحف ايم حرمنا بذلك تقاوة واستقام
 واية ما ليس بجعل المقتضية انهم والمعتق من حيث استحسان ان يكون جملتها حرة ليستطاع الانفراد ويعقوب طرف
 الدخول اذا كانت الايات في التفاسير التي يكتب فيها القرآن بما لا يبعد عن هذا المصحف عليه وقد روي
 واية مشهورة بحجج من الائمة في الدائم ويحيى في باب الجنابة من اسم الله سبحانه والافتاء والامم في دينه
 او غيره وكذا من كتاب التفاسير والاحاديث والعقود هل حكمه لا اله الا الله لعدم دليل على حرمته فان
 الدليل الذي قد تقدم ذكره في الائمة على عدم جواز ذلك والاصل براءة الذمة حتى تفسخها وقد روي
 ما يدل على جواز اسم الله وهو المصحف لعدم كونه في طائفة الايات ولكن لا بأس بالكراهة للمعظم
 والاعوان من هاشم المصحف فقلنا من جهة وتعليقه على اوجهه فالظاهر انما يحل ان نقله به في المنع فانه
 من القرآن ومن حكمه غير داخل فيه ظاهر والعكس العكس لما كان الوجوب والحج في التكليف فلم يكن من المباح
 مما يمكن ان يقر به حرام وهل يجب على الولي تعميم الظاهر لا يجب لعدم الدليل لعدم ذلك مدد لعدم هذا وانما
 فانه قد علم القول في وجوب الحيض والنفقات الثلث المتقدمة فلتشرع الان في وجوب الغسل لما علم ان الغسل المقتضى
 مستند به فيختلف حكمه في هذه المسئلة في بعض الامور اجمعها ما في البيان ما لا ينبغي فلذا اورد ذلك منها على حدة
 ونخص البحث هنا بالجنابة لانه اكثر الاشهر ما ورد واحكام الاغسال الاخرى بما عجزنا عن ايرادها علمت من بيان
 وجوب الوضوء ان الوجوب للصلاة لمعنيين وهذان المعنيان يتحققان في الغسل ايضا وان كان من المصنفين
 ايجدها كما عدم اما وجوبه بالمعنى الاول للصلاة الواجبة فقد اقل على الاجماع وقد تقدمت ايضا بقوله شرع في سورة
 المائدة يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة افغسلوا وجوههم واغسلوا ايديهم الى المرافق والاسجد
 سجدة على وجوب الوضوء للصلاة وقد يناقش بالوجهين ان يكون جملة وان لم تكن جملة معطوفة على جملة اقامتم فاعلموا
 حتى يدخلوا في الصلاة فاعلموا بانهم على صلاتهم ويوجب بان توسيطها بين جلتي الوضوء والتيمم الذي هو مظهر

انما يتم بذكره على ما دخلت فيها ايضا وكذا البراءة ان دون اذا ايدى ويحيى تفصيل القول من انما في بيان ان الظاهر
 واجبة لنفسها لانهم ان في الروايات وان كان يدل على وجوب الغسل اكثر من ان يعدل لم يحد ما يدل على المعنى
 الذي نحن بصدده لان هذا المعنى انما يتحقق بان احدهما ان يكون الغسل ما ورد به بالامر الايجابى تحت القضا
 بتركه مخصوصه وانما ان يكون ذلك على ان ذلك لا يجاب والتكليف انما هو لاجل الصلوة والامر انما
 يتحقق بان في مثل اعتل الصلوة ومحوها من العبادة ولم يفت على مثل ذلك في الاخبار ثم في رواية
 التي هي في بحث ان الظاهر ان لغتها لم يغيرها دلالة على ان الغسل للصلاة لكن لم يدل على وجوبه واما وجوبه
 المحرم وكذا شرطية الصلوة على ما سبق فيه وكذا ما علمنا ان يكون على المصداق الا على من يقول بوجوب الشرط للوجوب
 المطلق كما شرطه سابقا ولا يخفى ان الاجماع الذي ذكرناه فيه ايضا كذلك الذي تقدم في الاجماع المنقول على
 وجوب الوضوء للصلاة بهذا المعنى فان قلت اذا كان الغسل واجبا وكان ايضا شرط للصلاة فاي فائدة في هذا
 النوع وما اثر نعم انما لم يثبت وجوبه وبشرطية فقط لكان للتراع فائدة على ما يدور في مسئلة مقدمه
 من انه اذا ترك الشرط والمشرط معا فان قلت بان الشرط للوجوب واجبه فتركه واجب وانما تركه اجبا
 واحدا وبشرطية في باب التذمة بغيره الب ما مضى واما ان كان وجوبه وشرطية كلاهما ثابتين فلا طائل
 لان شرطه لان وجوبه لما لا لان الكفاية ان تركه للغسل فتركه واجب وسواء قلنا بالوجوب للصلاة او لا
 بل لا معنى للوجوب للصلاة الا ان يكون واجبا وان لم يدخل في صحتها او فضيلتها قلت فرق بين ان يكون الشيء
 واجبا لشيء وان يترتب له ذلك وبين ان يكون الشيء واجبا لنفسه ومع ذلك يكون شرا لشيء اخر لان في الوضوء
 الذي يكون تضييفا لبا الحقيق المالك لشيء كما يفهم من العبادة عرفا بخلاف الثاني على تقدير عدم القول بوجوب
 الشرط للوجوب المطلق واما على القول بترتباتهما فكذلك لا يخفى وعلى هذا يظهر ان شرع فيما اذا تضيقت وقت الصلوة مثلا
 فانه اذا قلنا بان الغسل شرط لها ولجب عليه بسبب انزال المني او غيره مثلا لكي لم يوجب لها وتر المكلوك الغسل
 فلم يكن مستحيا الذي لم يتركها وما اذا قلنا بان وجوب الصلوة ضد تركها لاجبين مضيقين وبشرطية التيمم بتركها وبشرطية
 هذا المعنى في التذمة وغيره كما قوة القوم في ثمة التراجع في وجوب المقدمة هذا ولا يذهب عليك انه قد تقدمت
 على وجوبه لنفسه شيئا اخر على ما ذكرنا من وجوبه وضيقا عند نقل الموت وان لم يكن وقت الصلوة وغير ذلك
 لكن لما كان غرضنا الخاص بهذا المقام بيان ما يلزم من عدم وجوب الصلوة لا من عدم وجوبه لنفسه قلنا انقصرنا
 عليه واما بيان ذلك الامور شيخي مفصلة في موضع الاصح من البحث ان وجوب الظاهر ان لغتها لم يغيرها

[illegible][illegible]

وان قيل انما يتقدم في مقتضى الاحتياط ان يستدرك ان يكون له بعد الحدث حضور ما يوجب عدم وقوعه ان
المقتضى وانما ان حدث وهو ايدى حتى تستقر تلك الملاحظة وانما عالم الحقائق الاصولي
شيئ منها وجوبه الواجب ان لا يجيء في الزمان والعقل والشيء بما لم يدرك ان يكون حجة
لغاية من الغايات المذكورة او بسبب من ذلك كاعتقاد شئ بل في نفسه باصل الشئ اعلم ان كل
تدبيره كما فعله ان لا يتغير لان وجوبه للمعادت هل هو في نفسه او في غيره وانما ان لا يتغير
والشأن بين الاثنين في وجوبه على الجنبه هل هو وجوبه في نفسه او في غيره فانما ان لا يتغير
وجوبه على الظاهر والى وندى وهو والد له من جماعة على الاول ويعتقد علماء الفقه في وجوبه
وقوع الخلاف في وجوبه على الجنبه ايضا من الظواهر حيث قالوا بان كل خلاف في كل الظواهر
لان تلكه ظاهرة في منعه من مقتضى الشئ لكنه لم ينه عن ذلك ولا بد ان لا يتغير على الشئ
وما يتفق به مما في الكلام ان ذلك لا يوجب في وجوبه كل الظواهر انما يتغير على الشئ
في نفسه من جهة ان اذا وقع حدث على مقتضى الاحداث التي سبقت ذكرها انما يتغير بعد ذلك
الحدث الظاهرة التي في ذلك الحدث سببها في وجوبه على غيره وقت وجوبه على
التي من شرطها وانما على العقل بانها تقتضي بالظواهر ان وجوبها لغيرها يتقربون انما يتغير
لا يجب الظاهرة بل يجب وجوبه من شرطها ولعل انما يتغير بعد وجوبه من شرطها
ان كان المشرط متوقفا على وجوبه وقت حدوثه وانما اذا كان متوقفا على وجوبه فانه يجب
تفريق وجوبه وقت حدوثه وانما الكفر بالاول لكن قد ورد في الثاني مقتضى ما ذكره
في وجوبه لغيره لظهوره في ما اورد على من ان مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
والفهم ان مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
قد يفهم من ذلك ان مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
ولم يتفق عنى في نفسه بل انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
وجوبه بعد وجوبه من شرطها او بعد مقتضى ما في غير ذلك انما يتغير وقت حدوثه
ذا ان مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
الايمان به لم يبرهنا بوجوبه وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه

من القول بل وجوبه ان ذلك العرض وان لم يكن وجوبه او متوقفا على تحقق العرض وقد يدعى ان
انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
الوجوب او الكذب في الاول بالاول وعلى الثاني ما لا يتغير مع اتفاق الاثنين ظاهر على مقتضى الشئ
وما قد يتغير في نفسه انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
وجوبه لغيره في نفسه انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
بالغير لكان الامر انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
فيجب وجوبه لغيره في نفسه انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
ما لا يتغير سوى ذلك انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
الظاهر من ذلك انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
والا فالوجوب بالمتى المتعلق بمتى هذا التقدير قطعنا شئ من شرطه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير
المشرط انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
لغيره من انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
ولما يتغير عليك ان القاتل التزم ان الظواهر هل هي اجنبية في نفسها ام لا بل يجب
وجوبها للوجوب بالغير بعد الاتفاق على الوجوب بالغيرية المصلحة الشراعية لغيره ما قال ان
القائلين بالوجوب في نفسها انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
وهو في الوجوب بالغيرية في وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
في الكتاب من مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
ثمرة التزم من الوجوب بالغيرية انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
ان يكون واجبة في نفسها انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
قبل ان يدعى وقت الشئ بالظواهر فيقول الاول انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه
سواء قلنا باستلزام الوجوب بالغيرية المتعوض الذي اورد وجوبها ما لم يتغير وقت حدوثه
او ان كان الحال في انما يتغير وقت حدوثه وانما مقتضى وجوبه لغيره انما يتغير وقت حدوثه

[illegible]

وَضَرْبُ

من حيث الجمع او وجوب كل واحد من ان عند دخول الوقت يجب كل واحد من الصلوة والعمرة اي يصح
هذه الكيفية بخلاف قبل الدخول ان لم يعلق الكيفية لعدم وجوب الصلوة وقد عرفت ايضا ان
يكون المذهب جريسا في وجوب الغيرة وهو ايضا خلاف الحكم لان الغيرة لا يذهب عليك ان هذا
على تقدير تمامه انما يدرك على ان يدعونه لان ما للوجوب بالغيرة انما هو عند الوجود قبل دخول الوقت فلو
لمد الاستدلال على الوجوب الغيرة فلا يكتسب حجة ان تجزم بثبوت الدلالة اي ثبت للضرورة انما ثبت
المساواة بينه والماوراء فيمنع ان يكون لا يجب الصلوة الا بعد دخول الوقت ولم يكن
الغرض من الصلوة بل يكون الغرض منه شيئا اخر وهو طاعة العائدة في الغرض المذكور في
المتكلف بعد دخول الوقت بعد الدلالة الوضوء فقط انما لا يجب الوضوء وعلى الثاني لا يبيح لنا
في التحقيق ان على الثاني يتحقق بتيقن وقت الصلوة وعلى الاول لا يبيح او يدل تمام الاستدلال
على الوجوب الغيرة فاما ان يقال ان عدم وجوب الوضوء الا بعد دخول الوقت الصلوة وتبين
وجوبها وهو ان ما ان يتكلم بالاطاع الكتاب اذ كان قال بوجوبه بعد دخول الوقت يقول ان
الغرض من هذا ما عتد القدر بالوجوب الكسفي فالتأثير الكسفي المتقدم اليه لانها بالمالا فان
على وجوب الوضوء فاما تحقق الادارة ولا يجب في تحقيقها قبل دخول الوقت ايضا فيكون الوضوء
قبل دخول الوقت واجبا واذ قد ثبت وجوبه قبل دخول الوقت في الجملة فقد ثبت في جميع اوقات
قبل دخول الوقت بعد المدة والى ذلك عرق الاطاع المركبة بعد ثبت الوجوب الكسفي وهذا القيد
هو الذي وعظناك وهو يلج على عقولهم لان هذا استدلال بوجوب المطلق وفي الوجود
وهو مع منعه يستلزم حرجنا انخصيص بوجوب المطلق ولا شك ان عموم معنى كلامه انما هو
عموم مطلقه والمعنى بوجوبه عليه انه لا مانع الاداء والتأثير الشرعية ان اردتم التمام
ثم لا ذكرتم بل المعنى الذي قد عرفت وهو لا يتحقق قبل الدخول وايضا العموم والى ان الاما
يخرج الكلام عن العائدة فمزمع وقد عرفت في مع قليله فخصر الى النهاية المتقدمة وفيه حرج
اذ لم يخصص المطلق الكتاب بمعنى الجزئية في صورة عدم الاتفاق فكيف بالعموم وجوبه كما عرفت
وقد يستدل عليه ايضا بما رواه الشيخ في وجوبه بالاحاطة المرحلة بالاطاعة وعرفنا قد بين
المعنى وبما عرفت من ان الاستدلال انما هو على ان لا يبيح لنا على ان ثبت ان اذا ذهب الغرض

فبعد الوضوء وجب الاستدلال بالاعتقالات وجوب الوضوء بهذا الاستدلال فلو لم يثبت له وجوبه فلو لم يثبت له
 اشتراطه بغيره لما كان له وجوبه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 او جليل فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 فاذا ناعت العيون والاذنان والقلب فقد جبال الوضوء وجب الاستدلال بما امر به ما رواه ابيهم
 في هذا الباب عن ثمر بن علقمة عن ابي الحسن عليه السلام في حديث اذا نظرت في القلوب فقد جبال الوضوء
 عليه وما رواه ايضا عن هذا الباب عن ابي الحسن عليه السلام في حديث اذا نظرت في القلوب فقد جبال الوضوء
 من وجوبه لغيره ما رواه ايضا عن هذا الباب عن ابي الحسن عليه السلام في حديث اذا نظرت في القلوب فقد جبال الوضوء
 ان يثبت فيها حتى اخرها حتى تفرغ من كل ما فيها من كل ما فيها من كل ما فيها من كل ما فيها من كل ما فيها
 فيما ان العلم الاستدلال لا يثبت الا بالاعتقالات وجوبه على الشك والاثار وعينها ذلك مع كذا
 مشروطة بالاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 فلذا المثل تلك التي لا يثبتها بالاعتقالات لغيره لا يحتاج اليه في غير ذلك وان كان الامر كذلك
 فيما علم الاستدلال في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 لا يكفي هذا وان كان القام مقامه في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 اقله التيقيد والتحصيل لا يثبت الا بالاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 فينبغي عمل الاستدلال في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 وليس في شيء منها ما يمكن التيقيد والتحصيل لا يثبت الا بالاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 والاشارة بوجوب الاطاعات في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 وشيئا من ذلك في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 الذين يثبتون هذا الحق كثر في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 فان لم يعلم سوى ما نقله من كذا في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 الايات سهل لما لا يثبت في كل علم معلوم في الاستدلال فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه
 الى الجدل ان تتبع الامور والمخالفات ان ما ذكره في ثمة التزم من غير ثمة الوجوب
 والكتيب في التيقيد مع ذلك فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه فلو لم يثبت له اشتراطه

نيرة الوجوب في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 غايته وامر لا حياطة في الفاشدة الاخرى واضمح ان عند كل تيقيد الوقت ما يمكن شغل الذي
 بغيره فينبغي ان يثبت له وجوبه في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 ان الوضوء الذي يجب على كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 نيرة با لم يثبت له ان هذا الوضوء المذروب خارج عن الاقسام التي يذكر فيها الوضوء المذروب
 كما ينبغي بعد هذا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 قسم الاقسام المذكورة في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 انهم ولما ذكره الان ان كل ما يثبت له في الفصل في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 فيه حجة القائلين بالوجوب لغيره امور منها في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 من جملة الاول ان المعصية من غير ان الفصل في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 فيكون المعصية من غير ان الفصل في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 على وجوب الوضوء لغيره ان عطف وان كثر على ما يثبت له من غير ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب
 فاذا اقيم فان قيل العطف بان دون اذا ما باه قلنا يمكن ان يكون في العطف بان دون اذا
 استنادا بالبيان لغيره من العطف والتأكيد فيها حيث ان في القيام بها بغيره اذا كان ذلك على
 الوقوع في غير اقسامه في الوقوع البتة وليس بالوجوب العقل عدله في الجبارة بكلفة ان الوضوء
 كذلك حتى تحقق وقوعها وتيقنها مشيها على انها في جبالها كما ذكر في الوقوع والثاني
 المعنى من ذلك عدم الوجوب عند عدم القيام لا العطف من غير عليه ايضا مع ما تقدم في نظيره
 ان من المذنب كون النفا الثالث ان عطف على الوضوء يثبت وجوبه لغيره كالوضوء لغيره في كل وقت
 المتألفين في الحكم من غير عليه ان كان المذنب عطف على الوضوء عطف على جليله وانما هو
 مقدم من ناحية وان كان المذنب عطف على جليله اذا اقيم فلا يثبت له الاستدلال ان ليس جليله
 حكم الوجوب بالغير حتى يثبت له العطف على جليله وانما هو مقدم من ناحية وانما هو مقدم من ناحية
 وهو جليله وهذا ما يثبت له ان كل ما يثبت له من غير المحدث والعلو لان الفصل في كل وقت
 الوجوب لغيره ايضا ما يثبت له في كل وقت الا ان يثبت له ما هو له من الاعتقالات وجوبه على الوجوب قبل وجوب

عدم الخلاف في الوجوب لغيره في الجملة ولا يلزم ان يكون مناسبتا تارة جميع الوجوه مع ان الاحال
والوجود ايضاً قد عرفت ما فيه ان ارجح ان عطف جملة التيمم على يقيني الوجوب لغيره للتشريك في وجوبه
ايضاً ان التيمم المذكور بعد ليس هو ما كان التيمم الذي مد له الوجوب بل هو وجوبه في وجوبه الذي
مد له الوجوب ايضاً ان التيمم الذي مد له الوجوب لا يتم وجوبه بغيره بل حكمه حكمه في التيمم
الذي يشمل الضيقين اذا اورد بعد جملتين احدهما يكون الحكم فيها الوجوب لغيره والفتا
الوجوب نفسه فلا يلزم ما فيه من المناسبة والملازمة وعلى تقدير ان يكون التيمم في كل
لغيره ايضاً قد عرفت عدم وجوب المناسبة القائمة بجميع الوجوه بل يكفي كون كل منها
متعلقات الحدوث والصلوة مع ان حال التيمم ايضاً كالوجود في عدمه لغيره بوجوبه لغيره
الخاص ان توسط بين جلبي الوجوب والتيمم الوجوبين بالغير يقضي وجوبه ايضاً بالغير
والا لم يناسب التوسط وجوبه ايضاً بغيره ما ذكره في مناسبه وفتا هيحة في رتبة المقد
على وجهه ان اذ دخل الوقت فقد جعل لغيره والصلوة وقد مر في وجهه فتا هيحة
ان اذ اخرجوا ان يكون المدا بالصلوة والوجود والفتا هيحة في الشايع المتعارفين المتبادر
لا التذهن وفتا ما رواه الشيخ في وجوبه في باب الاحال في تفسيره الفصل في
عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال سئلت ابا عبد الله ع عن امرأة عجزت عن اكل
تقتل ام لا قال لا اكل ما عجزت عنه ولا تقتل وجعل الله في ذلك من في الفصل في
الصلوة فامل كلامه من ان الغرض من الفصل والصلوة وما كان يفتيها فلا على وهذا
ولا تذا على وجوبه لغيره لا لنفسه ولا غيره عليه ما اورد في نسخة نسخة السند ان عبد الله
المذكور لم يوفقه من ان ياتي به بل ما يمنع فقطعتم انما اقول ان ابن ابي عمير ع
الواية بالفتنة وهو ما لم يصح للتقريب بعد عدم توفيقه الى التيمم لعدم ظهوره في الفتنة
بحر ان يكون مراده من الفتنة المشهورة بين المتأخرين واما ما ذكره صدره في وجهه
في فتا مقام من رواية الشيخ في انه عن عبد الله بن يحيى الكاهلي قال يدل على تيقنه في
ان يكون مراده انه عجز عن الصلاة وكنتي ما يحكي كلامه على هذا الاصل في واما ما
يقع فمع ذلك لا نشأ على المذكور لان انتفاء الغل عند في ما عجزت عن الصلاة فيعمل وجهها

ان يكون

ان يكون لا اجل ان الصلوة عن الغل فتدبره احكام الايمان به لم يكن غل فتا هيحة ان يكون
لاجل ان الفتنة الغل ووقته على عدم تحقق حدث لا يمكن ارفاعه وقد كفي غن في ان لا يفي
لا يصح الصلوة فتدبره فتدبره في غل بعد وجوبه على هذا فلا يتم الاستدلال بل يقول
حل الفتنة على الاحال الا في احكام ان قوله من ذلك فتدبره ما انتهى الى ان لا يفي على الاول ما لا يفي على ذلك
ولا شك في عدم رتبة الحدث والكره على وجه كون الغرض من الفصل والصلوة فتدبره عدمه
الصلوة كيف ولما تدبره بوجوبه بالغير عدمه وجوبه بالمحيط لغيره فتدبره ما لا يمكن باستحبابه بل
ولا شك ان الاحال الا في احكام ان رتبة الحدث على عدم صحة الفصل في العبادة ما لم تكن متعلقة
من الشارع بالحدث الايمان بها على ان رتبة الايمان بها على ما يمكن حمل على ما هو فلا بد من حمل على الغل
ويعد ما ذكرنا في الاحال الاول لا بد ان يخرج الكلام عن ظاهره وتحتل على الوجوب مع ما
فيها ان يقضي حتى يتبين بل ان الاحال الا في احكام مع ذلك تعلم ما سبق ان رتبة في الوجوب بغيره
المذكور على طرفي تأمل واداة الاستدلال الذي يدبره من وجهه ان الغرض من حمل على ان
ليس له من رتبة على وجهه الا في احكام ان انما سئل عن فتا في الفصل في احكامه فاجاب بما لا يتبين
مع ان ليس وقت صلوة حتى يتبين ولا يتبين ان كون حقيقة او لا يتبين ان كون حقيقة يتبين الصلوة
ايضاً يدل على ان المدا قد عرفت ان الخلاف في هذا المدا هو في الخطا والوجوب في الغل وعدمه
اصل الوجوب بالغير من انما اطلق فيه وهذا المعنى لا يلزم الاول كما يلزم الاقلية ايضاً فلا يلزم على المدا
لا يقال ان كان الغل لا يجلب نفسه لا وجوبه فتدبره على انما اطلق المدا في الصلوة فتدبره انما يعقل
والا ان كان راجعاً للصلوة ان لا مناصاً فاة بينه والحمد ان يكون مشرع الفصل في احكامه التي
يتباح معها الصلوة ولم يكن مستباحة الصلوة عن غير اهل يكون تلك الشايع في فتا او لغيره
اخر ما لا يمكن يحصل تلك الحالة ما يشع الفصل في احكامه فتدبره فان قلت قد روي الشيخ في
بينه بالغير عن عمار السامي اخرج البجلي الله قال سئلت عن امرأة عجزت عن اكل فتدبره
فتدبره ان تقتل قال ان تقتل فقلت وعلى هذا لا يمكن ان لا يفي على قوله من ذلك فتدبره
في رواية الكاهلي على قوله مع ان الاحال الا في احكام الذي ذكرت انما قيل في قوله كادرت
فقط فقد راجع في نفسه على الحمل في رواية الكاهلي بناء على العمل بهذه الرواية قلت اما اولاً

فقد ثبت حمل على الحقيقة مع عدمه فانما دل على ما قلنا ان نقلنا من الحق الى الكثرة ونقلنا من
كون فضيلة الفعل كما لا يوقو في حقه على شقاء الحديث لا يجوز ولا فساد ولا غير على الوجوب والاستبعاد
يكون الفعل على تقدير وجوبه بغيره ايضا لا يجوز في وقت الحديث وان كان في حق الانسان في كل حالة وجوبه
الغيري بغيره واستدلوا ايضا بآثار تامة الى وقت ضيق الصلوة فلا يكون واجبا في غير وقت الصلوة ولا في
اليوم بوجبه فصيحة الحديث لا يرد هذا ما أجاب القائلين بالوجوب بالفتن في امور وايضا فقالوا نعم ولكن يتم
علق الوجوب على الجواز فقط ولم يكن مشروطا بشئ اخر وفيه انه موقوف على كون معطوف على الجواز او يتم
وهو محذور فلفظ عطف على الجواز وان كسب جيلنا حديثا في المعتد به فلفظ الكثرة كما قيل في هذا قوله
نعم ولا جوبا الا بما جرى سبيل الحق فثبتوا وجوب الاستدلال انهم نعم وان الصلوة عينها بدون
الفعل فيكون حراما فيجب كونه وهو صحيح الى امرين الاول انهم انكر على هذه الصفة ولا يلزم القول
فصحيح لا ثالث فاذ فرغ من قبل دخول وقت الصلوة يمكن للفعل ان يفعل او يعلم ان وقت الصلوة لم يمت
لفعل المأمور به فيقول لا استك ان لم يكن لا ثالث الذي يتبادر بوجوبه انما يتوقف على الفعل في هذا
فيكون واجبا ابتداء على وجوب ما يتوقف عليه الواجب وانما يتبادر بوجوبه في بعض اوقات فخرج ان
فقد ثبت في جميعه في هذا الحديث فلا يلزم حرق الاجماع المركب فثبت الوجوب بالفتن او يقر ان ثبت
الوجوب خارج الوقت في الحلية فقد بطل الوجوب الغيري لا شفا بظاهره حقا فيصدقون انهم
الوجوب مالم يدخل الوقت فيكون انما عليهم فان قلت هذا فاما يتم ان كان المراد بالصلوة حقيقة
فاما اذا كان المراد بوضعها كما مر فلا راجح فلا قلت على هذا ايضا يمكن ايراد الدليل بالوجوب
اشهد واحد الاستيطان في المحبة وقت الظهور وفيه الامتنان الذي هو فيلزم وجوب الفعل
مع عدم وجوب غايته فبطل الوجوب الغيري كما قررنا الان في ان مرادهم بلفظ الوجوب بالفتن
انه لا وجوب فنيها على الشرع وهذا في الحقيقة داخل في الوقت وجوب البدن لا الذي استثنوا
لكن لا يخفى انه يتحقق وجوب الدخول باصل الدعاء ايضا بدليل التذرع مثل دخول المسجد ^{المطهر}
فلا راجح في هذا الاخرى قبل دخول وقت الصلوة بل بالوجوب بالفتن على الشرع او في مرادهم
لفظ الوجوب بالفتن بالباطل وهذا وجوب المتبعية فيه بعد وائتم وجوب فقه الوجوب
هذا لئلا وان كان معقبا ولكن انهم ان القائلين بالوجوب بالغيري لا يقولون بوجوبه قبل دخول

[illegible]

ويؤيد قولهم قروبون ولا تجزون لاني في الجنبية ولا التقديرين لا يتحققان معا اذ لو كانا
الاصور الثلاثة الاشياء واحد كانتا كانهما واحد على ما هو من قدرتي اشياء في غير الاشياء ولكن ما
قولها صاعدا وادناه اباؤكم كما يحكم بالرجلان الا ان في التفسير هذه العبارة كما قد لا يشاء والاشياء
وعلى هذا ايضا لا دلالة لغيره على صحة استناد كل هذا الى الارض في شرايط مخصوصة ولا قد علموا بها
لما رواه ايضا في هذا الباب في هذا السند ان امامنا علي بن ابي طالب عليه السلام في جواب سئل عن قوله تعالى
من يجب الغسل في جنازة الميت المتأثما بعد جلاءه اياه في هذا الباب في هذا السند ان امامنا علي بن ابي طالب عليه السلام قال
ان الجسد على كل حال لا يغسل الا بعد ان يغسل في هذا الباب في هذا السند ان امامنا علي بن ابي طالب عليه السلام قال
الذكر وغيره الذكر كما رواه ايضا في هذا السند ان امامنا علي بن ابي طالب عليه السلام في جواب سئل عن قوله تعالى
ولا تقربوا الزنا هذه النصوص كثيرة وجب الاستدلال بجميعها واحده هو مقتضى الوجه في قوله تعالى
ان لا تاتوا الزنا من حيثين اخرين في جميع الاستدلال التي لهذا الوجه ان الاستدلال كما
انما جعله كما انما جعله في قوله تعالى لا تقربوا الزنا من حيثين اخرين في جميع الاستدلال التي لهذا الوجه ان الاستدلال كما
وعنه ذلك وقد عرفت ما فيه من ابقاء ما لا يوجب من قوله تعالى لا تقربوا الزنا من حيثين اخرين في جميع الاستدلال التي لهذا الوجه ان الاستدلال كما
انما عرفت الاحتمال في كاف وان كان المقام مقام المنع لما في الاستدلال الذي ذكره في هذا
على الاشتراط قد عرفت هاهنا ان لا يمكن ما جاء في الآية ايضاً من وجوب الغسل في كل حال على
كيف يكون ان اصل الآية مفادها الغسل في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
عند عدم ظهوره عن لاسل وهو ان قد يستدل فيه على الوجوب كقوله ان الغسل في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
والقول فيها من صور من جميع جنسها ما لا يمكنها مع انه في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
ان الوجوب بالمتابعة كما يلزم عليه وجوب الغسل في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
للقوم واجبا في الليل ان لم يجد القوم بعد غروب الشمس في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
على الزجر فتدبر في التمسك بالمتابعة كما قيل ان وجه المتابعة التي اتمها هذا المتدبر هو ان القوم
لما لم يكن مشروطا بالغسل فلو كان الغسل واجبا في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
صوم من جميع جنسها ما لم يتم اجابته بان عدم اشتراط الصوم بالغسل من قبل القائلين بان
الصوم المذكور قالون ما يشترط الله بالغسل في كل حال في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل

ما ذكرنا

ما ذكرنا ان هذا في غاية القسوة وكل من روى عنه في ايضاً لا يذكرنا ان هذا الاستدلال
مشروعه من بعض هذه وقيل ايضاً ما رواه الشيخ في نهج زيارت بيته باب الاغتسال في الصوم
عن عبد الله بن الحسن بن محمد بن ابي عمير قال سئل عن رجل اغتسل في كل يوم في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
ان الله تعالى في الاغتسال في كل يوم في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
انما لم يكن واجبا فيه فلا وجه لغيره في الوقت في الغسل في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الموت انما يخاف من ان لا يغسل في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
استدلال لا محالة ان يكون الامر في الغسل في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الغسل في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الوجوب في الغسل في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الموت فلا بد من حكمه في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
نظر لان القائلين بالوجوب في الغسل في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
ايضا بالاعتدال في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الشيخ في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
جب كيف يغسل في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
عنه بان احكامه في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
سئل عن رجل مات وهو جنب قال يغسل في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
من ان لا يغسل في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
بعد وجوب غايته عليه او قبله فلو لم يكن الغسل واجبا عليه قبل وجوب غايته عليه في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
لم يجد عليه ايضاً بعد الوفاة في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
اما الوجوب او التمسك به في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
استصحابا في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
ملاقات الله في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل
الاخرى في كل وقت لا محالة في كل وقت لا كما ظن من رفعه انما يصح في كل

حجة القوم معطوف على فاعله ووجه يكون الامر بالوضوء في تلك الحال مشروط بوجوب الماء لان قوله ثم
 فلم يبق الا ما يقتضيه يدعى على الامر بالانقضاء في حاله وجوب الماء وقوله ثم لا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 مشروط بوجوب الماء على هذا لا يلزم ما قلناه الماء لا يوجب في الوقت ولا في غيره فاما قوله ثم لا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 الماء في الوقت لم يصدق لغيره لم يجد الماء لان المتبادر من قوله ثم ثم قبله في قوله وجوب الماء في
 حين كان لا يلزم من وجوب الماء في وقت لا يفتقر الى وجوب الماء في تلك الحال وقوله ثم لا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 فلا اقول من غير المتبادر من خلافه قال الامر بالانقضاء فلا يفتقر الى وجوب الماء لان قوله ثم لا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 مطلق يجب على كل حال حتى يثبت وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى ان الامر بالوضوء في وقت واحد
 اقتضاه في احد من هذه العادة على وجوب الماء في تلك الحال في هذه الحال اما
 الحال الاخر فيلزم بقاء مقتضى الملا في الحكم في الامر وجوب حمل المطلق على الملا حتى يثبت التيقيد
 مطلقا لا يكون في الكلام الذي فيه المطلق لا يجوز ان يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 الكلام انما يتم بغيره ولو كان في الكلام مطلقا لم يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى ان الامر بالوضوء
 بالاطلاق فيكون محققا لا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى ان الامر بالوضوء في وقت واحد
 حتى يتم الى ظهور المكان هذا ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى ان الامر بالوضوء في وقت واحد
 العزم المذكور تأويل على ما قلناه الماء في الوقت وجوبه يكون في غير الوقت وجوبه في الوقت
 ولو كان تأويل على الوجوه فقط دون المماثلة الماء في الوقت وجوبه في الوقت وجوبه في الوقت
 عليه وبناء على هذا الدليل الاخر على تقدير وجوبه والمنع ان العلم التام من التراب في الوقت
 بما قلناه الماء ولا علم عدم التمكن فان كان ما قلناه التراب ايضا ممكنة في الوقت فحينئذ يتحقق
 وجوب ما قلناه الماء او الوجوه قبل الوقت ان امكن بناؤه على كفايته وان لم يكن ما قلناه التراب
 بل ما قلناه الماء فقط فحينئذ يتحقق ما قلناه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد
 على فاعله انما يفتقر الى وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد
 التيم في الاول لا يلزم ما قلناه الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد
 وانما على هذا لا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الماء في وقت واحد
 لا يلزم عليه بعد ما سبق في باب الوجوب ان استحباب الوجوه للوضوء المستحب في جميع احواله

ما يربط بينهما الامر بالوضوء ولا يفتقر الى استظهار ما قلناه للوضوء وبقية اقسامه التي لا يكون الا
 امر بالانقضاء لانه للامر بالانقضاء لا يفتقر الى وجوب شيء مع عدم وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر
 من وجوب الوجوه للوضوء المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 عليه في غير الوقت كما لا يخفى من الوجوه المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 بل العمل بالوضوء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 في وجوبه المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 الا بطوره ولا يفتقر الى استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 على ان شرط التحجب في كل من شرط الوجوب واجبا او باجرا كما قلناه العلماء والاشياء بالاطلاق
 المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 في وجوبه المستحب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 للمترقبين الاستحباب في بناء على استحباب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 هذه المراسع وهو ان قد اشتهر بين العلماء ان الاستحباب لا يكتفي فيه بالادلة الشرعية ولو روي عنه
 ان الاستحباب ايضا حكم شرعي كالحج والوضوء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 بان الحكم بالاستحباب في واقعته مستند ليس في الحقيقة بذلك المستند الضعيف بل بآرواه فقد
 الاسلام في اصول الكفاية في باب ما يفتقر الى وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في وجوب شيء من التراب على شيء من التراب في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 على ما يفتقر الى وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 ما يفتقر الى وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 ولا يفتقر الى وجوبه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 للاحتجاج وقد ذكر بعض العلماء في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 المترتبة ولكن لا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد ولا يفتقر الى وجوب الوجوه في وقت واحد
 الاحتجاج بما قاله هذه الاسانيد بان صفاء الترابين امر اذ يروى ان هذا اصل هذا

في بقولنا ان اوج الامور علم باله لوجه اول الوقت فيكون الامر بالحقيقة عينها داخل الحس ولا عمل
على العرف وليس قلده مثلا استحبابه فيهم بناء على هذا لان الامر على تقديره ما كان الحس
في الاول الحقيقة مستحبة لهم ولما شك انهم في بعض الاوقات يتوقف على الوضوء قبل الوقت فيكون
الوضوء قبله مستحبا اي في الحقيقة الوقت في غير كلامه في محضه وفي العمل في وقت هذا الحكم
بالخير لم يحصل الاطلاع عليه والقول على الحكماء ما لم يخطف على يدك او لا تصيب لك انك انك
على الطهارة انما انما انما الوضوء لما نفعه في الحكم باستحباب الوضوء ولا استدلال المصنفه وان
حكم في مثل هذه العبادة بعد وجوبها لانه بمنزلة انما في الوضوء فيكون على الوضوء وهو
فاسد وكذا انهم على ان يكون فاعل التحية ان يصير في الكلام انما في الوضوء في التحية لكون
على الوضوء في التحية لكون على الوضوء وهو تركه بل يجب فيه على ان يكون مستحبا في
الجنب وهو تحية فاسد ما عرفت لان التكرار في صورة كونه فاعلا للتحية هو لان المذكور
سابقا استحباب الوضوء لاجل الغايات المذكورة وهذا استحباب الوضوء في نفسه مع ان
فيه اشارة اليه التكرار الذي ذكره مخرج هذا والامر من استحباب الوضوء في نفسه مع ان
للكون على الطهارة ان يكون العرف من هذا الامر في نفسه بل قد ان يكون العرف من هذا
الامر في استحباب الوضوء السابق لان العرف من غيره من الطهارة والمطلوب ان يكون العلم
ان هذا الحكم ليس مستند ما سوى الله في ما لا يمنع عليه وقد عرفت من قوله تعالى
ان الله يحب المتطهرين وفيه ضعف وقوله من المؤمنين معصية الله ورسوله وفساد
اصف ثم ان ما ذكره من كون الكون على الطهارة غاية ما هو فيها ايضا فسادا وهو في ذاته
في المكلف عين الوضوء سوى تحية وتوقع الاستبراء للموقف على الوضوء كما لا يخفى منه
كما لا يخفى عليه وما ذكره من ان لا يعمل على نفس الفعل واليدعي الذي لا يمكن
حله على نفس الفعل بل ان يكون المراد من الصحة المذكورة وعلى هذا فيدخل الكون على الطهارة
تحت الامور الثابتة فكيف يحل غاية ما هو فيها استحباب العرف بها اثبات معينين اولا فيكون
الفعل من المكلف او كونه الفعل في وقت وقوله من المكلفين والثاني كونه المكلف في وقت
واعين به في نظر الحقيقة كما لا يخفى في معنى من يدعي في التحية الثالث لهذا وكل هذه في المحدث

في جميع المدة اعلم انه قد ذكر في كلامه الاطباء في ذكر بعض المحدثات واستنباطة القدر في بعضها
والعلم ان رادهم بالمحدثات حاله في بعض ما ذكره المكلف في بعض المدة او ما عداها في بعض
ما لم يستطع الطهارة في المدة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
او العمل في بعض المدة وكذا عدمه في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
وتنفي او يقع في بعض المدة يستباح الطهارة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
لما يتوقف تحته وجوبه عليها وكذا لما يتوقف تحته وجوبه عليها انما هو الجواب عن بعض المحدثات
ليكن وقوع الغاية صحيحا او كاملا الا فيما لا يمكن ان يقع ذلك في مثل الوضوء في بعض المدة
المكلف وغيرهما فان الامر في بعض المدة لكونه بعد الامكان وعلى هذا الفرق بين المحدثات في
استنباطة الطهارة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
المكلف بعد بعض المحدثات شبيه بالطهارة الطهارة واذ قد عرفت هذه الامور فظهر من محضه
ما ذكره المصنف من انما الوضوء في بعض المدة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
فكان ما فيها المحدثات ويكون الامر بالوضوء لاجل ارتفاع ذلك المانع فاذا انقضى المانع في بعض المدة
في ذلك المانع فاذا انقضى يلزم ارتفاعه واذ ارفع المحدثات استباح الطهارة للفرقة فيهم
لما من انما في ارفع المحدثات يستباح الطهارة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
هذا ايضا كونه بناء على شرطية الوضوء واما على عدمه الشك في ذلك ان كان الوضوء في بعض المدة
فيكون من جهة ان المحدثات في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
عليه العواقي سوى الاخيرين فان الاستدلال فيها بمنزلة الوضوء في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
فانه لم لا يتوقف الحقيقة في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
والباقي من الامر بالوضوء في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
المحدث فاذا امر بالوضوء في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
ارتفاعه ويلزم له ان يعلم ان جميع ما قلناه من المحدثات في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة
في راد المكلف شبيهة بالتحية في المحدثات بعد دليل عليه ولا بد من بعض المحدثات
انما هو في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة او ما عداها في بعض المدة

ونسحق لهذا زيادة بطحة حيث التية انتم وكله من ربه فذكر هذه ايضا بدلي فاهل على الماطع
 حيث قال الجاني ان طيل ربه من ه واحد جميع القليلات من ان يعطوا من سخطا ما لم يحدث سواء كان
 الوضوء غفرا او غفلا وسواء ترفعنا من ان ربه قبل الوقت وبعد صبح ارتفاع الحدث بل انما
 اجمع بقاى الحدث كالنحوه فذكر ان اشبه من هذا الملاقاة في ان بعض الظاهريه لكن قد رسرنا
 لنا طلة من غير ما يرفع من الاطباع انما هذه في القلوة المندنية وان يتركه ايضا انه ربه في ذكر
 هذا الاتفاق والملاقاة من الظاهريه في حصول الوضوء والقلوة المندنية والواجب وكما شرح
 ربه في ايضا غير ذلك فبقاى بعد اناقة الوضوء في دخول المساجد مثلا للقلوة وان كان
 يمكن ايضا طلة على حملنا طلة ابن ابراهيم وبه الجملية اثبات الاطباع في الخ من ان كان مراعاة
 الاحتياط في حق ان لا يترك في الوضوء في الوقت لاجل القلوة ان اقرا ما قبله في الاطهارة مكملة
 له بل غير القلوة المندنية فمما ان ربه في الوقت هذه الاورد من ربه في وقتنا حكم القوم بمعية
 كما سجد انتم فكان الاجراء به في الخ عن قوة صدق الاستئصال فاهل وعلم الاحتياط في القلوة
 الوجوب والتدبير في التيسر مع استحالة اجتماعها وكذا الاجراء وبه في القلوة الواجبة في الوضوء
 ان ليس ما يترك على غير وجه من الوضوء فالحال ان يكون في الاية للقلوة يكون الماء الذي فيه
 لتبادرها وتعارفها والعرض الذي لا يترك على ان لا اسلوة الا بالوضوء في اية فاهل غايه لا يشك
 انه لا بد في القلوة من الطهور وهذا ايضا ظهور وعلى تقدير الارباب بالامارة بالوضوء ايضا وجوبا
 حديث صدق الاستئصال بحاله هذا ثم ان الكيد الفاضل لما حلت بعد ان الاستئصال
 على هذا المطلب باثباته في شرح الوضوء كان رافعا للحدث انما في نسخة الوضوء الا انكم منى
 ثبت ارتفاع الحدث اشبه وجوب الوضوء قطع بل يبقاى ما ذكرنا سابقا من حمل ان يكون القلوة
 من الوضوء وفتح تلك الغاية المتبقية عليه بحيث وان لم يكن رافعا كما في الاعمال المندنية
 وعند الأكثر قالوا لا وجه الاستئصال عليه بعد ما دل على ان الوضوء لا يستيقن الا بالحدث
 كقولهم في جميعه استحبابه على الاستئصال لا يستيقن الوضوء الا طرقت في جميعه زيادة
 لا يستيقن الوضوء الا ما خرج من طهرك والتمسك من ربه في انكم من الاجا والكثره في يديكم
 على ربه ان يكون في وقت من بعد انكم قالوا استيقنت انك احلقت فوضوا بالامارة

ان ملکت

[illegible]

[illegible]

عبداللہ

[illegible]

[illegible]

3

[illegible]

في الحكم بالاختيار على ضرورة الاستبعاد فان قلت قول العبد لله والى الله تعالى بالاختيار يخالف في الحكم
بهللا لا حشر ومع شيئا للعدا قلت الحكم بالاختيار وان كان ينبغي له ان يكون مشددا لكن الظاهر انه
لا بد ان يكون مشددا الا في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم وبهذه الراجح
يعض العلماء والاختيار بالظن انه من الاجتهاد والعقل المظنون ولا يرد عليه من رتبة العبد التي يرد
اقتضاها شيئا من الاجتهاد ومع ذلك فلا بد ان يكون مشددا في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم
ايضا وفيما يشك في ذلك فلا بد ان يكون مشددا في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم
وكون حكم العبد في بعض القصور لا يرد عليه في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم
الا اعتدال قال روي عن علي بن ابي طالب انه قال ان الله تعالى قال لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
وهو عز وجل لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
ان التمس العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
من كتاب الله عز وجل لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
على ذلك استغفر الله واسئله الذي يسمع كل ما يكره فانه لا يكره الا التمس العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله
لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو لا اله الا هو
وفي تيمنا ايضا في باب العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
الحصل للتمت اعني ان كل ما يقال من ان العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
او كبره وعقله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
وهو الذي ذكرنا في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم وبهذه الراجح
ولا بد ان يكون مشددا في رتبة من اجاب العبد وان لم يرد ان ذلك لا يرد عليه العلم وبهذه الراجح
وعلى تقديره ايضا فقل ان العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
في الرتبة في العلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله
فان من علمه بالعلم والحق في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله في كل اولئك كان عذرا من الله

فہمشاو

فلا يشاء غير هذا والعلة تدعى الاحتمال بصفة ان الفعل قد يكون مرادفاً للفعل الذي هو
منه تدعى وهذا كلام جيد وان كان ثم قول الفعل خبره على الملازمة وانما كذا كذا سابقا ايضا
وكذلك قوله فلا تدعى لان اثبات الاحكام بمثل هذه الوجوه العقلية خيرا من مناسب فعم هذه
النتائج بعد ثبوت الحكم لا دليل اشقي لا بأس به على سبيل الاحتمال على سبيل الجزم لان حكم
محققا كثيرة على سبيل المعنى الى ذلك كما ان الملازمة لها ما لا يدعي عليك ان كلام مرده
يمكن ان يكون صافا لكلام العبد في التقيد بالكتاب لان الفقه ظاهرة بالتحريم في العلة
لا الذي يذهب الى الصيغة لا ترجيح للفرع عن العبد لكن كلام مرده في حق التوسيم ما يذكرنا
ظهور ان احكام الحكم بالكتاب لا يولد بغير ثبوت شرع التوسيم هذا اذا كانت الصيغة عقابا لا ان
ان على عدم الاحتياج خارجة عن البحث وما الذي تدعي الكفر فالحكم اختيارا للفعل لا لشرع الاحكام
منها كما تدعي عبارة الحق في العبرة والكتاب اذا سلم لم يلج عليه الفعل بل يجب ان لا يلج
للتثبت وهو مذهب الاححاب واكثر علماء الجوز وقال مالك يجب ان لا يلج على عدل او حبيب
مع قطع النظر عن الشرع او الاجماع مما اصاب وعده دليل على خلافه في قوله ايضا انه سلم حجة
على هذا التوسيم ولم يأمروهم بالفعل ان لم يفعل وضيقه في السيرة وانقلنا من بعض الفقه
انما يكون وقوع بعض الاسباب منهم مثل الجناية ان العاد على الاصل كسر عترة حبيب
الفعل بعد حدوث سبب الاخلال فيه او يكون للذنب وقتل او زنى قال في دفعه به
مروى ان من قتل وزنا فعليه الفل وقال البعض فليخاف ان العلة تدعي في الاصل ان ينجح في
ويقتل بها قال المحقق دفعه للعبية عن ذلك ان ما ذكره ابن ابي عمير كسر حجة ما ذكره العقل
لا تدعي حجة عليه في الوقوع اشبه وانظر ان ما رواه قد يكتفي بحجة هذا الدليل ما رواه
من تساهل في السنن والعلة التي ذكره بعض النسخة من حسانة فللمحسن الامارة على عدم
الاطراء ويخفى على الدلائل الا انما التفت بعد ان في رواية يكون الضاد قد ذكره
هذا الحكم كذا ايضا قال وروى بكير بن ابي عمير عن قتادة عن ابي الدرداء انك قلت لعلي بن ابي
ان قاتله بيلا اشبه وانظر ان ما رواه ابن ابي عمير عن قتادة انك قلت لعلي بن ابي
الا قال عن قتادة انك قلت لعلي بن ابي عمير انك قلت لعلي بن ابي عمير انك قلت لعلي بن ابي عمير

على الأكثر من منهم حيث يقولون ما تحيرون بالثبوت والضعف للسند الأخير قد عرفت
 أن لا يقرب والملازم والواجب فيها ايضاً يشبه ما ذكرنا في جملة المباحث بقوله نعم اذا قمتم الى الصلاة
 فاعلموا ان لا تروا الاستحباب انما هو من باب التمام لا من باب الوجوب وهو علم من
 اعتلى وغيره فيجب ان يفرق بين الفعل والواجب اما ان لا تضع العمل للثبوت كما انما ينبغي وانما بل
 لا خلاف في ما قاضيا من وجوب التحقق مما اوردنا من ان لا يتاخر ان قلت لما اوردنا من ان لا يتاخر
 في فعله المأمور وهو ان لا يتاخر في فعله على خلاف ما ذهبنا اليه في ذلك المتعلق من وجوب
 الاية الكريمة مع ان التحقيق في العمل خلاف الظن قلت ان كتابنا على هذا التحقيق ليس فيه خلاف في الظن
 كذا في بعض ما في بعضنا وايضا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 عما بين ان بين الاية وبين بعض الروايات كرواية ابي بصير في قوله عز وجل في بعض النسخ في كتابنا
 الوقت وقبل الوقت فلم يتحقق الاية لها ولم يفسر هذا مع صلاحية هذه الرواية لمادة الاية
 لكننا لم نقل الضعف سندها الا انك قد عرفت ان ابراهيم التيمي لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا
 بخرجه ما ذكرنا من ان لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 الشيخ في الباب المذكور وعنه ان لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 الا على الجواز ورواه في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 للمدائس والاشهر بينهم من قبله لم يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 واما ما فينا من الحمل على الاستحباب انما هو من باب الوجوب مع انك قد عرفت ان هذا لا يثبت
 ايضاً لما بين ان لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 ولا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 القول بنبه الا على المذهب وهو خلاف هذه الوجوه اما القول في ما دخل في العمل
 فلا وجه لوجوب تقديره على العمل من حيث هو خارج الوقت وما لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا
 في ايضاً بعدد معتقديه وجوب الفعل بدليل وجوب الغاية الا ان يثبت في بعض النسخ في كتابنا
 مع الاشارة الى ما لم يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 بالوجه وان ذلك الوجه المتقدم انما هو لجهة العمل ولم يثبت بان كل وجه من ذلك

يستلزم

يستلزم ببالضرورة ان لا يكون القول بوجوبه من غير ان يكون الوقت للضرورة وكذا على القول بالاستحباب
 الوجه قبل القول ان الظن انما يثبت بما ذكرنا من ذلك ومنه لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 عن ابن عمر عن حماد بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله في كل عمل وجوب الاية الجواز في بعض النسخ في كتابنا
 ايضاً فان قلت ان قلت انما يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 في العمل من ان لا يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 وقد عرفت ان القول بوجوبه في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 ابا عبد الله في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 به ورواه في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 من وجوب العمل في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 الروايات في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 من التمسك في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 جملها على التمسك في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 وليس في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 بالتمسك في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 الموقوف في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 المذكور في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 الاستحباب في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 بين استحبابه في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 لم يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 من انما يثبت في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 متفق في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا
 به نقلاً عن بعض من يرواه في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا في بعض النسخ في كتابنا

ثم لما خرج من هذا الامر الاستنباط بالظنارة معطى ما ورد في دخول الساجد لم يسجد اليهم الحكم بما حجت
التي في حال فقدان الماء ولا تطهر ايضاً وقد تمتح وجوب التيمم لدخول الساجد لا يسجد في
الظنارة الوضع في التيمم ايضاً اتم الى ما يتعلق برؤوسه ولسانه الجنازة اذا كان
الغوت بالوضوء يترك على الاول ما رواه في رتبة في كتابه الصلوة باباً يقول كل
اذا ارى على الخرافة من سدا قال قال للشافعي في قوله ثم ارى الخرافة بات في
كسبه فان ذكرنا ليس على وضوء فليقيم من وقاره كانا لم نزل في صلوة ما ذكر الله
عن رجل من الخلفاء ان الزاوية تدعى على جوارحه مع وجوب الماء واليهم لكن يشترط ان يترك
عنه الوضوء حال الاضطرار وقد كانا في صلوة على عدم اشتراط التراب بل الجوزان
يدعى على الدثار ثم ان قال الزاوية فحق كما ترى حالنا اذا ذكرنا القرآن انه ليس على من
فعل يكون الامر دونه من ذلك انك الحال لم لا فاعلم ان ههنا امور الاول جواز التيمم على الغرض
للمن سجد سجد على الاضطرار انه ليس على وضوء او لا وسوء وجب الماء او لا وسوء وجب
التراب او لا وهذا حكم على الملاقاة جواز التيمم في سري اتمام الصلوة الاولى في التيمم
في بعض اقسامها ايضاً كالشك لا شك اذا ذكرنا في الغرض على هذه الوجوه وكان التراب في
حجت لم يجز الى الهياكل الغرض في بعض هذه الاحوال التيمم على الدثار او لا انظر الى اهل الزاوية
والى ان التيمم قبل الغالب بعد التيمم من الزاوية في هذا الوقت خالفه ولكن الحال لا يمكن
من الوضوء وكله ان شاء جواز التيمم على التراب مع وجوب الماء ولا جواز الا في الصلوة الثانية
التي استكتنا فيها اذا التيمم جواز التيمم على التراب مع وجوب الماء ولكن كان المشي بين التراب
جواز مع وجوب الماء مع التيمم جواز التيمم على التراب مع وجوب الماء ولا يسجد المصلح عليه
اعلم على المصنف انك اذا اعتقد ان الوضوء للوضوء في الحديث فيجب التيمم بدلا منه كما ذكره
وما على ما ذكرنا من وجوب هذه الكيفية فليعلم من قوله ان التيمم بدلا من التيمم
عليك ان جاز التيمم مع فقد الماء فان اعتقد التراب في جواز التيمم بالذثار وان كان
مستيقظا قبل الاثر المفضل قسم من جواز التيمم على الدثار وقد يترك على المشافاة ما رواه
في بابيه يصح على الجنازة وهو على وضوء في الحرجة على قال مثل الرجل الذي غاب عن

تذكر

تذكر الجنازة وهو على وضوء فان ذهب يترك فانته الصلوة عليها قال التيمم على ما رواه
ايضاً في هذا الباب عبد الحميد بن سعيد قال قلت لابي الحسن الجنازة لم يخرج جوارحه على وضوء
فان ذهب التيمم فالتيمم الصلوة الى ان يصلي عليها وانما وضوءه فان كان على طهر لم يترك هذه
الزاوية في باب التيمم ما ينبغي في الجنازة الثالثة في عين سماعة قال سئل عن رجل رتب بيخاذه
وهو على وضوء وكيف يصنع قال الغريب يدير على حيط الكفن فيتم وهذه الزاوية في بيخه في الكفن
المذكور ولست جازاً في هذه الزاوية بل تدعى على اعضاء التيمم ما اذا كان في الصلوة في شجر
من قوله رتب عينه فليكن لما لم يكن ظاهرة في خلافه ايضاً والحكم على كل من الاصل قالوا انما
على المصنف لكن التيمم في التيمم الاطلاع على جوارحه مطبق في سري حان الغوت او لا يمكن فيه
ايضاً هذه الزاوية وان رتب على الحق في المعبران الاطلاع لا فعله والجوزة في هذا السند والمصنف
مقطوع فالتيمم بالاصل لا يشترط عدم الماء في التيمم اولى ما لم ينف فونت الجنازة وروايات
الاطلاع وان سلم عدم تحققه فلذا انما في التيمم بين الاحاطة في مثل هذه التيمم يكون
نيا على جواز التيمم باب المذبحات والاصل الذي ادعاه لو كان ثابتاً لكان الامر كما ذكرنا
ادعى فنافى التيمم والحرجة في هذا المعنى ان دليل التيمم في ضعفه كونه ثابتاً لما علمت
من ان هذه الكيفية لم تستطع المائدة والزاوية بل انما ثبتت فيها بالاطلاع وعنده في التيمم
نعم الاستدلال بالزاوية لا يلزم في بعض المذبحات المطهرات في يعلم ان الزاوية
لم يقبل بالاطلاع بل انما فيكون الغوت كما ذكره في ذكرى الاطلاع في التيمم ما رواه
على عدم الاعتدال بخلاف معلوم التيمم وهو انه لا يجوز في هذا الاطلاع في كل
كل مرة هذا الكتاب التيمم فليكن انما علم انه لا يجوز في كل مرة في صلوة الجنازة عليه
اذا ما ايضاً ما خلا تحت ما يجب له من الاطلاع على من هب المصنف والاعتدال الزاوية او هما
بالذكر كما تدعى جواز التيمم جازاً مع وجوب الماء بخلاف ما عداها يا باه قوله اذا كان
الغوت بالوضوء لانه ما سوى صلوة الجنازة ايضاً فليكن انفع خوف الغوت بالوضوء في التيمم
وان جعل الماء الا ان ان التيمم المذبح ليس كذلك مثلاً اذا كان فرات نافذة مرتبة
مثلاً في اشقل بالوضوء لما سأل عن التيمم نعم الحال في الواجب كسج على ان الحق لم يسلم

[illegible]

عند

فقد بين الصنفين لما تم ارجاع اليقين ولم تصحح كلامه الا صاحب على قول صحيح في هذا الباب يمكن الظاهر
بحصول اليقين ولما روي في الاطوار والاعمال وما اذا خرج من غير اللزوم باليقين فان كان لا يصلح
في بيان ما روي ان كان صحيح فان كان من الذي لا يخلو مع السداد واليقين فالظاهر ان الجواب عن الموضوع
الجائز كما روي في القاطعة لا يرد عليه الا ان كلامه في النقل سابقا لما جمع هذه الاشارة في الظاهر
ان هذا من النقل على الصحيح وانما روي في النقل والاعمال ليس قبله بل من بعده نفس القاطعة
التي لم يرد عليها المستدل ولما عاين في قولنا في النقل والاعمال ما في قوله من حيث هو ظاهر
هو في المستدل في النقل والاعمال على ان البناء لا يتحقق ولا يعلم بهما فيقولون في الجواب
انما اعتدوا في قولنا في النقل والاعمال ما في قوله من حيث هو ظاهر في النقل والاعمال
لما روي في القاطعة وخروج الفضلة من العلم والجمل في كلامه في هذا الباب الجائز على حاله لا يرد عليه
النقل مع عدم النقل في غيره وقوة الاطلاع كما في قوله من حيث هو ظاهر في النقل والاعمال
بعد خروج ما في قولنا في النقل والاعمال بعد ايقاع حديث الفروا في قوله اعلم الحقيقة في النقل
الاعتدال على الحاشية في الحق السمع والمعرفة في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
المشبه بين الاطلاع على الحاشية في الحق السمع والمعرفة في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
المعقولة من النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
في العامة بمعنى حقيقتات لا ظاهر في ذكره وقد قيل في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
منه كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
راسه وهو في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
قاعد على غيره من قولنا في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
منه كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
اغارة الموضوع الى قولنا في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
كأنه في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
في حقيقته وفي قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال
هذا هو الحق في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال كما في قوله في النقل والاعمال

كما هو المشهور لنا بحسب ما زيادة التقديس ان التزم ورواه ايضا في باب الاحداث
 في الصفة محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن الحنفية قال استأذنا ان نضع عن رجل نياما على اربعة اركان
 التزموا بعقل بعد الوضوء ورواه ايضا في هذا الباب في الصفة زيد الشحام قال قلت لابي جعفر
 عن حفصة والحنفية عن ما ذكر في الحنفية والحنفية ان الله تعالى يقول لا الاذان على اربعة ركنين
 ان علينا ان كان يقول وجعل علم التزم ما نلاحظ عليه الوضوء وهذه الرواية في الصفة في باب الحنفية
 الوضوء زيادة قائما او قائدا بعد علم التزم ورواه ايضا في هذا الباب في الصفة زيد الشحام قال
 قلت لابي جعفر عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 العين والحاشية ان الله تعالى قال لا الاذان ما اذا قامت العين والاذن والذهب فقد جال الوضوء قلت فان
 حرك الى جبهة شيء ولم يعلم به قال لا حتى يتبين انك قد نام حتى لا تترك ذلك امرين ولا فاق
 على يميني وضوء ولا ينفق اليقين اياك بل ركنين ينفق يعني اخر وضوءا ورواه ايضا في
 في هذا الباب عن محمد بن خالد قال قلت لابي جعفر عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 قلت عن علي بن وهن قال بعد غسل الوضوء في اربعة ركنين وهو قاعد على تلك المكان قال لا يتوضأ
 قلت لسان الوضوء في اربعة ركنين انما هو عن اربعة ركنين فقط وجعل الوضوء عليه وهذه الرواية في
 ايضا في هذا الباب المذكور والمأخذ ان الله تعالى قال في اربعة ركنين ورواه ايضا في هذا
 الباب ايضا في الصفة محمد بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل هل يتوضأ في اربعة ركنين
 وهو السوفان ان كان في الصلاة في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين
 من حيث انك توتر في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة
 الاستدلال في اليوم انما هو في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين
 الحكم به ما لم يثبت في حقك ولم يثبت ما لم يثبت عليه في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين
 ايضا في هذا الباب في الصفة محمد بن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في الرجل هل يتوضأ في اربعة ركنين
 الاحداث والوضوء حديث ورواه على هذا الاستدلال ان الجهر لا قبل في الوضوء في سجدة وضوء عليه في اربعة ركنين
 على مقدمتين على والمجاوب الاول لا ينفق الوضوء عن المحدث وانما لا ينفق حديث
 والمحدث لما كان منكرا في بعض الامور لا ينفق يكون معناه في هذا ما لا ينفق حديث في

حج

ولما بطل الاستصحاب ان العقل لا يخرج الجمع الثاني بعد اقرار الوسط والعقد الثاني اخص بالجمع
اما ان يحمل معنى الكبرياء على ما كان لا يخرج كما اذا ما ان يترتب اعتبار هكذا النوع حدث والحادث
ناحق ليكون الشكل الاول صحيحا ليكون كبرياءه على وجهه لم ينعقد فلم يتحقق شرط الاشياء لا
ان يترتب هكذا التوافق حدث والنوع حدث ليكون الشكل الاول الثاني ولما اشياء بعد
اختلف عقداً فترتب الكيف واما ان يترتب هكذا الحدث ناقص والنوع حدث ليكون الشكل
الثاني ولما اشياء بعد اختلاف عقداً فترتب الكيف واما ان يترتب هكذا الحدث ناقص والنوع
حدث ليكون الشكل الرابع ولما يشترط بعد كبرياءه في واحد من النوعين ولف ما حاصله
ان هو احد من الاحداث فيجب ان يشاركه في امتياز وجهه الاشياء وان هو ملحق بالحدث حقيقة
لجهة الامتياز وهو خصوصية كل واحد فقلنا ان ذلك ان تلك الخصوصيات ليست احداً فقلنا
لكن ما عاب به ان يشاركه واحداً فانه لا يشاركه في امتياز وجهه الاشياء وانما يشاركه في
اشياء محدثة عن الغير فلو لم يكن لها دخل في النقص لغير النقص من غير حدوث في العقد الثاني
واذا لم يكن للخصوصيات دخل في النقص يلزم استناد النقص الى القدر الذي تركه الذي هو ملحق بالحدث
وهو موجود في النوع فكل واحد في الجزء الثاني عليه ما حدث في قول كل ما تحقق النوع تحقق الحدث وكلما تحقق
حدث تحقق النقص كما وجود العقد يستلزم وجود العلل وكلما تحقق النقص تحقق النقص وهو المطلوب
اما ان ينفرد قوله ولا شك ان تلك الخصوصيات ليست احداً فقلنا ولا شك ان ما عاب به ان يشاركه
في الامتياز ولا بد ان يشاركه في امتياز وجهه الاشياء وانما يشاركه في اشياء محدثة عن الغير
فلو لم يكن لها دخل في النقص يلزم استناد النقص الى القدر الذي تركه الذي هو ملحق بالحدث
وهو موجود في النوع فكل واحد في الجزء الثاني عليه ما حدث في قول كل ما تحقق النوع تحقق الحدث وكلما تحقق
حدث تحقق النقص كما وجود العقد يستلزم وجود العلل وكلما تحقق النقص تحقق النقص وهو المطلوب
اما ان ينفرد قوله ولا شك ان تلك الخصوصيات ليست احداً فقلنا ولا شك ان ما عاب به ان يشاركه
في الامتياز ولا بد ان يشاركه في امتياز وجهه الاشياء وانما يشاركه في اشياء محدثة عن الغير
فلو لم يكن لها دخل في النقص يلزم استناد النقص الى القدر الذي تركه الذي هو ملحق بالحدث
وهو موجود في النوع فكل واحد في الجزء الثاني عليه ما حدث في قول كل ما تحقق النوع تحقق الحدث وكلما تحقق
حدث تحقق النقص كما وجود العقد يستلزم وجود العلل وكلما تحقق النقص تحقق النقص وهو المطلوب

في حصة الله تعالى على الاستجاب للعلم بعد الطهارة في الرجوع على التفتية والنجح على العمل بالبطانة
تأخر حتى يصره التفتية ومنه لا يراه لفظا اعادته والقدرة من باطن الله فلا يحل ان يفتقه المسم
بين الاصحاب بعد الاتفاق لهذه الامور وقال قله في سواد من اجل باطن ديرة او باطن اهل
مقلية ان يعيد الرضوان كان في الصلوة صلح الصلوة وتوقفا واعاد الصلوة وانفتح اهل اعاد
الوضوء والصلوة والمعتد للصلوة في الشرة والارباب الذائبة على الكفر واداه يدينه اهل
الامانيات في وقت جماعة قال سئلنا باعبد الله من اجل من ذكره او من اجل من سئلنا
وهو قائم حتى يعيد وضوءه قال لا بأس بذلك وانما هو من حجب واداه ايجبه في هذا الباب
في الله عز وجل من اجل من سئلنا باعبد الله من اجل من سئلنا في الصلوة للثبوت للثبوت
قال لا بأس بجهت في وضوءه في الباب السالف ذكره في وقت على من سئلنا في الصلوة
على ان يتوجه في من باطن ربه قال يتحقق وضوءه وان من باطن اهل الصلوة في صيد الرضوان
في الصلوة صلح الصلوة وتوقفا يعيد الصلوة وانفتح اهل اعاد الرضوان واعاد الصلوة والباب
بعد الفتح في السند اهل الاستجاب للعلم او التفتية او طاعة شئ لا خلاف قال شيخ
في الاستبصار من الاحكام والافعال في باب من سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت
عليه وصافا الى الاصل والارباب طاعة وصحوة زيادة المقتضية في باب الصلوة ما روي في باب
في باب الاحداث في وقت في وقت قال قلت للشيخ في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
فتاخذ بيده حتى ينتهي الى المحل فان رفعت يميني عن الملامسة فتلا والله ماذا امكن
وربما فعلت ما ينبغي لهذا ولستم النساء الا المرافعة دون الفرج وكانت الارباب دون عند
وقد رتبتم اولاً لستم النساء في كل حال اما انما فلتشاء الفرج وانما فلتشاء الفرجين والاعلم
الظفر من الشارب من باطن يدك عليه وصافا الى الفتح ما راداه الفرج في باب طاعت
الارباب في الله عز وجل قال قلت للشيخ في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
لحيته وراسه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
من الله يتحقق الفرج في ذلك لمرده تظلم وهذه الامانيات في التفتية في باب يتحقق
الوضوء واداه ايجبه في هذا الباب في الله عز وجل من اجل من سئلنا في وقت في وقت في وقت

اخذ من الفجر ومن شارب من باطن يدك عليه وصافا الى الفتح ما راداه الفرج في باب طاعت
عليك وضوءك فاصبح على الفجر الما وفن هو ليس عليك وضوءك واداه ايجبه في هذا الباب
عن عمل الجلي قال سئلنا باعبد الله من اجل من سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
فوق لا يمكن مسح واسدوا طغارة قال قلت فانه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
فما صرحهم وقولهم هكذا كسروا الامر بالبحر الما وكما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ثم الما يدك عليه من باطن يدك عليه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
عن الرضوان ما قد رتبنا الفرج في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
الوقت في باب الفرج من باطن يدك عليه في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
عن الجهر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ترك الرضوان ما سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
عن الجهر في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ومن سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
واستداه حدث الاثنان والباب على الملامسة اما انما فلتشاء الفرج وانما فلتشاء الفرجين
قائمة في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
لا يستداه الاثنان جميع احكامهم ما فانما فانما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
لا يصح للمحتاج مع غيره في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ايضا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
ما في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت
الذائبة من اجل من سئلنا في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت في وقت



ما حدث لك من بعض من انشغلوا بك من غير ان ينشروا ما في الاول فنعلم اننا قد اشرنا الى ما في الجواب
لصدق الاستدلال بدونه واما الثاني فلان كون النعم من التخليف عظيم ومع فليدفعه لانم وقوعه
على دفع المحدث الاكبر الذي لا يمتنع على الاعراض في الحايض وايضا قد عرفت وتوقع المحدثين
لا جواز لدفع الواجب كما يتأخذ ما نسب اليهم من زعمهم انهم قد اوفوا في طائفة الظواهر ان في الصورة الثالثة
لا يقولوا بالواجب على الجميع بل على الواجب فقط وعدم الاجزاء في شي منها في الصورة الثانية كما قد رفع
بينه في واما عبارة شذوذ غير ما قيل للمبعدا لما هو الى عدم الاجزاء على الواجب فقط وهذا قد عرفت
في المعنى الصورة الاولى واستشكل في الصورة الثانية بما ذكرنا على شرط ما في البنية الفعل المقتضى
اذ ليس النعم في دفع المحدث بخلاف الواجب وفي ان اشتراطية البنية الفعل المقتضى وما ذكر
في بيانها غير تام لان الامر بطرف من غير عقيدة فيجب ان يكون غير الايمان به كائنا في الاستدلال
واشتراطه فيشي امرنا بدله في دليل لا دليل والنعم عند اي شيء كان لا يثبت من العقيدة كما
رفعنا ان عقيدة اخرى كما لا يخفى لكن هذا لا شك وان ارد على الشيخ انه في اشتراطية الفعل
المندوب ثبوت البنية على العلم كما هو كما ذكره مع قوله بالاستدلال فليعلم ان البنية الفعل المندوب
لما كان الدين من التخليف في دفع المحدث فيجب ان لا يترك الدين لوجبه كما هو فيكون في غير ما عرفت
البيان في ثبوتها في العلم في دفع المحدث واستشكل في الصورة الثالثة ايضا وقال في ايضاح اشكال
لما ذكرنا في العلم في دفع المحدث ان في دفع التخليف في دفع العلم في دفع المحدث في دفع المحدث
اذ ليس العلم في دفع المحدث بل في دفع الدين في دفع المحدث كما في دفع العلم في دفع المحدث في دفع المحدث
وفي ان ما ذكره من ان دفع العلم في دفع المحدث لا يدل على العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
الحجة فقط ما في دفع العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
ما يتبع في دفع العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
في دفع العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
بنيته التخليف فان لا يوجب العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
اذ ليس العلم في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث
حتى يخرج هذا في مقابل بل بان العلم التخليف وهو المخلص في دفع المحدث في دفع المحدث في دفع المحدث

۶۵۱

[illegible]



والثدب على قية يكون اعتقاد منع الترتيب هو كمال للغاية لا على ما فهم كان الذين يحسنون محال
العقل كائن كما ذكره في كلامه من غير احتساب لا شك ان ما انشأ على الجميع وقد عرفت علاه في العقل
الثانية قال في شرحه لا بد من ادعاء هذا المقام مع اضطرار الواجب كما احل المازن في الترتيب الواجب
او في الترتيب مع جملة ولا يخفى ان اشكال الاعتقاد الوجه واعتبار في الترتيب يمكن سقوط اعتبار الترتيب
هذه من غير احتساب الواجب كما في الدلائل الدالة على صحة الاعتقاد الواجب والضرورة على خلافه
من زاد على الترتيب وتفوق على ما في بعض ما فينا العام من مع كماله بان لا يمكن سقوط اعتبار
الواجب على انظر الى اية الترتيب حكم فينا فلا يتوقف على اختيار الكمال فيكون معناه سقوط الاحتجاب
وزيارة ثواب هذا العمل على غيره وهو غير ما ذكره من عمل الترتيب ان الذي به
استلزم رتبة الواجب فيكون مع دلائل الدلائل على اعتبار رتبة الترتيب الواجب على ما في
راكم فالحق هو هذا الا ان في الحق هو ان ايات الدلائل على الترتيب على هذا فالحق هو ان
دليل اعتبار رتبة الترتيب على ما فينا لا يخفى هذا يقع الاشكال المان غاية
ما يلزم من السقوط الاشكال على الترتيب وما لا يكون الترتيب على ما فينا لا يلزم
من القول بالمتأخر عن الجميع فلا يندفع ما ذكره من هذه من سقوط الاحتجاب في دليله انه
يشكل اثبات الترتيب على صورة اجتماع الواجب والتدب ما به ان دليل الترتيب على ما العقل
من حيث حكمه بصدق الاشتغال وما العقل من ايات المتقدمة ومن غير متقدم ما فينا
اجتماع الواجب والتدب وسقوط الاحتجاب في فقد عرفت من بعده الاشتغال لما فقد
بطل الدليل الاول وما اياتها انما يكون ان يستدعي على هذا المقدم والضرورة
وهو لا يحيل على هذا القول بل معارضتها لما فينا من الكثرة الدالة على الاحتجاب
مطابقه في تقديمه على هذه الكثرة للمعارضة ليس فينا من ايات الكثرة
المطلقة بعد الاحتجاب مع الواجب على ما فينا من الكثرة من الدلائل فينا وما فينا
من ايات في عمل الترتيب والضرورة يحيل على ما فينا من الكثرة للاحتجاب على الترتيب
لغيرها من اجتماع الواجب لغيرها من الترتيب والضرورة الواجب في الترتيب فينا
تتوهم الترتيب على الترتيب سقوط الاحتجاب الا ان فينا من ايات الترتيب فينا

م

ومع سقوط اولية الاستحباب بقطع الاستحباب اذا حكم القاضي بالبدلية لم يزل لكن بغيره يعلم زيادة ثباته
 على ذلك الفصل اربعون ان التواضع في المعارضات المأخوذة في هذه مقدمات مع تسليم الاصلية معقولة
 بالكثره واخرية التدرج فان قلت ثم تقول ان رواية الاخرى في زيادة قلت ما قولك اذا اختلفت بعد
 الجميع الجواب ان قولك على واحد يمكن ان يكون على ان المرات الفعل بعد الجرح في هذه الامور وعلم ان
 بعد الجرح وقت خلافه الاغلا الا ان قلنا واحدا في غيرهما جميعا بعد تعيين الوقت حكم ما منه
 اذا اجتمع عليك حقوق هذا الوقت الذي علمت اجزءها فاعلم ان على واحد ويقتل بالحق تحقيق
 التي من غير ملاحظة الوجوب واذا تدرج وهذا قلت او لو كان كان بعيدا بالنسبة الى الجناية لان
 تعيين وقته ما بعد الجرح لما فائدة ذلك بل لا يخفى انه لا بد ان ياتوا بها بقاها بقطع الاستحباب
 وليس هذا ما بعد من كثير ان يكون اليقين ان على اقل واحد من اخره الفصل بعد الجرح لها جميعا لكن فيجوز
 ما ان كان ما سوي من الجناية واجبا اليقين من ذواته او يكون هذا اليقين مذبا كما ان قيل ان
 على القول بوجوب تعيينه واما قوله ومكانه في الجرح فيمكن ان يقول ان ما اخبر به بالبرهان او اجماع
 على واحد على الجميع بل يكون بطريق الدقة والشك ويكفي المذاخر من اجل الجناية في الجرح والمعلوم
 والجملة عن التعبد في زيادة القامر فلو ان الفعل بعد الجرح ما نهت فان قلت كيف يا وقد رواية الفقيه
 المتقدمه قلت المار فيها ظلال الفناء واما هو من جرحه يد قلم لا يجوز ان يكون موصوفه انما الجرح
 فاسد لكن يشترط وجوب القضاء بعد على بجملة الجملة وان كان مستحبا والملازم ان يتناول
 مع الواجب ويكون عدم القضاء للتحقق الضرر والوقوع الفاضل المار به بطلان جرح وبعد ان كان
 واجبه فيه ومع هذا الاشكال على جرحه وجوبه او جرحه او ما في غير ذلك الجرح او احتيازا او حجب
 وروى المذاهب في شكله ان التقييد الذي قد قال والذي اتفق ان الاشكال لم يندفع
 بالاعتبار بانك فائدة حق المار بالان في بعض التدرج في حصول قرب فاعلم مثلا هذا هو واحد
 كما قاله في جرح او ان ليس من الاجتماع اسباب بل يصير سببا وحالات الظن ان لله في بعض الجملة
 مثلا على هذه الاعمال على الوجه المعتبر علم سواء تحقق في بعض الواجب مثل غسل الجناية في الجرح
 او غيره او مذنب بغيره على وجه الجملة ويخرج من التوبة وان يارة انتهى ولا يخفى في ذلك قولنا وان
 ليس في اوله يصير ذمة الاسباب مع سببا واحد وان اسباب الاستحباب اليقين ما قد اسبابا

للعجب فاعلموا ان ادبي بر سقوط الاسباب في كسبية بقاء العجب فقط فاعلموا بعينه
ان نقلنا من متبع مع ان الدليل الذي ذكره لا يدل على المعنى اصلا بل غاية ما يلزم من الامر
بوجهة مثلا فاعلموا ان يكون امتثاله بفعل متجمل بل يمثل بالفعل الواجب بغيره والحق بقاء
الاشكال بما لا يلائمنا امتثال الامر المذكور بالفعل الواجب بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
لان ما يكون امتثاله للامر المذكور يكون نذرا قطعيا وهو بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
من جوار الاجتماع لا خدلا في جهة ويجب ما ذكره هذا الفصل به ثانيا في حاشيته وهو بعد ان
دفع الماتر في بالفعل الواجب هذه الصورة وهي تدخل في الواجب المتجمل بل بغيره بل بغيره
الوطيقتين بفعل الاخرى كما يتبادر على حقيقة بقاء امر بغيره وهو امر لا يكون صريحا
بقضاء الواجب وهو ذلك الظهور فعلى العرفين بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
فلا يريه ان ذلك متبع فاعلموا ان العجب والندب شي في غير هذا الفصل فاعلموا بغيره
اما الايمان ان امتثاله للامر المذكور اما يحصل بفعل الواجب ولا يستلزم الايمان بفعل الواجب
فان كان صحيحا فكل ما يندفع الاشكال المذكور بل هو بان بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
فلا يريه ان ما دفع الاشكال في صحيح ما ذكره ما علمت في الامور الاثبات وهو تدخل في ان
المتبعة فقط فاعلموا ان هذا ايضا علم سواء في جميع او في بعض او لم يثبت امتثاله
والامارات الروايات واما خلاصة المعادون كما سلكوه والمحقق في المعادون في المعادون
مع نية الجميع ثم قال ما لو وقع البعض فالوجه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
مطلوبه انما يريه بوضع الحدث بخلاف الاعمال الواجبة فان الامور المطلوبة في نية
وان لم ينو العجب شي بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
لحدث كما في عمل الاحرام الخايع لما ينافي لجزان ان يكون الامر في الحدث في موضع
محسوس في ذاته غير متكون المقام التلطيف مثلا كالوضوء فانه يقع في الحدث في بعض الامور
مرون بعض ما هو في مائة الوضوء في غير الوضوء غير ان في هذه الاعمال
لان المعايير ما هي في الاول ثم وما يتحقق في الثاني فيتحقق نعم يمكن ان في غيرهم
يكون الامر في الحدث لا يتبع في المعادون بل لا بد من اشتباهه وهو غير المتعارفين

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
ولا يحتاج الى التوضيح ان يكون الامر في الحدث في بعض الامور المطلوبة في نية
فلا يتبع وان كان على سبيل الجزم فيحتاج الى التوضيح ان يكون الامر في الحدث في بعض الامور
بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
وضع الحدث والتلطيف فاما العجب اما يحتاج الى التوضيح لان التلطيف بالفعل مطلق وليس في التلطيف
بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
انظر انما لا بد من مقتضى كون الوجهة لتحقيق الامور بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
يقولون انما امر في ما روى وانما الاعمال بالنيات وفي غيرها لم يذكر في هذه الامور
وافق المعبر في قريب الاكشاف وبغيره واحد ولم يقتض في عدم حكم بغيره بل بغيره بل بغيره
تفصيل ايضا والمصنف في وافق المعبر في كون هذا كذا بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
الصورة مطمحا كما هو عند روي في هذا المطلق الى جميع حكمها باعتبار نية العجب في كل
فلا يكون التخييل من غير نية وانما هي ما يراى في كان ما هو المطلوب لا فاعلموا ان
في جميع الاسباب وانما هي ما يراى في كان ما هو المطلوب لا فاعلموا ان
الاسباب اما مع نية فاعلموا ان كل امر في طواف وسيلنا في هذا الحكم بان في طواف
انما هو في لاجتماع الواجب والمندوب وحكم في نية فاعلموا ان لم يتحقق في لاجتماع المندوبات في
لم يتحقق شي منها الا ان روي في موضع اخر في تحقيق التخييل في دفع عاقله في ذلك
في هذه الصورة في نية ما يراى في جميع الاسباب وعنده وقتك بعد الدليل الذي
على التداخل في الحقيقة فاعلموا ان في الدليل وفاق ايضا ان الاصل في التداخل في كل
خالق التحصيل لان الامر بالاصل ان كان فعله في بعض اصلا فاعلموا ان في بعض اصلا فاعلموا
ان كل امر في الاسباب سبب مستقل والظن استدعاء كل منها اعتبارا بغيره بل بغيره بل بغيره
الظهور بل الظن في كل من كل خاصا متى حصل وهو يتحقق في معنى في واحد وان كان في
الاستصحاب كما يراى في الاصل في هذه الحوادث فاعلموا ان في الاشتباه في موضع ان في كل
العدد من غيرهم فلم يتحققوا معناه واستعملوا في غير موضع مع انه في موضع وان كان الامر

بسم الله الرحمن الرحيم

ॐ

والاخذ ان كان راضعا لم يكن راضعا مع تعيين الاسباب واما ان لم يكن راضعا لم
يعقد الاسباب جميعا فلا بد من التقدّم من كلامه ثم لم يجزئ التداخل في الفعل المذنب مع مطلقه
وذكر كلامه من وجوب التداخل مع مطلقه الاجزاء بالضرورة والحاد علمه سواء كان راضعا او لم يكن
الاسباب جميعا كما لو اذنت بعد ذلك للذبح على ما تقتضيه الفعل لغيره بلوغه كلامه بل اذكرنا
واوكدت كلت الاحتمالات واما فيها واما عليها وان ظهر الاحتمال الاخير فلا حاجة الى التفرق
لما لا يجزئ معها الوضوء والا في عمل الجنابة المني بين الاحكام وجوب الوضوء مع الاعمال
سوى عمل الجنابة في الفيزياء لا يقتضيها وان الجنابة وهو لا يلزم الاحتياج اليها بقدره
او اتمه الى الطهارة فاعلموا الاية لا تامة خارج من عمل الجنابة للتدليل فيجب البناء والمجرب
المعروف وقد مر ما دار على التمسك بخصومات الزمانيات التي تقتضت عند شرح قول المصنف
يرغم الفعل المذنب الحديث وجزم لميل الاستدلال بالزمانيات الدالة على وجوب الوضوء
تعليلها لاحداث وكذا ادعاء امتناع الطهارة الوضوء ورواياتها في عملي المتقدّمين
ايهم وقد ذكرنا ما فيها من اطلاق صيد وقالوا قد ورد في الوضوء من هذه الاعمال ستة
طالحين التمسك بالقرن والمخاطبة معقه وحقبة ما اخرناه الزمانيات الثانية في البحث المذكور
ايضا ولا يتبع ايها ما وردت ان عمل الحيف والجنابة واحد والآخر ايضا ببيان حكم الحاي
والمستأخذه والتفشاء والامر بالاعتل ثم الطهارة بدون تعريض للوضوء مع امر الفعل يقال
الوضوء في بعض الزمانيات وقد قد هذا الصلوة في البحث المذكور ما يكفي في هذا
ومقتضى الاحتياط لا يترك الوضوء مع هذه الافعال وينبغي ان يتدبر على الفعل مسئله
ابن ابي عمير لم يعمل قبله وضوء ما ورد من ان الوضوء بعد الفعل بدعيه هذا ما عدا
الوضوء مع عمل الجنابة فاجاب كما ذكره الشيخ وفيه ريب ومنه في رواية عليه عضاها الى اللطاع
الزمانيات المتقدّمين في البحث المذكور من ذلك ما رواه في باب حكم الجنابة
في الفهم عا حله من قوله ان سئل ابا الحسن عن عمل الجنابة فقال الفعل منه انك ان قالوا
ومن غيره ما رواه انه هذا الملبس في الفهم يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن قال مسئله
عن عمل الجنابة فيه وضوءه ما رواه انما لم يرد في الفهم عن عمل الجنابة في فعله يدعي الى الفهم

مقتل ان يجرها في الماء ثم يعزل ما صار من ذنبي ثم يصب على راسه وعلى وجهه وعلى جبهته وكله ثم قد
الصل والماء من غير عليه وما رواه ابيهم في الباب على انه عن زرارة قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
الجنابة فقال يتبعه فمقتل اقصيك ثم تغتسل بماء على شمالك فتعقل من خلفك ولا تفك الى ان قال
ليس بيسر ولا بعدد ومنه وما رواه ابيهم في الباب عن عبد بن مسلم قال قلت لابي جعفر انا اهل
الكويت فمروا من عندي الى ما كان يا امرئ من قبل الفصل الجنابة قال لا تكن برا على امرئ ما وجدنا
والله في كتاب علي م قال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطوا ما حرم الله عليكم اية الله تعالى لا يسمع منكم ولا يجيبكم
جنبا فاطوا ما حرم الله عليكم الاستطال به يوقن على ان لا يكون معطوفا على اذا تم كما لا يخفى وهو
وان تمسك في ذلك على الملبس او لغيره لا ينافي ذلك ولا يستلزمه ولا يوجب له شيئا ففتوا
حيث جعل الاعتناء بالنية فانما يقتل وجب ان لا يمنع بعد الاعتناء فقط بدون شيء
اخر فلا يكون مانعا فان كان الاصل فيمنع ظهوره فيما ذكره بل المنع من غير النية لان
بدون الاعتناء وما امره غاية فلا يوجب عليه ما يدفع وجوبه في موضع سابقا على الفصل في
ان كان النية فان ادرك ظهوره في عدمه ما يغير شيئا من ثم وان ادرك ان ما فيه من النية
عدم الاعتناء وما ما يغيره غير متيقن بالاصل ثم يكون على هذا لا بأس بالاعتناء لان
بالاصل مبتدئ وكان على الميت فيجب في عمل بدعي من العتامة وجوب الوضوء على
الميت وما ما احتق به فيجب انتم مع بيان الحكم المتأخر في بابيه وفيه يستحب مع على الجنابة
والتمسك بالاستحباب واستدلوا الشيخ به رواية ابي بكر الخزاز في كتابه في الصلاة
في البحث المذكور والخليفة ان القول باحتساب الوضوء قبل الفصل لا بأس به بناء على التام
في ادلة المتن المذكورين وعدل من عارضنا لان ما ورد من تدليس الوضوء فيه على كل حال
وما ورد من ان الوضوء يجب بعد الفصل بدعي لا ينافي بدعي صلاة محمد بن احمد بن يحيى في
قبل الفصل وعلى العمل بدعي فيمنع من ذلك قد عرفت سابقا فوجهه على وجه الجنابة
فما قلنا نعم لا على الاحتساب عن الوضوء بعد الفصل لعدم دلالة الروايات عليه ولا على ما
على بدعيه ولم نقل ان ما ذهب اليه الشيخ في الاحتساب على كل حال الاحتساب قبل الفصل اعظم سوءا
كان قبله او بعده وما يتقن من ان الاحتياط في الوضوء مع على الجنابة لرعاية جانب الادية

ونحوه

واقتل ان يكون في الوضوء معتد في الوضوء فيحقق الفصل الا وضوء الصلاة فلهذا في مقتل الفقيه
معدود ومقتل ذلك الوضوء انكسرت الفقهرة الدالة على المذهب **فصل في مقتل من العورة**
عن الناطق وجوب من العورة عند النظر ليس يحسن بالمشكوك ان كان يتكف في هذا الحال العورة
فكرهوا هذا الحكم فيه يحسن ثم ان هذا الحكم فيه يحسن فكل من قطع في غير خلاف وبذلك اجماع ما رواه
الشيخ في نهضة ذات يمين في باب من جازى في الوضوء في هذا الباب عن عبد بن مسلم قال سئلت عن
الحام فقال ان رجل اذا روى ما رواه ابيهم في هذا الباب على ابيهم قال قلت لابي عبد الله عن رجل
الرجل بالانذار في هذا الموضع اذ لم يرد ما رواه الفقيه ابيهم في ما جعل من الحجة ورجل
الحام قال في مثل هذا الموضع من قول الله عز وجل قل للمؤمنين يغضوا اذانهم ويحفظوا
وجوههم قالوا انك لم تقال كل ما كان في كتابك لكنه تم ترك حفظ الوجه من اننا
الا في هذا الموضع فانه المخطئ ان يظن ان ما رواه الفقيه ابيهم في الباب المذكور عن
ابن سدر في اثنا عشر حديث ثم قال وما يفتكر من الاذات قال صلى الله عليه وسلم قال عورة المؤمن
على المؤمن من امره والعقل هو على ابن الحسين وما رواه الفقيه ابيهم في باب من جازى في الوضوء
عن امير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اثنا عشر حديث على ان مقتل الحكم في وضوءه
فلهذا اذ على عز الله واستدل عليه ابيهم ما رواه يمين في الباب المذكور في هذا الموضع
قال لا ينظر الرجل الى عورة اخيه ولا الى عورة غيره ولا الى عورة غيره ولا الى عورة غيره
بان كتمان العورة على الشاخص يكون معاوشا على الاثم وما ما رواه شيخنا في الباب المذكور عن
ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن عورة المؤمن على عورة المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه
نق ليس هو حيث تنزهت انا هذا لعنتم وما رواه الفقيه في الباب المذكور عن غيره من
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يفتري في عورة المؤمن على المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه
من يفتري في عورة المؤمن ان يفتري في عورة المؤمن في رجل يفتري في عورة المؤمن على المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه
ميرزا ما وما رواه ابيهم في هذا الموضع من جازى في مقتل اعني عليه في عورة المؤمن على المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه
ان يفتري في عورة المؤمن ان يفتري في عورة المؤمن في رجل يفتري في عورة المؤمن على المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه
من هذه العبارة شيئا اخر في النظر الى الشواحي لا انه ليس له ان يفتري في عورة المؤمن على المؤمن من جازى في مقتل اعني عليه

وكون الفرض على تقدير ان يكون الفرض اليقين واجبا بالامانة التي هي في الوجود والاعتقاد
 لكن لما لم يقم مثل هذا في الفرضية او في الوجود والاعتقاد في شيء من الجوانب اعتبارا في بيان
 ما كان صحيحا العقل فكذا لا بد ان نقرنا بالاشياء التي لا يجب بالامانة هي الحقيقة عندنا في الاحتجاج
 بالبيان وهذا الحكم بناء على كراهة الاستحسان ما ينبغي ان يثبت على كون الفرض المتناقض
 للمكره منقوضا وهو محل كلامنا في ان لا يتحقق عند هذا المكره ما لا يكون الحكم عليه
 ما لا يتجانب بين اعداء المكره ما الذي سلكه هذا الان في كراهة الاستحسان في جميع
 احوال كراهة الاستحسان ما ينبغي مثل ما روي ان النبي كان يحب الجليلي ليعطيه اعداءه
 واليحيى لما لم يفرح به فقد يفرح به عليه ما روي ما يارب الاحداث في
 عن جوارك ما يفرح ان عبد الله قال سئل عن رجل ان اراد ان يشي ما روي ما يارب الاحداث في
 او بالاحليل في ما بالبقعة ثم بالاحليل وهذه الرواية في ايض في باب الفرض عند رجل
 الغلو قد عدل بعضكم بانه بعد في اصابة اليد عند الاستبراء في كراهة استقبال النكاح
 والفرقة بين النكاح والعتاق لا يجبها يد عليه ما روي في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح
 ان يفي النكاح على عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز الحكم في جوارحكم ولا في
 فيقبل به ما روي ايض في هذا الباب عن كونه عن جوارحكم لا يجوز عن ابائكم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز النكاح في جوارحكم ولا في جوارحكم ولا في جوارحكم
 القبلية من رواية الفقيه باب ذكر جوارح النكاح في ما جازت على الكراهة لعدم ملاحظة
 التبرع في صفة في التبرع في جوارحكم ولا في جوارحكم ولا في جوارحكم ولا في جوارحكم
 والفرقة بين الاحباب ثم ما روي في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح
 ايض في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 كما هو المتعارف في استحسان التبرع في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 امر قد روي ايض في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 ولا يخفى ان من شئ وكذا الروايات في حضوره في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح

كراهة

الاستبراء وما روي في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 استبراء ما روي في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 ان لا يقبل النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه قال لا تقبل النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 ولا تقبل النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 التقوى في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 عقابا لما استأثر به في الاول فلو كان بين المخرج وبينها ما كان في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح
 الكراهة وان كان الشخص مستقبلا لغيره في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 وما روي في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 ان لا يقبل النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 فبعد ذلك ان المشار من استقبال النكاح في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الكراهة في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح
 الفقيه في كراهة الاستحسان في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح في كراهة استقبال النكاح

العبادة مطلقة ما هو لها فلا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
وان كان في حق هذا الكتاب ظاهر ان يكون قوله تعالى ومن الله رب السموات والارض على وجه
يدل على شئ من حقائقها اي غير نظر ما اقول ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
وامرنا ان نعلم بل معناه ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
الاخلاص ان يكون الدين خالصا باعتبار ان يكون مقتضاها ان لا يحصل هذا المعنى في هذا
كونها بمعنى النجاسة يمكن ان يكون ذكر العبادة حال الاخلاص فكل ما كان باب الاكفان والاصل في العبادة
كما حققنا ان كونه من العبادة بالذات كلفها ما يشترطها من افعالها ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده
في الكتب كتبت ما يمكن فيه العبادة في حق الايمان ان جميع ما هو من العبادة والنجاسة بعد
وما تانيا فلما تدعى على تقديره لا نعلم ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
الذي ينبغي ان يكون الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
ايه كان يكون الاخلاص ان لا يكون عبادة غير الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
سوى من العبادة وادرك كلام القائل في حق العبادة ان يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
الى ما كان في حق الطاعات في حق وان كان نافعا في حق ما هو من العبادة والنجاسة في حق ما كان في حق
فلا تلام ان العبادة بمعنى التمسك على وجه الصواب لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
ان كل شئ من حقيقة مستقيمة في ذلك لا ينافي طريقتي التمسك على وجه الصواب لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
ان ذلك اشارة الى حقيقة العبادة حال الاخلاص فكل ما كان باب الاكفان والاصل في العبادة
ان يتلوه ان لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
من قوله تعالى ومن الله رب السموات والارض على وجه يدل على شئ من حقائقها اي غير نظر ما اقول ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده
الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
الذين يرون الناس طائفة في عبادة الله تعالى لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
مستلزم للعبادة في حق الله تعالى لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
حكايا ان يكون العبادة بهذا المعنى هو ما لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
لغنا ان ما ذكره في بيان ما هو من العبادة والنجاسة في حق ما كان في حق الطاعات في حق ما كان في حق

على هذا

على تقدير تمامه لا يدل على تمامه في حقهم بل على بعضه السابق فظاهر ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
ما من حصر في حق هذا الكتاب ظاهر ان يكون قوله تعالى ومن الله رب السموات والارض على وجه يدل على شئ من حقائقها
الايام في حقهم انما ادرى ما هو من العبادة والنجاسة في حق ما كان في حق الطاعات في حق ما كان في حق
التقارب والاسبقية التقارب فكل ما كان باب الاكفان والاصل في العبادة
الاحوال العامة في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
والكثير من ذلك ان يكون الحق في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
عنه ثمانية شئ من حقائقها اي غير نظر ما اقول ان الله تعالى لا يكون الا لله وحده لا يكون الا لله وحده
ما من حصر في حق هذا الكتاب ظاهر ان يكون قوله تعالى ومن الله رب السموات والارض على وجه يدل على شئ من حقائقها
ان العبادة بل في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
النافعة في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
من ايضه ما اشترط بين الاحباب في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
والذي لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
في عبادة واما ما من حصر في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
في الحق في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
وكذا المحقق في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
تردد في هذا الكتاب في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
ان جعل الواجب في عبادة غير من عبادة في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
ان يجمع كلامه في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
في الحقيقة في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
منه مع المناهات في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده
فحينئذ انما اتفق في حقهم لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده لا يكون الا بالله وحده

فيا أيها الشيخ
ولولا هذا الحق

٥٥

[illegible]

المسح باليد مع مرطبات المشبعة في الرضوع لغيره ان شرب الماء في وقت الحاجة
 هو مثل ان يقطع الماء في الاثنا او في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 بان للرضع في هذه الاوقات الاولى من السج باليد والنفث في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وجوبه في هذه الاوقات ايضا وهو وجوبه باليد والنفث في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 جميع الاعضاء في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وقلة الماء بحيث تكاد تنقطع ماء الاواني فيكون عليه وقفا الى الاطعام صدق الاستئصال والنفث في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 المتطرفة التي طارت تليح حتى انما تنقطع لضعفها كك وقلة الماء في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 يربطه باب حفة الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 راسي الى الباب فخرج في الماء ثم خرج في الماء في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وانما قيل على التقديرين في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 او لضعف طارئة يحتاج الى علاج في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 اقله ايضا بان يكون الماء من قبله بل يقطع في الماء المله الذي في عليه او في غيره وفيه ايضا
 وكذا روي ايضا في الباب المذكور في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 راسي بل يدي قال في ذلك سلك ما وجدنا في الخبرين من التقديرين في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 كما ذكره في كتابه في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وروى ايضا في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 احل الماء في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وزاد عن علي بن جعفر ان الله تعالى في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 الرضوع ويطهر من ابراهيم بن هاشم ويناوش في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وفيه ايضا في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 به مكن من غير استئصال ماء في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 لان الفضل في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 الفضل في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا

من الفضل

من الفضل في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 على الفضل في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وروى في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وضع يده في الماء فلا يقطع الاطعام وما صحبه على من غيره في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 ساجدا عند قول الله ولو كان له من مع الخياليين في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 ظاهره في المناقشات ويحتاج الى التاويل فذكرنا ما كنا قد ذكرنا في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 عليه وعلى طبعك من بليت ووزنك وان لم يكن في ذلك من ذلك في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 فانه في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 الرضوع وهذه الآية صريحة في التمسك بالاطعام الذي في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 عليها بالحق المحض في حال الشك في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 صحتها في الدرسات في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 فينا بينه وبين ربه ويمكن ان يترك ايضا ما رواه في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 عن اخبره عن علي بن عبد الله قال قلت لابي عبد الله في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 وفيه ايضا في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 لكونه في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 ان في حال الصلوة لا يتقبل الماء البارد ولا الماء الدافئ في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 ما رواه في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 راسي في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا
 ان كانت بتبليغ الرضوع على راسه ان كان اما في وقت الحاجة الى الرضوع من اجل قطع الرضوع عنها وعلى هذا قالوا

عن الاول ان اطلع احبابنا ومن ان تحقق فانما يتحقق على ان الكعب عظم نات في ظهر العبد
عند صعوده الى الله ومنه قائل به ومن صرح بذلك في كتيبه كما لو انه عليه كعب قيل هذا
وتحقق الاطلاع على اولاده ذلك ما بينا في كلامهم وعن الثاني انه اخرجه هذا الباب
اصح من غيره الاخرين وعده هذا لفتكلامه في الخلق على الله والعبودية في عباده
كيف الله عنده كرم بل ان الله مع الله اقرب من الله وما الاخبار المعصية تكون
الكعب في ظهر العبد فذا فقال في الخلف كلامه فان الكعب واقع عند في ظهر العبد غير خارج
عن على ان قول من يسميهم الميم فتح اليها والمثناة القناتية وكلها هي الملهة المثناة في الميم
الثالث ان الباقى من هذا الكعب في ظهر العبد فيعطي ان الله ما ذكر الكعب في ظاهر العبد
الاربع بجاري كان الكعب هذا لا يرتفع المحوس المشاهد في سطح العبد فيل ياتي به ان
يصول هو هذا في غير غير قوله في الحديث الاول وهذا بالاشارة الى مكانه وذلك
اليه وعن الثالث ان صاحب في غير من هو بان العقل ليس كعبا في ظهره وان ذكره صاحب
توضيحه في كتابه في من ان الكعب هو العظم الذي فوق العبد وعن الرابع ان روى
الفاصلة غير صحيحة وروى الرابع في ظاهره من ان الكعب في ظهر العبد فيكون تلك القنات
ناطقة بخلاف ما ذكره من وتطبيقها عليه غير محتاج الى التاويل نعم يظهر عبارة
المعبد به على ذلك محتاج الى التاويل كما مر عن الثاني من ان روى في الجواب الثاني
وعن الرابع ان الثالث لكونه في الاطلاع انما هو القول بوجود استيعاب كل العبد طول
وعرضه ومنه عن قائل به بل فصل الاطلاع على خلافه قال في التاويل استيعاب في الجنب
ما لم يجمع بل في الجنب في ركن الاطلاع الى الكعب في الجنب واحدة وهو مذهب فلما انا
اجم واما قاله بوجود الاستيعاب القول في هذا خطأ المحرر في ركن الاطلاع
الى الكعب على ان يكون الكعب في الجنب في الموضع وهذا عالم بتفقد اجماع على خلافه انني
سأله المحقق في هذا المقام وليس في ان يتبين انه قد تم ما هو الظاهر في هذا
القام فاجب ما يشهد من الاخبار وكلامه في ركنه من كلامه هل الله اعلم ان الله
من يراون مسكت ان كلامه لا اعجاب في ركن ان الكعب هو العظم الثاني في ركنه

والله ان الشيخ رحمه الله في احدى الاطراف متاعا عن اهل الكتب التي اورد في المفيد وما
اطلق الكتب على هذا المعنى لم نجد في كلام اهل الكتب وكثير المشقة من يرد على العرب
والجمل بل انما هو كلام اهل التشيع والذكر المحقق المذكور من سنة هذا الكتاب انما هو
بالنظم ان الله عز وجل في انشاء تفسير الكتب والادبيات كالتفسير كماله في انما هو
على غاياته ما ذكره صاحب يده حيث قال في الكتب اجزاء من الله وما هو كماله في الكتب
في احكامها واستقامتها انما لم يكن هذا الا في كلام اهل اللغة في الكتب على سبيل وان كان
مراعاة الكلام اهل التشيع لان ما في الكتاب والسنة على اللغة والعرف والاصطلاح الذي
ان كان على الاصطلاحات الخاصة غير التشيع ولو تم تنازع راجحة العبارات في هذا المعنى
وعليه قول التأويل في الاختلاف في غير ما فيه في الحاشية الى ان الكتاب خلاف النظر والنية
فان كان الباعث حديث الاخير في كرامته ما يدفع المسافات ويظهر من انما
على العبارات وان كان سنة بعض المتألفين خلافا لاهل الكتاب لان ما هو في الكتب
والنقاش يروي كما اورد في المحقق المذكور فحين ان كلامهم لا يعطى للدعا والاعتقالات
له على ما ذهب له في الاثر الى ان صاحب يده الذي هو في سنة ما يقال في هذه الامور
فدليل في الشيعة ما هو في القوم في اثارهم قال في يده الكتابان العظيمان انما يتبين عند فعل
الشافع والهدى عن الجنتين وفيه قوله الى انما العظيم الذي ان في كل القوم وهو من ذهب
الشيعة ومنه قول الجي في الحرب وبيت هاشم في زيد بن علي وبيت الكتاب في
القدم هذا ان كل كلامه على ان يراه ان الكتب الواردة في الكتب لا تشتمل
العظم الواقعة في الملتقى في عبادات الاحباب عليه وان كل علم ان ما هو ان
الكتب الواردة فيها في الفعل وان عبادات الاحباب العظم عليه بان جعل فيهم
ايها ما عظم الواقعة في الملتقى باب الله تعالى على فقهه بعد ما ذكره ان كلامهم في كل
والك العظم انما في شئ دعاهم الى المشي والعقل القاطع على كل احد بالعظم الذي في
على كثير الناس وايضا الله الكتب على العقل في لم يشهد بان اهل اللغة انما رايته
في كلامه في فقط ولعله انما استنبطه من كلامه في النظم والقرآن في انما لا يسهل في كل

ان الكعب ليس بغير اعتبار كونه مفصلا بل باعتبار التشريح والارتقاء والاعتدال والاعمال
 على الارض والاعتدال فان كان المذهب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 بغير اعتبار فان قلت فعل الذي هو هذا المذهب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 قلت في حقه في ان يكون المذهب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 واجبا او غلظ الثاني ان يكون المذهب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 وفي سلم ظهوره في المفضل فلما وجد كتاب خلاف العلم بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 من الاصحاب بغير كلام ابن الجنيده في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 ان حقيقة احد من هؤلاء في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 ولا مجال للكلام فيه ولا تكراره كتابا وحده في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 بمنزلة الحقيقة وما ذكره هذا المحقق في قوله على ان قوله في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الى ان يكون في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الثالث الاثر المذكور على عدم وجوب رجوع الاصابع تحت الاشياء في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 المذهب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 لما على ان الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 العلوي لكن يمكن ان اصحابه على عدمه حيث قال بوجوب الاستيعاب للعلوي كما اعترف به
 المحقق في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 وسبب تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 يتبين في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 التي في قوله في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الثاني على ما في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الثاني فان كان الاول هو تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 اسفل منه في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره

قوله في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 ذلك على تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 العديد الاول ولا فرق بين تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 على تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 هذا المذهب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 للعلم منه ولا يخفى في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الكعب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 المذهب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 المذهب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 واما التشريح في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الباطن في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 المذهب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 الى الكعب في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 بعد ذلك في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 لا يقدح في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 اصبع واحد في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 اصابع مضمومة في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 معصاة زائدة في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 صحيحة احمد بن محمد بن ابي القاسم في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 فيما قال قلت لم لا يثبت ان ايات الطائفة بهذه الاربعة قلت اما ان ايات رافعاتها
 بالاصل في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره
 قال قلت للشيخ عبد الله في تشريح الكعب في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره بل في تشريح الكعب في ان كان كونه مفصلا لغيره

لا بد من ذلك معلوم من مذهبهم فلا وجه لاستعمال الحقيقة فيه ومنه ان التخصيص بالقياس على
 لا وجه له لانه اذا كان ذلك معلوما من مذهبهم فكما لا وجه لاستعمال الحقيقة في القياس لا وجه
 لاستعمالها في الفعل ايضاً والثالث ان يكون البرهان لا يتوقف فيه احد انما يبلغ الحق على النفس
 والمال وانظمة اولى متقدمة احتمل انما يلزمنا الحقيقة في ذلك عند الطرفين الذي يدعى النفس
 والمال ومذهبهم في ذي الوجه آخر قالوا ان يمكن ان يكون ان هذه الاشياء لا يتبع الاشارة فيها
 من العمارة حالها لا يتبدل في متعة الخ والكثير من العلم المسكون من خلق حقه على غير
 فلما انكار عليهم والفعل اولى منه عند الحكماء والمال في هذا يكون ان يستعمل في كونه
 الى نفسه في ان لا يتبع الحقيقة واما ان لا يتبعه حق من مذهبهم فاجابت الحقيقة انتهى فيمكن
 ان يقع المطابقة في الحقيقة بان التوبة بحجة لا يلزمها في مخالفة التوبة المذكورة فلو ان
 ان يكون المذهب في الحقيقة في مذهب الجدل دون غيرها بناء على الحقيقة او يكون لا بد
 صحيح لما يجنبه من الاعتقاد على تقدير ان لا متناهية في العلم ان الامتثال لمعنى الحق على المعنى
 ايضاً بالجمع على الحقيقة في جواز مذهبهم والكلام في مذهبهم كالكلام في مذهبهم في الامور في الحقيقة
 من ان لا يتبدل في الحقيقة في مذهبهم في الامور في الحقيقة في مذهبهم في الامور في الحقيقة في مذهبهم
 والتميم ولو ان السبب في القرب بقاء الطهارة وحيل يقق القول ما يتفق الشيخ في الحقيقة
 في وقت مذهبهم في استدل عليه بالحق في الطهارة مشروطة بالحق في الطهارة في وقت مذهبهم في
 في مقتضى مقتضى ما قال الحق في الثانية في مذهبهم في هذا الموضع والحقيقة في مقتضى ما
 الاول استعمال الامر به يقتضي الاجزاء والاعادة على حدان الاول في مقتضى ما في الدليل
 في بيانها في الاصول الثانية فيكون ان يبنى صاحب هذه الطهارة في مقتضى ما في مقتضى ما
 المانع حتى لا يخلو من مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 انما يتفق الى ان مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 الحق ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 بعد الحقيقة ان اريد بعد مذهبهم في الطهارة في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 عدمها باحتسابها في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما

وفي هذا نظر ما اوردنا ذلك ما ذكره من ان استعمال الامر به يقتضي الاجزاء حتى يكون له دخل له
 بهذا المقام لان الاجزاء معناه المخرج من مقتضى الامر المتعلق به وفي هذا الايمان بذلك
 التي منزهة ايضاً انما يتلزم المخرج من مقتضى الامر المتعلق به لكن الكلام في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 هي باعادة الاول حتى يكون مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 ان وجوبها انما يتلزم الا بديل البتة وان لم يكن اعادة قلت الدليل عليه ان الامر بالاول في مقتضى ما
 الكذا في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 يبنى الحق واما انما نشأ عليه مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 عدم تماميتها في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 الحقيقة بعد مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 دليل واحد على العلم في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 كما لا يخفى في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 بالجمع في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 عند مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 هذه الصورة فيكون هذه الصورة من مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 الاقارار في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 ما لا يخفى في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 وكذا لو كان الشك في العموم والاحمال في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 كما لا يخفى في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 انك من مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 والسبب فان كان قبل التمكن من الاعادة فلا اعادة وان قال لا قرب الاعادة وان كان
 كما لا يخفى في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما
 الماء بعد التيمم وقوله قبل التمكن من الاستعمال او بعد مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما في مقتضى ما

عن رجل من أصحابي يسجد على راسه حتى قام فقامت معه قافلة من بني نصر على راسه
الذي ذكره الملاح في الأمر بالسج على عهد البطالان حال الجحان وحوار استيناف المولود ودام
معه سنداً تاماً على ما جاء في الخبرين الأخيرين الأمر بالسج يمكن أن يكون الملاح منه
الأمر بإعادة الموضوع وتيقن من صحة سجدته على راسه حتى قام فقامت معه قافلة من بني نصر
ورواية ليد بين المقدسين في بحث الاستيناف وجميعه منقول المقدسة في بحث التي تبت
ونظراً لما في ما الثالث فلا يصلح صدق الاحتفال وعدم دليل على خلاصه وما ذكره المصنف
في خبري من عدم الاحتفال بالكتابة بخلافه لا وجه لرواية الأخير الواردة في هذا الباب
في الكتب المذكورة المتقدمة ولا تداركاً لهذا على هذا المعنى وأما ما كان من حيث هو
هذا فان الروايات المذكورة تاناً أقدم مما كان في مختلفات التصانيف والمواضع التي فيها
صورة التصانيف وكذا رسمه ورواية الثاني من تعيين المقدسات من سائر الأصناف التي فيها
على السج غير أن يكون البطالان لاجل زعم الاستيناف لا الجحان وما يرى إمكان أن
على ما اعتراه ما رواه أيضاً في الباب المذكور في الخبرين في الموضوعين في بحث فارجع
الاول قبل أن نعمل الذي يليه فلا يخفى ولا يخفى على ما يفتت وكذلك على التباينة في
تتلك المتقدمة ابداً بالأسس ثم اتفق على ما يجب له قلت وإن كان يعجزون عن قولهم
الاستيناف أنه حكم بعدم البطالان بالجحان فمخرج الجحان في التصانيف التي قبل في ذلك
لكن الظاهر أنه تحول على التفسير لواقعة ظاهر المذهب العامة في الشيخ فاحمل على أن المصنف
المؤلف وروى في الحقيقة إلى غير النهاية والظاهر في المصنف ما علم أنه عجز عن
المخاف بدون التصانيف وإن كان عند لقاء بعض الفضلات فالحال كما عرفت ولو كان
عندنا ما في غير أشكال من حيث أفعال من يكون الحكم بالتصانيف فالحال كما عرفت ولو كان
ابن الجنيدي القائل في حاشية الاستيناف من بين أصحاب الظاهر أنه لا يقول بالتصانيف وهذه
الفتوة أن مذهبه اشتراط وجوب البطالان على جميع الأعضاء المذكورة وهذه الفتوة
والصديقين القائلين بالتصانيف حال الجحان مع الاحتفال بأصل الموضوع في المجلات
مذهباهم التصانيف من زعم الاستيناف فيهم لأن كلمة علي بن بابويه على الأصل في الحقيقة في

يعمل ما في عند الحفاني مع ان قد قدرة الله تعالى ما لا يحيط به الماء والارض فيكون هذا
القوة بدون انظار وعده معه فالعلم الله لا يقتضي نوع الجوع الا ان كان على ما
في الجوع الشاة فكانت تكون الجوع ولا انظار في الاستدلال بالحق في حق وفيه فلا انظار
ولا انظار على ان الحفاني مطلقا في النوع لا وجرا لا خارج هذا النوع الجوع الا ان كان
لا انظار في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
المتابعة وعده الجوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
وفي حكم ما يدركه الاستدلال بدون وجوب احدها ان قد قدرة الله تعالى في النوع لا
احدها ولا في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
واليدعي في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
وهو المتابعة في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
ولو لم يكن هذا في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
من يدعي في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
بلاضل ان الفاء في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
كل ذلك في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
بان النوع لا يتبع وهو الحق مع الحفاني وعده في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
مع اليقين بان النوع لا يتبع في النوع على النوع لا يتبع في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
وطبائع النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
الوجه في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
به الثالث في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
لان النوع لا يتبع في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
فكل في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
السياق في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع
الانواع الاحتمالية في النوع لا انظار في النوع الا ان يدرى الاطلاع على ان الحفاني ما انظار في النوع

ما ذكره في الفروع على الميراث يطلق عليه هذا المعنى كثيرا وان كان على سبيل المناقشة لا يرد عليك
 انه لم يكن الشقة بين الاعحاب كلان الا على الحكم باستحباب الفروع بين يديهم فلهذا لا يرد
 وعده تمييزا لا لانه المذكور على استحباب الفروع على الميراث كما لا يخفى وما لا يخفى في الميراث
 هذا ايضا مثل ما جرت في هذه باب الاعحاب البصر وجب بان لا ينافي المذكور في صحيح ما في الرواية
 المتقدمة لوضوح فهم من الاخذ في هذا ويذكر عليه لا يخفى ما في حكاية الفقه ولا يخفى المتقدمة
 في باب فوارس في نقل البراءة في باب ضايل الخ في الفقه لكي لا يذهب عليك ان استحباب
 الاعتراف في الميراث لفضل الفروع على اليد الذي ما لا يخفى فيه وما استحبابه لفضل صفات
 كما ذكره الا انه لم يرد في غير ذلك على يد يدي على الذي فيه فضاء ولا في جميع الروايات الواردة
 في هذا الباب التي في الكتب الاربع على حبها ووجهها انما يقتضي الاعتراف في الميراث لفضل
 سوى حديث الثالث المتقول عن زرارة ويذكر على التعليل الذي في باب فان فيها الاشارة
 الى الميراث لفضل صفات واعمال التي في باب في هذا ايضا مقتضى الاعتراف في الميراث والذي في
 في باب حقة الوضوء في الفروع على ان سلمت الجعفرية قال ما نحن احكم الا في الروايات
 فيما في احاد والماء اوسع الا على حكم ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما في احاد بل
 في الاناء ولم يفسد بله واخل كقائه وقبضه على وجهه ثم مسح ما بينه حتى مسحه
 كله ثم اخذ ثوبا اخر بمينه وقبضه على يده ثم غسل به يديه الايمن ثم اخذ ثوبا اخر
 فغسل به يده الايسر ثم مسح راسه وجبهته بما في يده في الحكم باستحباب الاعتراف في
 ما بينه منهم على ان الروايات الثلاثة على الاعتراف في الميراث لفضل الميراث اكثر من الثلاثة
 على خلافها لاجتماع وثقائين سياتي في رواية الثالث قد وقع في على خلاف
 بين وهذا يتوقف على الغلط البصر لا انما ثبت من باب والرواية الاخرى فيها انها
 على وجهين وليس وفيه ايضا خدشة فالاولى الحكم باستحباب الاعتراف في الميراث
 لفضل الميراث او بالاشارة بينهما قال التمهيد للشافعية في وجوبه وحديثه على الفروع
 انما اخذ بالذي فضل الميراث وهو لما ان الجواز انتهى وهو كما ترى والله اعلم بالنسبة
 استحباب التسمية عند الوضوء اجماع فتاوى وقال الفقه الحنابلة بالوجوب والذي في يد

عنه الوجوب مضافا الى ما اخرج ما رواه في ان يكره في باب حقة الوضوء في حكمه على ان
 له عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال حقه انما سميت في الوضوء في حكمه
 كله واذا لم يتم لم يجر حقه الا ما مر عليه الماء وما رواه ايضا في هذا الباب عن ابي عبد الله
 عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا المضمون وقال الفقيه ايضا في باب حقه الوضوء في حكمه ان
 من كل اسم الله طهر جميع جده الا ما احاط به الماء في يديه ايضا بعض ما مر في حقه الوضوء
 وليس فيه ذكر التسمية كما تقدم في باب الا بواب الشافعية وكذا ما رواه في الباب المذكور
 ايضا في التمهيد في بعض من القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام في حكمه ان اسم الله تعالى في حقه
 كما انما غسل وهذه الرواية في الفقه ايضا من سلك في الباب المذكور وما رواه
 ايضا في هذا الباب عن ابي عبد الله عليه السلام في حكمه ان اسم الله تعالى في حقه
 قد خالف في فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اعد صورك ووضوئك ففعل وتوضا في
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعد صورك ووضوئك ففعل وتوضا في قال النبي صلى الله عليه وسلم اعد صورك
 ووضوئك ففعل وتوضا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعد صورك ووضوئك ففعل وتوضا في
 فتكذلك اليه فقال هل سميت حين توضأت قال لا قال فسم على وضوئك فتوضا
 وتوضا على وضوئك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يامر ان يعيد فلا ينافي ما ذكرناه لعله غطوه في
 فالحمد على الاستحباب في حكمه من اجل التسمية على التسمية في يديه والذي
 في على استحباب التسمية مضافا الى الاجماع والروايات المتقدمة انما ما رواه في
 في باب حقة الوضوء في الفروع على ان سلمت الجعفرية قال ما نحن احكم الا في الروايات
 لسم الله وبالله اللهم ارحمني من التقوى بين واجلي من التقوى بين فانما خذت فضل الميراث
 لله رب العالمين وما رواه الفقيه في باب حقه وضوء على ما قال كان امرا في منيا
 انما خذت فضل الميراث لله رب العالمين وبالله وحيه لاسماء لله وكره لاسماء لله وقاها من
 في الاسماء وقاها من في الاسماء لله رب العالمين في الميراث الذي جعل من الماء كل شئ حي وحي طهر
 ما لا يمان الله رب العالمين في حقه ووضوء في الميراث الذي جعل من الماء كل شئ حي وحي طهر
 في بالحيات ومن عندك يا سميع الدعاء ما حقه التسمية في حقه من هذا ايضا في الروايات

المتبعين الي عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مدعة ضلالة وكل ضلالة في النار
ولما رواه ايضاً في هذا الباب عن الفضل بن عثمان رفعه الي جعفر بن محمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن جعفر
والاخر مدعة ضلالة وكل ضلالة في النار والى هذا في ذلك من الروايات الواردة
في ذكر المدعة وقد يورد ايضاً ما روي في الحقيقة من ان الوضوء من غير طهارة
ليعلم الناس من طهارة وضوءه ويروى على الاول انه ان اردتم المحدث في الدين
ما ليس عند الله فيعيد في الوضوء ما ليس من اجابته مستحباً فكم يكن لما تم له وهو
خالف ان اردتم ان يعل في احكام الله نعم ما ليس حكمه نعم في امان اريد ما حكم الذي
يدخل في احكام الله نعم مع انه يثبت ليس بها الحكم باستحباب الشائنة والحكم ما يجاب
فان كان الشائنة في غير ان هو في الجنب وان كان الاول فيكون غايته ما يلزم
من غير اعتقاد ذلك بها فانه لا يملك ذلك الفصل الاعتقاد بل هو اعتقاد
ايهم والاعمال انما هو في حصة الفعل لا الاعتقاد كما هو الحكم اللهم الا ان يكون الحكم
فيه وهذا شايخ اخر وهو ان حصة ذلك الاعتقاد ايهم من ذلك الاعتقاد فيكون
ناشئاً من الاجتهاد او التقليد لا وجوب حصة غايته الامر ان يكون خطأ ولا ان يكون
سكاهة وعندهم انهم الا ان يجعلوا هذا الحكم من قبيل الضرورات ومنه مع انه في
الواقع ان يزيل من الحكم بغير عقده لا سيما في شدة نقط مع ان الظاهر ان يقول به
احد او في ان لم يصل الى حد الضرورة لكنه طبعاً قريب من الضرورة ومما انفك مثل
هذه الاحكام من كون لم يصل الى حد الكفر بالله اعلم على الشار ان يثبت على وجوب
المولات بمعنى المتابعة وقد ثبت ما يمتنع ان الظاهر ان العالمين بالوجوب ايضاً
لا يبعدون ما يمتثل تلك الفواهل على النفاذ ان الزانية غير في الدين على
التأنييد انه في كل ما يمتنع من الظاهر وتلك العالمون النفاذ في ما يمتنع
منه ووجه فاذ اعتقد الشرايع اثم ولا يمتنع ان يكون اذ خالف الذي ما ليس من كون
موجود القول ولا في رينما ما ليس من هو في ما يمتنع بالبدعة الا ان ذلك
هكذا فالمتحقق في روى يمكن الاحتجاج بالبدعة المذكورة ايضاً وانت بعد

اللاح

الاطلاع على ما ذكرناه انما لا يتجوز ان تفصل العقل فيه حجة العقل بعد ان هو الاصل في
رواية المتكلم في حيث تفتتت العقل من ان الوضوء من غير طهارة من روى عليه
عليه بانه عدم الاجابة في انهم مع انه حقيقة الله ولا يمتنع ان يكون
اجمع ما ذكرناه في تفتتت العبادات في تفتتت المسح ايضاً هذا وقد ذكرنا ان اثبات
التي من غير شك ان الامايات ان لا يزيد على اثنين بل على الفرقين وتمام الامايات
ان لا يزيد على في تفتتت العبادات في تفتتت العبادات لوصف من فهم وعندهم في
قوى لما عرفت من الامايات في الروايات الواردة بالبين والتبيين فان ذلك
في رواية الغيرة المتقدمة ليس بها اقل ايضاً في رواية الفرقين قلت ما هذا ان كان
لما ذكره بعض الاحباب من انه لا يجوز ان يكون الكلام في اثنتان اشارة الى الفرقين
الذين كورين سابقاً من الوضوء من غير طهارة بل يكون الراجح الفرقين تبيين
على الوجه ان يمتنع ولا حاجة الى زيادة فان قلت بل ان هذه العبارة ليست
في حيز الفرقين لكن لا تقطع في قوله نعم انما بالغت فيها فان المعنى عندنا ان
المباينة لا بد من الاثنين بل المعنى عندنا ان لا يجرى ما عرفت من عدم المباينة
وهو ان ما ذكره في بيان البطلان عدم المباينة واما في الراجح فوجه واحد في كل
ان مسج ما لها اي جاء في الثانية اخلف الاحباب حجة على الاعتقاد ان ما هو الظاهر
الاول يطلبان الوضوء بالعبادة الثانية سوء مع ما لها اول وهو القول في الفصل
والثانية عدم البطلان سوء مع ما لها اول وهو في المعتبر الثالث البطلان
ان مسج ما لها اعظم سوء فثبتت الفكرة في اليد الذي اول وهو في هذا الكتاب
والراجح البطلان كانت في اليد الذي مسج ما لها وهو مختار من غير الذي
يمكن ان يمدك به على الذي لا اول ما رويناه سابقاً في حيث شئنا على
ونكر ايضاً بعد ما رويناه عن عصية طولية ثم قال لا يارود
مثنى مثنى لما شريك عليه في ما تفتتت ان روت فلا صلوة لك في هذه الرواية
خالف الماد لكن فيها احد من مسلمين وهو من موثق وماروا الحقيقة في باب

الثانية واجبة على ما هو الاصل في الشرع سواء قلنا بوجوبها او لا ان يكون واجبة منذ
 وجودها على تقدير اعتقاد ذلك على القول بوجوبها وعلى الاول لا اشكال فيه هي
 ظاهرا على الثانية فان لم يتبين وقت التذوق فلا اشكال ايضاً وان بقيت فان كان بعد
 التذوق من الوضوء فالعلم بعد الوضوء الكفاية انما هي بين واطل تحت التذوق على ان
 هل يمكن ان يكون ذلك الوضوء استغفاراً للذنوب على قياس عدم الانقضاء الى انك
 في انقضاء الوضوء الاصلية بعد التذوق وعلى ذلك الوضوء استغفاراً للامور الماضية
 اشكال وفيها لثبوتها في الثاني على هذا الثاني ان لم يتبين وقت التذوق
 وحصل انك بعد التذوق في الايمان بالعبادة الثانية فلو قلنا بعد الانقضاء
 الايمان لا حاجة الى الايمان بالعبادة الثانية في وضوء آخر لا فائدة في هذا
 فلا حاجة الى ان كان في انشاء الوضوء ما ان لا يقول بوجوب العبادة الثانية
 او يقول بوجوبها في الاول ان لم يكن من الايمان بالعبادة المشكوك في المباشرة
 عند الثاني بوجوبها او استيناف بطل على القول بعدم جوازها ولا اشكال
 في ايضاً ان ياتي بها في الوضوء وان لم يجرها فبعضه اشكال في حيث انها
 مثل الاضال لا ملية حتى في ما عندك شك قبل الفرع كما سيجي اولى في ذلك
 جاز في صورة العلم بعدم الايمان بالعبادة الثانية ايضاً في هذا الثاني وعلى الثاني
 في غير اشكال بناء على ان الايمان بالعبادة الثانية لا يلزم من كون المباشرة
 بعد العلم والظن ما فيها ثالثة وكان الظن الثاني ان الاصل عدم المباشرة حتى تثبت في
 في هذه الصورة ثم علم القول بعدم المباشرة في المباشرة في ساقية في الثاني
 وحكمها على القول بالمباشرة فاما تيمم وضوءه بدون الاثبات بالعبادة المشكوك
 وما بعد في اول كفاية على ما هو الظن في الايمان بالوضوء في اخر القول المذكور
 لغوات وقتها ما هو المرفوع وان كان انك في الثانية في الاثبات في ثالثة فان كان
 بعد الوضوء فاذ ظهر حجة عدم الانقضاء الى انك في الثانية في ثالثة فان كان
 المصلحة في ثالثة الصورة فيها بعد انتم وان كان في اثباته فان لم فصل

بإبطال

العبادة الثالثة للوضوء سواء قلنا بوجوبها او لا فاما اشكال في حجة هذا الوضوء وعدمه في الجملة
 الى الامارة اللهم الا ان يظن انك باعتبار احتمال الاستيناف الى ما وجد في الوضوء
 سهل لما علمت من ظهور عدم كفاية المباشرة في العبادة الثانية يعني انك في ثالثة
 وان قلنا ما بطلها في بوجوب الاشكال في حيث ان الوضوء المأمور به على هذا لا يكون
 علامة ثالثة في هذه الصورة لا علم ولا نقل بالاثبات في هذا الوضوء في حجة في ثالثة
 وحيث ان الامر بالوضوء مطلق والتوقيت على تقدير تسليمه فيما لم يوصى به العلم
 او الظن في حصول العبادة الثالثة وما يدرى في هذا وهو العلم في ثالثة في ثالثة
 مشكل في الاصل عدمه مع ان الزايات آتية عن قريب الدلالة على عدم الانقضاء
 الى انك بعد التذوق شاملة في جميعها هذه الصورة فافهم من ما افاد في ثالثة
 حاله عما ذكر في السابق فتدبر وتوكل في فعل الوضوء الكيفية وهي كما لا يخفى في العلم
 اشكال خلاف بين الاصحاب في وجوب الايمان بالعبادة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 انك حال الوضوء وعدم الحاجة الى الاستيناف والضم كانت لم يتبين لما بعد
 للظن في ثالثة على عدم الايمان في بعضه فافهم في العلم في ثالثة في ثالثة
 بالاثبات في المأمور به ويزيد في العلم في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 لا الاطلاع في بعضه فقد ثبت في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 على عدم الوضوء الاستيناف مضافاً الى الاجتماع ايضاً اطالة البراءة وعدم دليل في ثالثة
 في ما يوترق معارضاً في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 الاستيناف وقد مر في غير مرة ويدل ايضاً على الاول والثالث ما رواه في ثالثة
 صفته الوضوء في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 ما سوي الله ما رعت في حال الوضوء فان ائت من الوضوء في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة
 عليك في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة في ثالثة

في محبتك بل انما سمعنا عليه وعلى غيره فيك فان لم يصب بل لا فلا تتحقق الرخصة بالثبوت
وامر في محبتك وان تيقنت انك لم تسمع ومن ثمة فاعلم على انك تترك يقيناً حتى تأمر على
وهذه الزاوية في انية ما بانك في الرخصة وما مارواه ايضاً في الباب المذكور
في رتبة عبد الله بن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا شككت في شيء من الرخصة
وقد دخلت في غيره فليس بشكك في شيء انما انك اذا كنت في شيء لم تجز له فلا يجوز
للزوايا السابقة لعدد خمسة مشدود لعضاها بالاجماع والاستصحاب لا يحل على ان
صير غيره راجع الى الرخصة ليعمل الجمع بينهما فان قلت ما تقول في ما رواه يجب ان يثبت
في باب احكام الرخصة الصريح في رتبة عبد الله قال ثم قال يا زائدة اذا خرجت
من شيء ثم دخلت في غيره فشككت في شيء وما رواه ايضاً في هذا الباب في رتبة
صالح بن عيسى قال كلما شككت في شيء ما قد خرجت من حكمه قلت هذا الخبران
عامان في الخبر المتقدم خافوا في العمل عليه مع ان الخبر الاول بعد بيان انك في حال
الصلوة فخرجت ما يشكرك في رتبة ما بانك في الرخصة والماصل في هذا الباب ان الخبر المتقدم
يؤيد عدم الجزم بالاستصحاب بل في الاثبات بالمتكوك وكذا لا يطلع على العمل فلا
عنكم بغيرين التماس في ما رواه في رتبة كوك لا يمكن القول عليه على الاستصحاب
والتقاء ما يفارض على العمل بهذا خبرنا في كلامه التمسك بالثبوت في رتبة
حيث قال في هذا المقام بعد ما ذكرنا ان خبرنا في كلامه لا يحل ان يكون راجعاً
الى الرخصة او الى المترقى واما حال خبرنا في رتبة حاله الى الشيء المتكوك في المذكور
فقد صرحنا في الدلالة عليه من قبل وان امكن الحجب للفظ انتهى في الباب المذكور
ان هذه الزايات الثلاث انما تتحقق بظاهرها هذا لا محال لكن يستدل عنه
الاجماع اللهم الا ان يمنع الظهور ويحيى ان الدخول في الغيبة كذا المراسنات
والخرج منه من غير ما يتحقق اذا وقع التلبس بها انك الشيء في المحلة من عند
الشك في فصل من الرخصة عند التلبس بفعل اخر منه لا يعلم هل يتحقق هذه
المطالبة بالتبعية الى الفصل المتكوك نعم اما يتحقق هذه الامور بالنسبة الى الرخصة

بعد الفسخ منه والدخول في غيره لانه قد وقع التلبس به في المحلة يقيناً فان لم يزلت تقول
فيما رواه يجب ان يثبت ما رواه في رتبة الرخصة عن ابي بصير في بعض اصحابنا بعد ان
عبد الله قال اجمعت ذلك انك غسل وجهي ثم غسل يدي وشككت في الشيطان ان لم يغسل يدي
ويدي قال اذا وجدت من الماء على رءوسك فلا تغسل حيث يدركك بالماء على رءوسك
الا انك وان لم يغسل الفسخ ايضاً قلت اما اولاً فانه من غسل الماء على رءوسك ما تاتينا
فلا لا يثبت ما ذكرنا عند جردان من الماء على ان راجع فلا انك من غسل الفسخ بعد
ان لم يغسل اليقين فيخرج انك في الامانة ولو سلم عدم المخرج عن انك لا يغسل على بعد
الفسخ صحباً للمخارج انك المصروفه جعل التنية ايضاً في حكم الفصل الاضمار في هذا المعنى
عليه في رتبة ما بانك في الفصل والماصل في رتبة ما بانك في الفصل باقية في رتبة
محيث ان الزاوية المتقدمة هي كذا في رتبة بعض التنية فاما ان لم يثبت في رتبة
اما الاجماع والاستصحاب وتعلق الاجماع في التنية في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
الاستصحاب وقيل على ظاهره في الفسخ الحكم بعدم الاعادة للشك في التنية اللهم الا
ان يثبت الاجماع او يثبت ما ذكرنا في الفسخ في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
المعنى قال في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
وكذا حكمه ان لا يثبت ايضاً وليس بعيد ان قد يذهب صاحبنا في ما رواه في رتبة ما بانك
في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
تتعلق بالصلوة فتظهر حقائق التمسك حيث معناه في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
تتعلق بالصلوة فتظهر حقائق التمسك حيث معناه في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
التكليف ليجب المتقى في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
هذا الحكم لا يدخل له بانك ان الخائف في انشاء الرخصة وجوب الاستيقان على علم
المعنى كما قلنا فاعادته من غير ما لا وجوبه الا ان يكون للتأكيد في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك
انه سيظهر فيما بعد ان مختاره ظاهر ان المار به ليس حال الاستعمال بالمرحوة
بل يشمله وما بعد ايضاً ما لم يقر اي محبت طويلاً في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك في رتبة ما بانك

عليه وكذا القهارة السابقة في الموضع الصخرة الثانية وان انقضت بالحدث المعنى
 الا ان القهارة المفردة مع الحدث متيقنة الوقوع فلا بد من العلم بساقتها ووقعها
 بل ان تقع بالحدث عليها وتقع اليه في الصورة الثانية ان القهارة المفردة متيقنة
 للماحلات السابقة قطعها واخر الحديث عنها غير معلوم فيجب البناء على القهارة على حالها
 ودوره في الصورة الاولى ولا يخفى انه يمكن التفتيش في التقى عليهم ايضا اذا لم يعلم
 اننا قبل ما ثبتت لزوم البناء على القهارة بعين ما ذكر في هذا التقى وقد اشرنا عليهم
 ما ان ما ذكره على تقدير تمامه لا ينافي كلامنا بل بالاطلاق من جهة التيقن والحدث
 والشك في الاخرى كلامهم اما هو في شقة ما عاين بل وعلى الفرض الذي ذكره منه
 وعندنا في الشك اصلا بل بولي اما المصنفين الحديث بل في الشك في القهارة ان ليس
 كالا يخفى فمع ذلك لا يلزم في طي مسألة الشك اصلا ان يمكن ان يلغى الاعتراض الاول
 والتقضاء المذكورين بعد تقدير عقده ان يبي كلامهم على ان الحادث الواقع بعد
 سابق لا يؤثر في الاشياء المتعلقين وكذا القهارة الواقعة بعد طهارة الخبا
 ولا يندفع عليك ان لا حاجة لهم الى الاستدلال على نفي التأسيس بل يكفيهم المنع
 ومع نقول ان في الصورة الاولى الحديث السابق للمعلوم تأشير وتام تقع بالقهارة
 الملوحة تأشير ما قطع لافها اما بعد بلا ضل او بعد الحادث الثاني على التقديرين
 يقع الحادث الثاني قطع والحديث المفرد في تانيا وان كان وقوعه متيقنا لكن
 شيع غير معلوم لولا ان يكون ان تعاقب الحادث الاول وقد عرفت من قبل
 ان تانيا على المقدمة المقددة واليقين وقوع الحادث نفسه بدليل انه لا يخفى ان
 انما لا يخفى في الاثر لانه نفس وهو لو لم يحصل ان ههنا خاتمة في معنى الاشتراك
 ولا ختم كونك ولطامة بمعنى التأسيس متيقن والحديث المتيقن قد ارفعنا
 المعلوم وكذا الحال في الصورة الثانية لان القهارة السابقة الملوحة تأشيرها
 ولا رقت بالحديث المعلوم تأشيرها قطع لما شاع ما بعد بلا ضل او بعد القهارة
 الثانية على التقديرين ويعلم ان التيقن في وقوعها البتة والقهارة

المفردة

والقهارة المفردة متانيا وان كان نفسا متيقنة الوقوع لكن تأشيرها كونها كالحديث
 بعد القهارة الاولى فلم يكن لها تأشير بناء على المقدمة المذكورة قال المصنفين ان حدث
 معين لا اثر فيه متكون في الحديث ولهذا اذ في الاعتراض والتقضاء ما لا اعتراضي
 قطع واما التقضاء الاول فلتنع قولهم القهارة المفردة متيقنة للماحلات السابقة قطعها
 رضاء الحديث انما يكون عند تأشيرها هو غير معلوم لولا ان تكون واقعة بعد الحادث
 الاول واما التقضاء الثاني فبعين ما ذكرنا لانه لان القهارة المتيقنة حال عدم العلم بالحال
 السابق لليقين تأشيرها لولا ان تكون بعد طهارة سابقة وفي علم العمل بالحال
 السابق لولا ان يكون الازد بعين قلب الحيل في الحادث فتدبر ولا يندفع عليك ان
 يمكن ايراد الاعتراضين بوجه بل هو ان يبين الحادث الثاني واللاحق والقهارة المذكورة
 لا تأشير بها ولا استصحاب انما يلزم في تأشيرها لافها انفسها ان نقول في الصورة الثانية
 ان الحديث المفرد في تانيا وان لم يعلم تأشيرها لكنه يعلم قطعها لان حال حدوثه متيقن
 حدث في الاثر البتة لانه اما بعد الحادث الاول بلا ضل فاش الاول ابق وقت
 حادثه واما بعد الطهارة المفردة متيقنا فان شئ بنفسه فلو التقديرين متيقن انما
 حال حدوث الحادث الثاني من ما لا يدور من يقين آخر وقد عرفت ليس بالقهارة الخفية
 يكون ان يكون متوقفا على ما بين الحديثين وفي علم الصورة الثانية ومع يجمع ويرد
 التقاضي ايضا كما لا يخفى اللهم الا ان يفتى في احتمال هذا اليقين المتعلق بالمرور في
 انما اعتبره ان يعلق اليقين بالمرور شخص كالحقارة في الاولى والحديث في الثانية لكن
 اثبات الفرق في كل واحد واما الاعتراض الثاني فبعد صفا فانه كلام القائلين بالاق
 فيكون دفعه بانه يجوز ان لا يكون مرادهم ان هذا القول مخالف لما هم البتة في الفرق
 التفصيل في هذا المقام لانه يعرض غلط الهم فقلت التأسيس واجب في هذه الصورة
 ايضا وانما لم يثبت اليقين فيها والشك في اكثره فبان كان كلام القائلين بالاطلاق
 ايضا محتملا بل هو بعينه ما ذكره هو لاء فضعه لوقا في الاثر فلتنع قائم واما ما ذكره
 من ان على الفرض الذي فرضه صدره لا يبق الشك بل انما يؤول الى اليقين فلو بعد ايضا

في الصورة المذكورة يكون متعللاً حيث يتصل بخاتمة رافعة الحادث غير موصلة للتجديد ما
لا وجه له إلا أن ذلك الذي لم يستمر ما حثته لقطع القطع من الأجزاء الذي ذكرنا
في القول الثاني يدل على البناء على الطهارة في الصورة المذكورة وإن كان مقادراً للتجديد
أيتم لا إذا علم أن الحالة السابقة كانت حثاً فيعلم بالضرورة أن الطهارة المتبقية
بعد رافعة على الوجه المعتاد رافعة للحادث لأنه إما أن يعلم وجه الطهارة أولاً فإن علم
الوجه فالأمر به لا أن تلك الطهارة الواحدة رافعة للحادث البتة لما لا يمكن أن يكون
الثاني بل يضل وبعد الحادث الثاني على التقديرين تكون رافعة البتة وإن لم يعلم الوجه
في أيهما معاً فإن في تلك الطهارة المستندة على احتمال أو اليقين طهارة رافعة للحادث
البتة ما يبين المذكور لا نقاد قد ثبت العلم بوقوع طهارة رافعة للحادث مني والكلام
إلى آخره كما ذكره فإن قلت لعل التقييد للجل الحكم في هذه الصورة بل تاه الحكم
في الصورة الثانية إذ لا شك أن ذلك الحكم يحتاج إلى هذا التقييد وإني أن التقييد
الحكم لا في معنى لاجل احتياج الحكم للثاني لا في معنى لاجل احتياج التقييد للثاني فقط لأن الحكم
أن التقييد للوجه التليين حيث هو صحيح ولا خلاف أن هذا الوجه يحتاج إلى التقييد باعتبار
جزءه الثاني قلت هذا وإن كان نوع تأويل لكن بنيانه يقتضيه من شأنه أن لا يتحقق
لحق هذه الصورة من غير الطهارة سواء علم حاله قبلها أم لا ولا بد من هب عليك أنه
على تقدير العلم يكون وضوحه غير محتمل ويجب الحكم بالبناء على الطهارة أن لم يعلم الحال
السابق أي بناء على الدليل المذكور ولا أخفاؤه بل يعلم لكن هذا لا يرد إذا
عليه لأنه لم يحصل الحكم في العلم غايته بلزهاها لرد هذا ولا فائدة مع أنه
يمكن أن يثبت لما كان هذا لما ذكره لأن السابق لا يثبت وجهه ويجب
البناء على الطهارة على كل وجه فأكبره ولم يتفرق للتفرع هذا وإن قد عرفت ماخذ
الاقوال فنقول الذي يقتضيه النظر أنه إذا حصل من جهة العادة أو ضمن ما أعلم
بأن الواقع أي أن الظن أي أنه على تقدير العبارة فلا إشكال وإن لم يحصل أحدهما
فانظر على وجه الطهارة كما يعلم وجه من شأنه في الأقوال السابقة إذا ثبت

يطرح على الوجه في صورة خاصة والقلم تحقق الإجماع في صورة عدم العلم بالحال السابق لما
الحكم الذي ذكره إنما هو في صورة العلم بهذا الحكم بالوجه في هذه الصورة
معلم سوا من عادة التقييد بل لا وبعد من الوجه في عينها علم أن لم يكن فافهم في
الإجماع المكب لأن ما ذكره من الخلاف في صورة العلم تأهوا من ظاهره في القولين المذكورين
من البناء على التقيد أو السابق على هذا وإن يكون القائلون بالمالكة أيضاً متفقين مع
القائلين بالعلم الثاني أو لا فإن المذكورة على تقدير كونها عيناً لهم لها وجهان
فأولهما الاحتياط في إعادة الطهارة في جميع الصور سواء علم حقيقة أيتها بالقبول الثاني
والثاني يعلم لولا فإذ التفتت استغناء ما بني عليه قد مر في شرح هذا الكلام ولذا
بعد الصلوة ترك واجباً أعادها أي الوضوء يدلي عليه وضاً فإلا من رداً ليات
بالأمر به على وجهه موثقة سناعة المتقدم عند قول المصنف ولو تيقن أن يتركها
ويعلم أن الذكر لو كان الذكر كتم إنشاء الصلوة فالله ويجب العلم والاحتياط
بالنسيء بعده مع عدم الجفاف وإعادة الوضوء مع الجفاف ثم استئناف الصلوة
سواء كان النسيء النسيء أو السج يدلي عليه وضاً فالأمر المذكور في القار ويات
كثرة متطرفة منها رواية سناعة المذكورة ومنها ما رواه ياب في باب مقرة الإتيان
في الكهنة حديثاً عن قال سئلنا ما المحرم عن رجل توضأ ونسي أن يسبح واسمعي
قائمة الصلوة قال نسي مسح رأسه أو شيتاً من الوضوء الذي ذكره الله نعم في ذلك
أعاد الصلوة ومنها ما رواه أيمن في هذا الباب عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال
سئل عن رجل توضأ ونسي أن يسبح واسمعي قائمة الصلوة قال يفرق في مسح
رأسه فبعد ومنها صحبة منصور المتقدم في حديث الترمذي وحسنه المحقق رواية
أبي بصير المتقدم مثلاً في حديث الاستيناف ورواية أبي الصالح الكندي المتقدم
في حديث الواقفي منها ما رواه الفقيه في باب ترك الوضوء عن زيد النخعي المفضل
بن حلي عن أبي عبد الله عن رجل توضأ ونسي أن يسبح واسمعي قائمة الصلوة
قال فيلحقه نسي مسح رأسه وقيد الصلوة ثم إن الروايات المذكورة دالة على علم



الصلوة وأما التفصيل المذكور من الاثنين بالمسح باليدين ما بعد ترك الكفان والعمادة التي يخرج
صعده فما يستعمل من الخبايا الشائعة فإن فعله الوضوء ولم يعلم عمل المذكور كإخراج اليدين
والفعلان دون الواجب والتفصيل في الأقوى لو يؤتى ما أحد ثم أحدث وضوءا آخر ثم ترك
الداخل وبعضه على الطهارة لم يعلم أنها بعينه في مقصورا بعينها أم الأولى
أن يكونا واجبين الثاني أن يكونا مستدوين الثالث أن يكون الأولى واجبا والثاني
مستدويا أن يقع العكس أما الأولى فيصور بأن يتوخا مثلاله الوقت وجوبا ثم جدد
وجوبا أيضا بالبدن أو فصلت الأولى فتوخا ما عدا الواجب وأما الثاني فيصور
بأن يتوخا خارج الوقت كدبا ثم جدد دبا أيضا وفيه من الأولى وأما الثاني فيصور
قبيل دخوله وقتا مثلاله وأما الثالث فيصور بأن يتوخا في الوقت واجبا ثم جدد دبا
أو في حال عتق الوقت والوضوء من غير أنه ليس بوقت صلوة فتوخا دبا وأما الرابع فيصور
بأن يتوخا قبل الوقت كدبا ثم دبا ثم لا تجد يد جدد وجوبا أو في حال عتق الوضوء
فتوخا في الوقت وجوبا أو قد عقد هذا القول فيقول للمخبر أما أن يكون في الكثير
بالجدة فقط أو بعينه جميعا معها الوجبة بل أحد الأمرين فالأصح والاستباحة
أو بعينه هو الأصح فقول الأولى اللهم اجزأ إحدى الطهارة وتيمم وعدهما لا حيل إلا الطهارة
أخرى في جميع الصور لأن الأصل أن الأولى والثانية هي حقيقة البتة لا اشتغالها على التيمم
وإن كان في الثانية فالأولى هي حقيقة والمخالف الأولى وعلى الثانية فالله خاضع تحت
أحدى الطهارة في الصورة الأولى ولكنها الثانية أيضا لو كان الوجهان معا
في وقت هاتحة حتى لا تتر عن شرط الطهارة وأما إذا كان أحدهما وقت اشتغال
الذي تتر بغيره كان أو خاضعا بابتداء الوقت ثم جدد دبا في الوقت أو في حال
عنه عن الوقت ولو تخا أن باعنه استكمال سبلة وكذا الحال في الثانية أيضا لو كان
الوجه الأول الواجب لم يكن واجبا لاجل وجوب شرطه بل قد روي في بعض
وقت أن كان لاجل المشروط أيضا لكن فاته وقت الوضوء الثاني المذهب تفصيل في
وقت خلقا لا تمنع المشروط بل لا فيفيد لا اشتغال أيضا وأما في الابعة فالله

صط وطائفتان فلا يخرج ايمان ان يقول بفتح الحاء ما ما معناه كما هو ظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم
كما هو على المعية طوارق قلنا ما ابلغ حالكم في القول الرابع مثل ما قلتم في الاحتمال
الثاني بعينه كما على راي كما ان حال العقيدة الخلق على راي المعية وان لم نقل بما قلنا
في الصورة الاولى فثبت احد ما هو كان الثاني للذهول عن الاول وعده عقيدة اخرى
للعقيدتين بغير وجه لاحتمال ان يكون الخلق في قولنا في الثانية ايضا غير صحيحة
لعدم صحة عقيدة الخلق او لاستباحة وكذا الصورة الثانية سئل كانت وقت خاتمة
الذي تم في المشروط بالتمارة او لا نعم انما يقولون ذلك باعتبار صحة الوجه
وقس عليها الثانية والى بقية ايضا ما يقع من كلام الاحزاب ولا ذكرنا ظاهر ما قلنا
المهم من الخلل لان مذ هبة في هذا الكتاب اشتراط صحة الوجه احكاما من كما قلتم
وجعنا ما ان يقول بفتح الحاء كما قلتم من كلامه في مفتاح الكتاب باعتبار ان
لنا ذكر ما فات فيجب ان يقول باجرع الواجب والتفضل ايضا كما يقول باجرع الواجب
والثقلين لان هذا الوجه كما يدل على سقوط اعتبار هذا الوجه في المبدأ
على سقوط اعتبار صحة الوجه الا اننا نقول بسقوط اعتبار هذا الوجه
في المبدأ بل نقول اننا بدله المبدأ من صحة هذا الوجه على اعتبار ان لا يقع ما قلنا
كما خرج به المبدأ في اعتبار صحة الوجه ان لم نقل باعتبار صحة وجهه سابقا للمبدأ
وجعنا الفرق بين الواجب والثقلين وبين الواجب والتفضل باعتبار وجوب
صحة الوجه لا فانقول ما ذكرنا من الوجه في دفع المبدأ انما يدل على استبعاد الخلق
الواقع في الاولى البتة سواء المبدأ الوجه او لا وسواء اعتبر صحة هذا الوجه او لا
القول باعتبار ذلك التقدير دون الاول كما لا يخفى وما لا ياقول بفتح
الحاء كما قلتم من كلامه في بيان بقاء الله تعالى فثبت ان لا يقول باجرع الواجب
والثقلين على الاطلاق كما لا يقول باجرع الواجب والتفضل اللهم ان لا يخفى كلام
ما عند النبي يد ولت جنة بانه ايضا لا يقع ما قلتم في الوجهين على الاطلاق كما قلتم
ما سبق في التفضل هذا ثم ان الاشكال الذي اشار اليه سابقا من ان الوجه



هو ان الموضوع الاول موقوف كان مندرجا كما هو الاصل الثاني هو ان جملته الثانية لما
 امكن ان يكون المحل فيه فلا يخرج من هذه المراتب فعندما استغنى الله سبحانه وتعالى عن
 الخلق لا يكون ذلك من حيث اننا نأهارة الواجبة فيكون الخلق اشارة الثانية المندرجة
 مع الجملتين فان ثبتت الجملتان فلما قطع بحدوثهما قد يدغم الاشتغال بان يقتضيت
 الغافل محتمل فلا يكون قبل العلم بوقوع المحل مطلقا بالاهتداء وجوبا على الوجه الذي يقتضيه
 فيكون محتمل بالان الامر يقتضي الاجراء وفيما من كان لا يكون مطلقا بالاقطاع على وجه
 فلا يدل على كونه مطلقا على وجه التدبير ايضا لان الامر بالموادرة بالتعبد يبدأ بالخلق
 على استحبابه كما هو مقرر سابقا للافتقار الى النظر الى ان الامر بالموادرة موقوف على
 انقضاء الامرية لا الموقوفة وهو على تقدير المحل في الاول متوقف فلا يكون مستجابا على هذا
 فلما لم يعلم تحقق شرط لم يعلم حقيقة ايضا فلم يحصل لنا القطع بان الموضوع الثاني كما هو
 لان مقتضى انما هو على تقدير كونه امتثال الامر في تحقق الامر مع معلوم مع كون موضوعنا
 ثانيا لا امر محتمل او عام على استحباب الموضوع في لا يبعد القول بالاجراء لان
 العموم دل على استحبابه في جميع الاوقات خارج ما اذا علم تحقق موضوعه سابق قبله
 واستغنى الله عنه بوضوح واجبا بالاجماع في ما عداها وانما في موضوعه قبلها
 ولا يخفى انه من الاشكال في الصورة ان ايضا جهلان بتحديد الموضوع وجوبا بالامتنان
 لا يخفى اما ان يكون قبل دخول الوقت او بعده فان كان الاول متوقفا وجوبا
 التحديد انما هو بعد مقتضى الموضوع الاول فانما كان المحل واقعا في ذلك لا يكون
 التحديد بعد واجبا بوضوح ولما لم يعلم عند الملائمة بوجوب التحديد فلم يعلم انما هو
 اشارة لان اجزاء ما ما يكون على تقدير كونه امتثال الامر فيجب بوضوح معلوم وان كان
 الثاني متوقفا ايضا ان اجزاء الثانية غير معلوم لان الثابت ببل الشئ وهو ايضا باطل لان
 التكليف بالموضوع انما يكون عند العلم بالمحل لا عند زعم التكليف للغافل والاعلم متوقف
 لا يتبين الا من مدغم لان العلم بالتكليف مع حاصل الاستدلال لا يفي ما ان يكون الموضوع
 صحيحا او فاسدا فان كان صحيحا فيحقق شرط التقيد فيجب ان يكون فاسدا وان كان فاسدا

الخارج ما كان اعتبارا كونيا اعتبارا
للشئ في وقت ما لا في زمان
عبارا كونيا اعتبارا لا للماهية
الوضع

بسم الله الرحمن الرحيم

ففيها من المصنفات ما لا تنسج للصورة لعدم ارتفاع الحديث والتكليف تحقيقا على وجه
التيه والرموز القاتمة يكون مجزيا وتعلم لانه امتثال لهذا او ذاك لا ينفك لانه
ان كان فاسدا على الموضع الاصل الا ان القائل لا يكتفي بالوجه بل بالبدل والعلامة
وكذا في الاشكال في الصورة الاصل ايضا لان الوضوئين الوجهين ان كانا في الوقت وكان
الاشكالان هذين في الوقت فيمكن بطلانها معا اما الاولى فلاصال كون الغل فيه واما
الثانية لعدم كونه امتثالا لمراد تكليف العاقل محقق فان قلت التكليف انما يكون محققا
ان كان جانبا لا يتيان بالموضع جميعا واما اذا ارتفع ذلك الجزع عنه بالبيان ايضا
لمن فيه فلا امر مع معتد بانه مكلف وقادر على الاتيان فلا فائدة في تكليفه ذلك فقد
فجر احتمال لا يكتفي بالاستدلال ان لا دليل على وقوع هذا التكليف اذ ان لم يكن متحققا
الاول فلا بد لوقوع دليل اخر وليس بالحجة ان حقيقة الحال انما يتحقق ان لها
ما يخرجها واحدا للامتنان هي هنا بل هو صدق او نافي فان كان مستلزما ليقفه
هذا الكلام صلا وان كان مانعا عما ذكرنا استدكرنا ثم نقول ما على طريقة الامتنان
عن القول بتحقيقه فافزع القول هو الحديث وعدم ما احتج به دون رفعها وحجته
الاستغراب والتأخر ان القائل بالاجزاء مستدل لان الحديث السابق متيقن
فيجب حكمه ان يعلم فلا بد من ثبوت ان احداث الوضوء يبيد رفع الحديث
التيه حتى يحكم بالبقائه الحديث السابق وما لم يثبت ذلك يكون حكم الحديث باقيا
ولا بد من موضوع وكذا اذا ثبت عدم الوجه عند الغيا م الى كل صورة الامتنان
بالدليل اذ لا يمكن القائل بالاجزاء مستلزما فان قلت لا شك ان اذا وجد
في هاتين الايتين ما يفعل في طنا او جرحا بعد الايتين ولم تأت به فانيانا
لتحق العقاب بذلك المترك فظن ان الايتين مع انما هو متيقن التكليف وثبات
الموضوع الثاني استئصال الامر قلت على تقدير استحقاق العقاب بالترك لا يخرج ان
التكليف الذي ثابت بل انما هو متيقن حكم العقل لا ربح الله على تقدير الايتين بالوجه
صحيحا ايضا لو هل عنه فانما يحكم بل هو الايتين ثانيا استحقاق تركه مع انه لا

في سقوط التكليف في الشيء المتعدي لكونه لا بعد ان في انوار واما في الشيء الذي لا يتعدى
 فانظر انقلوا الامر الذي على جميع القضاة وبنو عدله في حصة تركه على حال فلم يزلوا في ذلك
 الشيء على تلك الحال واما في الشيء الذي لا يتعدى بالامر بشرط اعتبار حكم العقل او تقدير الامر عند
 ذلك في سقط اعتبار استحقاق العقاب اليهم فلم يأت به على تقدير في وقت ذلك الشرط واما
 بل في هذا قوله وازاخر هذا فنقول ان الامر قد ورد بالوضع على وجهين فيكون
 مقتضى ارجاع الجميع الى احوال وحق العقاب بتركه ايضا على وجهين لكن قد خرج ما في العقل بالانذار
 وفيه ان قطع الحكم بعد ذلك ترك وفيه ان ذلك التلخيص او القطع في ارجاع الوقت لاستحالة التكليف
 الغافل واما عين هذه الحال مثل ما نحن بصدده احتمال في حال ذلك الغافل او القطع في
 ان يحكم باستحقاق العقاب بالترك عليه ان لم يحكم العقل في وجوبه استحالة التكليف
 من الامر ايضا فيكون التكليف باقيا والموضوع الثاني احتماله في حد ذاته فان قلت هل لا
 الاستدلال بالبقاء للموت الشايع وعدم الاحتياج الى موضوع اخر في رواية ان بكى
 المتعد من قولهم ان الاستيقظ اذا اليقظ بالوضع فاصل في الاحتياج الى موضوع
 اخر قلت الظاهر لا اما اوله فلا قد ذكرنا ان النسخ في هذه الرواية فلهذا وعلى بعض
 نسخ في لادالة لها على الملامح على نسخة بكى وان كان لها دلالة لكانت في معنى النسخ
 بغيرها مع اختلاف النسخ واليه توحي ان يكبر الراجح من الاشكال واما ثانيا فلان
 انظر فانكم في الموضوع الذي كان احتماله لا ولا يستقيم لا الوهم من علم ثم فيه
 واما انما لم يعلل بل هذا القول ولم يسلح عموما وجوب الوضع بل انما يكره وجوبه
 فيما ثبت باجماع او دليل في معنى ما بكى الى ان الغافل بالوضع فافهم واما
 يكتفي لظن ان يكون ذلك الموضوع للثاني احتماله لا يشرى لكن عند التحقيق
 لا يكتفي في ذلك الاحتمال ايضا ان التكليف لم يثبت عند ذلك كلف يكون مرتقفا
 في الواقع التكملة انما كان علمه الثبوت عند بسبب تيقن وقرينة منه لا ذكر
 في موضوعه فالتكليف ان كان على الاحتمال يكون متيقن الاشياء فلا يخفى في الامر
 نعم فيكون مع وجوب اعادة الموضوع لكن لا يستلزم اعادة احد الموضوعين بل اعادة

ان قوله

عرفت ان عموما الوجوب فيها ما لا دليل فيها فمن هذا الوجه منسحق لتعلق الامر لا يستحق
 ايضا غير ان بعد ذلك لم يتحقق معنى المحدث فان قلت ان لم يتحقق معنى المحدث الذي هو النسخ
 فلا يثبت في تحقق معنى الشرط وانكاره متعارفة قلت هب ان هذا المعنى متحقق لكن انما يثبت
 بشكل ان الاشياء ما يطل في الاصحاب في حكم الاستصحاب من شرط حصول الظن في تباين
 تحت لا يخفى واما ما ذكرنا سابقا في حيث جاز المحج تشبها بغير واحد فافهم فلهذا منسحق
 كما لا يخفى فان قلت الاجماع متوقف على ان استباحة الصلوة بعد الحدث انما يكون باعتبار
 وضوء صحيح وانما يكون بعد الوجوب الاعادة في انما يقولون بما عتبار انهم لم يقدروا
 صحة على الموضوعين واذ ذلك ثبت على وجهه فاحتماله ذلك القول بعد وجوبه
 يكون حقا للاجماع قلت لا ثم انفقوا اجماعا على هذه المسألة ولو سلم انفقوا اجماعا
 في المحل فيقول ان مقتضى عبارة فنقول ما ان اريد بالوضع الوجه الصحيح في الواقع
 انه نظر لكانت فان اريد التلخيص في المراجعة التفسير في نظره وقت فلهذا وبعد ايضا
 فان اريد التلخيص في نظره اوقت الفعل هو مستلزم انما انشاءه في هذا وهو ان اريد
 بعد الفعل ايضا فيم وكذا يمنع ايضا ان اريد التلخيص في الواقع في حكم الله فلهذا في قوله
 فنقول ان اريد بالاجماع على صحة في الواقع مع عقيدة ايضا فيم وان اريد به التلخيص
 ثم من ان يكون مع العلم انما فيكم لكن لانتم انشاءه فلهذا لا ترون ما ذكرنا في وجهه
 ليس قطعا حتى لا يمكن للمؤمن خلافه بل غلبت فيكون ان يكون حكم الله ثم حيا كما ذكره
 الاصحاب وقد اخطأنا نحن في القول بعد وجوبه ايضا الموضوع الاول فلهذا كان صحيحا
 وهذا كلام اخر سيد كعبيل هذا وقس عليه الحال انما يكون الموضوعان في زمان
 في الوقت بل كونهان خارجين او احدهما خارجا والاخر داخل فلهذا كان الثاني
 محذورا في الاول وكذا حال الاحتمال الاول ايضا فلا يخفى جريان هذه الاماكن في الاماكن
 الاشكالين السابقين ايضا ثم اعلم ان فاصل المسئلة ثم اعلم ان في اصل المسئلة قول
 اخر قد قرأه مسنة في وسنة المسئلة في ذي الاربعة واروسه وهو عدم انشاها
 في هذا الشك فلهذا لا يبرح الشك في الموضوع بعد اذ لا في الشك في الحاشية

وليس لهم بل المتبحر مع الله كما سئل كروا في الشاة فبالثمن ايض لان الصلوة الفاضلة كانت
 شيئا معتبرا باعتبار الصلوة فكانت معتبرة باعتبار الوجب فاما جوبكم فهو جوبنا
 وحجة الله اما الصلوة فمما لا يدرك ان الله لا يرى من ان ناسي صلوة واحدة وصلى
 يومه يعلمها بغيرها ايض كغيره من تلكا واربعا وتعليقهم بربوبية ذي عرش عظيم حيث
 علموا ان الربوبية باب الشيان ولم يعلموا في هذا الباب مع ان الله يعقل الفرق عند
 عند ان هذا الحكم لم كان مخالفا لما لم باعتباره باعتبار وجوب التيقين فاما انفسه
 على امره والجميع ولم يفتقر عليه وهو جوبنا بذكرنا ظننا الفرق مع الله فكيف يمكن الجمع
 على قول الشيخ بوجوبها انما على الله به وبغيره من القائلين بوجوب الجهر والاختلاف ان الله
 لما كان يجب ان يكون القائلين مثل القائلين فعندنا لتزيد لم يحصل اليقين بالثالثة
 اذ لو جوبنا الربا حجة واحدة لما كان يكون القائلين القائلين والصلوة في المثلثة وكذا
 لو خفت ان الربوبية المذكورة مع علمه بوجوب سندها او الاصل والواقع فيها الصلوة بضرورة
 معتبرة فالتقدي في هذا من اجل قولنا في هذا المقام وسيله تفصيله انتم لم يجب
 قضاة الصلوة واعلم ان ما حكم الصلوة وما حكم الموضع فان احدهما بعد الصلوة الاية
 ايض فلا اشكال ولو لم يحدث بعد هذا فيكون الكلام فيه ايض مثل الكلام في المسئلة الثانية
 ما انه هل يرجع الى انك بعد الفرائض ام لا وكذا بعض المسائل الاخرى ولا يلحقنا في القائلين
 الاحتمال الشاذ ويرى في بعضها ايض الاشكال قياسا بسبق وان هذا الحكم جازعنا ان علم
 فكل حديث بين حديثي القائلين والصلوة بدلت فكل فيهما واما حديثنا الحكم والادب
 ووقع الحديث بعد كل صلوة اذ لو لم يقع الحديث فلا يجب اما ان يكون الحديث فلما لم امان
 يكون في قيل ما جرى في القائلين ان اوله فان كان الاول صلوة صحيحة قطع موكبا
 الاول لا يفتقر الى الثاني وان كان الثاني يوجب اتمامها جميعا فليان ان يكون المثلث
 ثم الاية الاولى فيبطل جميع القائلين وفي القائلين انهم ايض كان اليوم المذكور
 يوصف بغيره اشتق ثنائيتهم مرة بين ايض ومعه ان المثلث المذكور حار هذا ايض وذهب
 ابن ابي عمير في ايض في هذه الصلوة الا انه ذهب الى الشيخ باعتبار ان الربوبية لا تدل على التبريد

مقدمة

بمقتضى انكم اذ قد ثبت طهارة كل منكم وعباد الله انما والصلوة حكمة من الله
 بناء على حوزا التبريد والصلوة الا ربع التي يعلوها التبريد ثنائيتهم بوجوب مرة بين
 بين القائلين والصلوة والصلوة ثم ما عية ايض مرة بين القائلين والصلوة والصلوة
 ايض يحصل على ما ذكرنا في المثلث والصلوة التي يعلوها المثلث ثنائيتهم مرة بين القائلين والصلوة
 ثم ما عية ايض مرة بين القائلين والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
 التي يعلوها التبريد بين القائلين ثنائيتهم مرة بين القائلين والصلوة ثم ما عية
 مرة بين القائلين ثم ما عية ثنائيتهم مرة بين القائلين والصلوة ثم ما عية مرة بين
 القائلين والصلوة والصلوة بين القائلين واعلم ان المصنف قد قال في هذه حجة من وجوب
 التيقين فيجب في هذا الفرق كل فاشته جهته حتى صلوات وفيه نظر انظر ان وجوب
 التيقين لا يشترط الا وجوب حتى صلوات فقط اذ على من هذا يحصل التيقين في كل
 نعم لو روي في هذا الشيخ والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
 الشيخ فلا وجه لثبوت هذا اليهم ثم ان بيان وجوب اعادة الصلوة في هذه الصلوة
 جميعا وعبادة التبريد في سورة التوبة اما اية الكلام فينا انتم نعم في كل الصلوة
 والكبار منكم او كمل فان بعدد ما صبح عليها او لم يصرح الغل الجيدة في الاصل
 مع العبدان التي تشد على الصلوة المذكورة لكن الفقهاء يطلقونها على ما يشاء به
 الفرج والمخرج ايض ويؤيدون بعضها في الاحكام واعلم ان الجيدة اما ان تكون على
 الغل او على الصلوة فان كان على الصلوة فان امكن زنها وعلى الصلوة فان
 ضرر وشقة او تكرر الماء عليها بحيث يصل الى العضو ويجري عليه مع طهارته
 او امكان انزاله فيجب غسله فاما من من التبرع وتكرر الماء فان
 امكنا معا فخير وان امكن الاصل فقط فغسل اما الاول فكل من الغل فغسل فغسل
 الامكان وهذا يمكن فيجب لما امكن صلوات وجهي والصلوة على مقياس هذا
 فيكون المكلف في ربه واما الثاني فلو ثبت لمقتضى الواجب المطلق عليه وما هو في
 بعض الروايات من الاطلاق لا يترجم مع الامكان كما سئل كراشم وكذا في عبارة الكتاب

فان لم يتحل على قدره التكرار او الماتت بآب او يكون من قبل الامور باطل من الحيوان
والا كفاء بما ذكرنا الاغلب او لعل منتهى يد لية الدهر الاخر فان قلت لم يتحل على اثنين
وجوب التزوج حال الامكان بل هو لية قلت لا طلاق الا او بالفضل وعدم صلاحية
هذه الزانية للقيس ما اوله فلعده ظهوره فانه بل يحتل الوجه المذكور احوالا
غيره وجوب ما تافيا فلات الحكم عدمه في باب احراز الاستحباب ليس من لاجل كماله
كما سنده ويؤيده ايضاً ما رواه في باب زيارت تطهير الثياب في وقت السجود
عنا في عهد الله قال سئل رجل يسكن بماء او موضع من موضع الرضوخ فاما ان كان
بما لا يجاوز اربعة كيف يصنع قال اذا اراد ان يتوضأ فليضع انا فيه ماء ويضع موضع الجبر
في الماء حتى يصل الماء الى جلده وقلنا جرحه قال ذلك من ان يخلطه وانما احسنه عليه بالثياب
لا احتمال حمله على قدره التحل في استيفاء ايضاً من وجوب ايصال الماء مع الامكان فان
ولدت على وجوب الايصال فلو لم تحمله على حال الامكان قلت لا يصلح ظاهره ولزوم
الحج والمثقة والروايات الآتية وقد حمل الشيخ لهذا الخبر على الاستحباب مع عدمه
بانه قد سبق ان يخرج من ثيابا ما لا يصلح عليها ان لم يكن طاهراً وانما ان كان طاهراً
فلا بد من ذلك وفيه نظر لان ما ذكره من وجوب التحل ان امكن غيره من غير التحل
وصول الماء الى اليد فانه وايضاً التحل على الاستحباب لانه في طهارة امان ان كان
ايصال الماء اليه للقدرة والمثقة فلا يثبت بل يخرج وان امكن فالقلم الجبر لم يثبت
فالقلم حمل الخبر على امكان ايصال الماء اما في امكان التحل ايضاً او لا وان لم يكن احد
والا التزوج ولا التكرار فيجب عليه ما عدا موضع الجبر والماء على ما عملنا على هذا
فلا جماع ويذكر عليه ايضاً ما رواه في باب زيارت حقة الوضوء فيهم على الثياب
من تطهير الثياب قال سئل انا الحسن عن ابي بكر بن علي بن ابي طالب ان يكون به
المياحة كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الثياب يجرى على الجبهة فلا يصلح الماء الى اليد لعل
ما ظهر مما ليس عليه الجباير ويذكر ما سري ذلك قال لا يصنع عنده ولا يصنع الجباير
ويجب له اجرة هذه الزانية في ايضاً في باب الجباير مع التخيير في بعض نسخة باسم الرضا

وروى في باب الباب المذكور ايضاً هذه الرواية بغير من اخر صحيح عن عبد الله بن علي
عن ابي ابراهيم ص كان في بعض الثياب من الخيش او غيره او يكون بغيره او يكون بغيره
لا قبل يغيب الجبهة وقال في ثوب القصة في باب حد الوضوء وقلنا في الجباير على
عبد الله ثم انه قال يصلح ما لم يخالط ما المالح عليها من الماء او غيره كما هو ظاهر ولا عليه
ما رواه في باب الباب المذكور في الحسن عن ابي الحسن عن ابي عبد الله ثم انه سئل عن رجل
يكون بلب القصة في رداءه ويخاف ان يكون من موضع الرضوخ فيعوضها باليدين فيوضاها
ويصيح عليها ان الرضا قال ان كان يؤذي الماء فليصيح على الخفة وان كان لا يؤذي
الماء فليصيح الخفة ثم ليس لها قال وسئلت عن الخراج كيف يصنع به عنده قال يغسل
لما حله وهذه الرواية في ثيابهم في باب الباب المذكور وما ذكرناه ان يدعى على وجوب
تربيع الخفة مع الامكان هو هذا وما رواه ايضاً في هذا الباب في المصحح كليب
الاستسكان قال سئل انا عبد الله عن ابي ان كان كبيراً كيف يصنع باليدين قال
ان كان يقوى على نفسه فليصيح على يديه ويصل فان قلت لها ثابان الزانية ثابان
الرواية الصحيحة الثانية حيث قال ص ويذكر ما سري ذلك فوجب ان يخلط على الثياب
جميعاً بين الزانيات قلت المعارضة منوعة لان الثياب الماد ما سري ذلك
العضو الذي على الجبهة وعلى ثوبه المصحح على الخفة لم يقع التعريف له فلا بد
انه يد مع انه يمكن ان يكون الماد مركبة الثوب من ثوبه كما يشهد به آخر الرواية
هذا كله مع دعوى الاستحباب الا لا يصلح على وجوب المصحح على الخفة وان كانت الجبهة
على اعضا المصحح على الخفة فان لم تتربع على المصحح يقع في رداءه المصحح فلا يحل
وان استوعبت فان امكن من هذا المصحح على البنية مع طهارة رداءه او مكان تطهيرها
مقبول لتربيع البنية ولا يكتفى بتكرار الماء عليها حيث يصلح الى البنية لان المصحح انما يقبل
ما يصلح الى اليد الى البنية فيجب مع الامكان ولا يكتفى بامر الماء كما عرفت في ثوب المصحح
وان لم يكن مصحح على الجبهة للمجموع ولا لخلق الزانية المنقضية انما تارة تارة
من تقصير طهارة كلام المصنف من افعال الموجب للاختلال كماله في علم ان جميعاً

على تقدير عدم وجوب الوضع والمشي عليه بل الجلب المشي عليه اذ وضع ام لا فيه ويجوز بناء على ذلك
رواية الجلب وعلى ان التباين من المشي على الخفة التي تكون من زرع نبات الجرج ولا اقل من نجاسة
وكذا القول فيها يشترط من قبله ثم استثنى عنها ان الجلب على ان كان القول بالوجوب فيه
اقرب والماحتياط في المشي بجميع الصور واعلم ان الاصحاب لم يفرقوا بين الجلب على الخفة وبين
ما الجرج في الحكم وكذا كل ما في العضو لا يمكن بسبب اتصال الماء اليه والاشياء لا يمكن
لكن الاولى متاخره هذا وقيل في المقتضى ان لا يكون التمسك عليه وهو ان الجرج
ذكرنا هذا اننا الجرج يتوقف على المذكور والمقتضى الجرج والمقتضى وان لم يكن
جرجه من مقتضى ما ذكرنا في الجرج ان مقتضى الجرج والمقتضى الجرج وما اشبهها
ومن هذا الاستثناء والخبرة وكذا الاوليات قد اختلف في هذا الحكم فبعضها على
وجوب غسل الجرج وبعضها على وجوب التيمم فلا بأس ان تذكر بعض عبارات الاصحاب
لتفصيل في وجهه وتاويله وكذا الاخبار التي تحقق جلية المال اما العبارات فتعني ما ذكره
الشيخ في هذا قال في حقه تحت الوضع وان كان على العضو جرج او جرجه وما
وما اشبهها وان كانت عليه حرقه فتدور فان امكنه زعمها من جرجها وان لم يمكنه
مسح على الجلبين سوا جفت على طرأ عين طم ولا حرج ان يتيمم جميعه وقال في
التي هي من امكنه غسل بعض الاعضاء وقتل في البناء على ما يمكنه مسح على طرأ
ما لا يمكن غسله وان امكنه وضع العضو الذي عليه الجلبين ثم قال في حقه التيمم وان
في بعض جرجه او بعض اعضاء طهارته ما لا يفرق عليه والبناء عليه جرجه او عليه فرغ
في اتصال الماء اليه فان لم يتيمم ولا يجب عليه غسل الاعضاء الصغيرة وان غسلها
وتيمم كان حرجا سوا الاكبر هي ان عليه ولا غسل على بعض اعضاء طهارته خاصة
ولم يحد على غسلها الا في وقت اوجح او جرح تيمم وحلي ولا افادة عليه انتهى
ولهذا الكلام فقولنا من التاويل احدهما ان الحق للمحكم الاول ما يكون عليه
حرقه فتدور في الثاني ما لا يكون عليه حرقه وثالثها ما يجنب من الوضع والتيمم
كما ينبغي قوله ما التيمم ولا يجب ان القول بالتميم انما يكون في الجرج الجرج وان حكمه

وانكر

منكره اما في الجرجة فالحكم ان يتيمم الوضع عليه اجماعنا وقال في حقه الوضع
فان كان على بعض الاعضاء طهارة للماء ان جربا وجرح او اشبهها ان كان عليه حرقه فتدور
فان امكنه زعمها وجب عليه زعمها وان لم يمكنه مسح الجرج فان كان جرجا على ما حرقها
وليس عليه شيء ثم قلنا في حقه التيمم والجرج وجب عليه مسح الجرج والمكسور والجرج اذا ما فرقا
على انفسه تعالى الماء وجب عليه التيمم عند حضور الطهارة وهذا الكلام لا يمكن وجوبها التيمم
من التاويل اشين منها ما يقتضيه والمآخذ ان يكون كلاما في التيمم فحقا ان لا يمكن استعمال
الماء اصلا وقال المحقق في حقه الوضع ان كان التيمم الجرج على بعض الاعضاء على ما يمكن
غسله وحج ما لا يمكن ولو كان على الجميع جبارا وراى في بعض ما لا يمكنه طارزا المشي على الجميع
ولو استقر تيمم وقال في حقه التيمم لو كان جرجه ولا جرجه على جرجه وان كان الجرج ولم
يذكره التيمم الجرج وعلم كلامه لا اشتكال وقال في حقه الوضع والجرج ان
تخرج مع المكسور ولا مسح عليها وجب غسلها وكذا العضو الذي يتيمم بها الجرج المكسور
وهو ما ذهب علمنا اجماع وقال في حقه التيمم عند هذا سبابة السبب اجماع المضي والجرج
وما اشبهها وقد ذهب علماء المالكية الى ان اذا كان على عضو من الاعضاء الجرج وقال في حقه
لو امكن الجرج غسل بعض جرجه او بعض اعضاءه في الوضع طارزا التيمم قال الشيخ في قوله
يعمل الاعضاء الصغيرة اصلا فان غسلها ثم تيمم كان حرجا ثم نقل عن ابي جعفر وجعله
يجب عليه غسل ما يمكن وتيمم للبناء ثم نقل استدلالا لاف القائلين بالجرج ما رواه جابر
قال خرجنا في سفر فاحاب رجلنا من استنجة في واسره ثم تعلم فغسل احدهما بغيره هل
يحتدون له وحضه في التيمم قالوا ما الحيد لك وحضه وانت قادر على الماء فاعتل
فانت فلما قد غابنا على التي احضرنا لك فقال قتلوه قتلهم الله ان يسلوا اذا اطلوا
فانما استثناء القائلين انما كان يتيمم ويصعب على جرجه ثم مسح عليه تيمم
سائر جرجه او احب به عنه ما يجوز ان يكون ويصعب على ان يتيمم ولم نقل
بوجوبه فانه يجوز ان يصعب على الجرج حرقه ويعمل جرجه في مسح على تلك الخفة
وحمله حصول الاكفأة ما التيمم والتيمم المشي وعمل سائر الجرج على ما في ان واحد

منها ما هو وحيث ان يكون عطفا على لفظ يتم ويكون الواو مكية او لما استغاضت ذالك تم
 قال بعد ذالك لو كان الجرح ما يمكن من شدة وعملها بالعضو وسطح الخفة التي عليه
 الماء وجب ولا يتم وان لم يمكن من ذالك يتم وقال ايضا لو كان الجرح في غير الاعضاء
 وخاف من استعمال الماء في الاعضاء سقط الوجوب وجب التيمم بالماءين وقال فيكون يثبت
 الوضوء ان كانت الجوارح على جميع اعضاء الغسل وبعد غسلها مسح على جميع متنها
 بالماء ومسح على طلبة ببقية البلل ولو قصر بالمسح يتم وقال ايضا الجيرة ان يشوب
 محل الفحص مسح عليه مسح وعملها بالاعضاء ولا مسح على الجيرة وعملها بالعضو ولو
 المسح على الجيرة يتم ولا يجب غسلها بالاعضاء وقال في ثبوت التيمم الكفاية لا يستحق ولو
 كان بعض يديه جففا وبعضها رطبا وكفاه غسل التيمم فلا بعد ذالك لو كان المسح
 بالماء على الجرح او على جيرة وعملها بالاعضاء وجب ولا يتم وقال ايضا لو كان بعض يديه جففا
 وبعضها رطبا وجب التيمم وقال ايضا لو كان على راحة يديه جففا وشبهه يتم الحديث ويكره
 وقال ايضا لو كان يجرح ولا جيرة على جرحه في ركة الجرح وقال في ركة بعد ما ذكر
 احتكام الجيرة على الفم المتى ولا يشغل من اليد الى التيمم لان اعتدال بعض الاعضاء في اليد
 على فخذها ولو كان مقطوع طرف لم يقطع على اليد وقال ايضا ولا يجب التيمم على الكفاية
 من المسح على الجيرة سواء كان ملتحمة الجيرة يتكفي غسله لو كان طلقا ولا لو لم يتكفي
 من استعمال الماء وجب التيمم ما لم يلبس ثوبا او لم يجرح اليه الماء الجيرة على موضع المسح
 فان لم يلفه غسله او مسح وجب وان خاف من غسله في ثوب من تحت وجب له احد
 الواجبين لقن كما يغسل يده فلا يقطع بعد راحته ولو خاف من غسله في ثوب مسح على
 التيمم بعد الاستئذان والطف اذا خاف سبيل الماء اليه يرفع حرقته سبلولة
 يديه او يمسح عليها فيفضل بالمسح على ثوبها ما حوله من غير ان يغسل اليه وهل يقطع
 قبل الكسكس انما بعد فمضغ عليه حرقته ولو كان يجرح عليه للضرورة ويجوز
 القوط فيه خاصة وسقوط وزن الوضوء بعد رده وينقل الى التيمم وقال ايضا تم الغرض
 الجرح حكم المكروه وينتد التمسك بالوضوء من حرقته وتقطعت يدها اليه كتب الجبار

وقال ايضا وان لم يكن على الجرح لوق وطهر الجرح باليد وجب مسح اذا لم يقدر على ذلك
 او قدر لم يجب فيه وجوب وضع حرقته كشكال وقال ايضا التيمم لو كان الجرح في غير الاعضاء
 جرحه او بعض اعضاء الوضوء الجرح وسالغ التيمم بعد ذالك الكفاية وما لا يجب للجرح
 اللبثاء والنجس بين اليدين والمبدل فيه واجب كالتيمم ولو لم يمسح في الكفاية ولو لم
 الامر بالتيمم الجرح للجرح وقال ايضا لو كان الجرح يتكفي من شدة وعملها بالاعضاء
 ومسح الخفة التي وجب عليه ولا يتم ولا يتم وقال ايضا لو كان الجرح في غير الاعضاء
 وخاف من استعمال الماء في الاعضاء سقط وجب التيمم ولو كان التيمم لا يمكن من استعمال الماء
 للجرح كان حكمه حكمه في جرح هذه كلماتهم ولا يخفى على من عاين حال او شرب
 والماتع الذي يلقن من كلمات هذه بحيث لا يراعى على جميع اعضاءه في اذكار
 في اعضاء الكفاية كمرحوم او من هاهنا الفرج وكان عليه جيرة او حرقته على الجرح
 التيمم او مسح المسح على الجيرة ولو كان لم يتكفي من التيمم ولا يزال ما يغسل اليه
 علم سابقا وان كان جرحه في ركة او كثر في ركة اعضاء الغسل لم يتكفي من غسلها وتكفي
 من مسحها وجب وان لم يتكفي من المسح ايضا في الاقرب عنه وضع حرقته او نحوها مما
 والمسح عليها لو كان واحدا او اثنين اخرين ايضا لها عدم وجوب مسح التيمم وكذا
 لغسل التيمم والا لا اشغال الى التيمم والظن ان بناء على الاحتال الاول من المباحين
 المذكورين انما يكتفي في هذه الحالة ايضا بغسل التيمم ومسح يعلم حال اذا كان في موضع
 المسح وان كانا في غير اعضاء الكفاية لكن يمكن في حول الماء يسبها الى اعضاء الكفاية
 فيستقل الا التيمم الشبه كالذين يحدرون في حله والظن ان هذا من كلامه في
 اصلا الفرق بين ما اذا كان الجرح او المكسرت على الماء اليه يرفع حرقته سبلولة
 نعم فيه موضع كلماته التيمم بين الوضوء والتيمم في بعض الصور وكذا تيمم ليس مختارا
 بل انما ذكره في مقام البحث والذكر من هذا القول لا الكلام على اطلاق كلماته ليعلم
 ان الجرح فيها ونظرا في ان جرحه في التيمم او في حلقه لم يمسح عليه ولا يكره
 ان التيمم يكتفي بالذي ذكرها الحق الثاني في جرحه على الجرح بين كذا في قوله احدها ما

في موضع الطهارة لكن يتقرر بسبب أعضاء الطهارة ايضاً من العمل او الموضع او الموضع وجوب التيمم والالتزام
في ضم الطهارة الماتية اليهم وقد يقع في المقام شيئين وهذان هما ان ايات التيمم المتقدمة
اجزاء للتميم لوجوب التيمم انما هي خمسة بالجانب ولا تشمل الحديث بالحدث الا في ايات
الاشارة فتمت فظاهر بالحدث سوى رواية عبد الرحمن بن الحجاج ورواية علي بن كاذبة
مطلقة لكن بعد ان نعلم ان هذه في الموضع لا في الموضع الاكثر المتعارفين في ايات الازالة
في الموضع قد ثبتت ناليتها عن المعارض فينبغي الحكم بمطهر وجوب الوضوء دون التيمم في الحديث
الاصغر والقرآن بعد الفرق بين الموضع والصلوة في هذا الحكم لا في الموضع بل في
الصلوة بالفرق واما الحديث الاكبر فلا معارض لوجوب التيمم لوجوب الوضوء سوى رواية
عبد الرحمن ورواية علي بن ابيهم ان سلم عنهما وهما متفقان بالجملة فان الظاهر فيهما
وجوب التيمم لكن الاحتياط اليهم في عدم الفصل ام يحيا للاموال التي ذكرنا ان هذا ما بلغ
اليه فمنا وانه علم ولقد عمل الصديقون في التيمم وقد خرجت وضوء التيمم ما
يقضي بيان هذا المقام من السور والمطهرين يتوضان لكل صلوة خلافاً للجمهور المذهبين
من لا يتكفون في استاكاب الوضوء والمطهرين من غير الحديث من يرفع ارجاءه ولا يركع
وقد علمت في السور ان يتوضأ عند كل صلوة كالاستحاضة وهو مخارجه في قوله
في قوله واما ما يرد من سائر البولي فيقول ان يصح في موضع واحد صلوات كثيرة لانه لا دليل
على التحديد في الوضوء وحده على الاستحاضة فقياس لا يجوز به ولا يخفى ان مختار المحققين
وجهاً احدهما ان لا يجعل البول ما يكتسبه الى السجدة تا اصبحت بالجلل حادثة فيها سجي
البولي وثانيها ان لا يجعل البول الذي يخرج بطل في التمسك بالحدثا واما الذي يخرج
بالفكي المخرج فيكون حدثا واما ما يرد من سائر البولي فيقول ان يصح في موضع واحد
للظن والجمهور بيننا او المغرب والعشاء ايضاً يجمع بينهما ويخرج للجمهور فيكون ذلك
عني هذه وجوب تحديد الطهارة لكل صلوة فيخرج المذهب بوجوه الاول ان الحديث
انما يوجب الوضوء علم الا ما اخرج الدليل لكن المذمومة اخرج الاحداث الواقعة
في أثناء الصلوة فيجوز البناء وايضاً الامور بالوضوء عند القيام الى كل صلوة فيخرج

التميم

المذهب بالدليل وفي البناء بالدليل وما نحن فيه من قبل البناء وقد يناقش في وجهين
من وجوب الاحداث الطهارة ووجوب الوضوء عند القيام الى الصلوة كما مر من البناء
ان الاحتياط يقتضي ذلك فانه حديث والحديث وان لم يقع لا جمل العزيمة فلا يقطع
عنه وجوب الوضوء كما المتأشرونيان الاحتياط لا يصير دليل الوجوب ولو تمسك بالحديث
الحديث وان يقتضي الطهارة فيجب الى الوجه الاول يعني اننا لانزال القول بتكرار الطهارة
في حق المتحاضرة بعد من حق صاحب تكس ما لا يجتمعان والاول حق والثاني بطلان
بيان الثاني ان خرج الحديث المتكرر اما ان يقتضي الجواب الطهارة المتكررة او لا فان
وجب التكرار في حق صاحب السجدة بالمتحاضرة التامة لمعارض وان لم يقتض وجوب
عده التكرار في حق المتحاضرة عملاً بالاصل وهو براءة الذمة التامة عن مخالفة كون
الخرج المتكرر من جوارحه انما هو التكرار في قوله بعد ما التكرار في حق المتحاضرة قلنا
بم لان براءة الذمة لا يصحح مخالفة كون المخرج المتكرر وجوباً بل في افعالها التي
وهو مفقود في التمسك وبوجه متخارط ايضاً وجوه احدها ما نقلنا عنه من عدم الدليل على
التحديد بل على الجملة الاستحاضة قياصاً ورواية الدليل على التحديد موجود وهو قوله
من حرموا الجباب والوجوب وغيره ما ذكر وقد عرفت ما فيه وثانيها ما رواه سيب
في باب احداث التي يارات في حق سماعة قال سئل عن رجل احده تظلم في وجهه امامه
او غيره قال فليضع من طيبة وليستحقاً وليصل فاما ذلك بل ما اقبل به فلا يصح ان
من الحديث الذي يترتب احسن وجه الاستدلال ان الحديث الذي سئل عنه من ان
ان يكون شاملاً للبول ايضاً لا يشترط وجوب اعادة الوضوء او الصلوة
على احكام التمسك في أثناء الصلوة والمذهب ايضاً لا يقرن به واما الذي شاملاً للبول
فثبت الظن وقيل بعد التعديج في السند بانه يجوز ان يكون شاملاً للبول ولا يكون
في أثناء الصلوة خارجاً بالدليل المخرج ولمرة فان قلنا لاصل عدم التمسك في شئ من قبل
على ما لا يحتاج الى التمسك قلت فيقيم في الجزء الا شياً في من نظائرها هذا الكلام غير حكم
وقد مر في غير ما رواه ايضاً بانه يجوز ان يكون المداواة الصلوة والصلوة يكون

وأيضا ما إلى زيات الدالة على البناء مع سبق الحدث في الطهارة الترابية وفيه ان قياس
المائية على الترابية لا وجه له مع ان الترابية لا يستلزمها بالمطهر ما يقتضيه في المائية المطهر
ايضا لا وجه له ان يقع في المائية ايضا لكن في مياه الزيات الدالة على الطهارة
في حتى انتم مفصلة وايضا حتى في حيث تقيم ان الزيات الدالة كونه يمكن توجيهها بوجه
دالة على البناء مع الحدث واجمع هذه على ما في باب الحدث المتكرر في نفس الطهارة لا بل
الصلوة لان شرط صحة الصلوة استلزام الطهارة واعتدال عليه المص في روى ما به مضادة
على المذهب وما تحقق الشيخ علاه بان الطهارة شرط الصلوة اجماعا والمذهب عدمه عند
الشرع والحدث مانع اتفاقا لا خلافا لما هو في طرس في هذا مضادة بوجوده في روى التحيد
وهو في روى بعضه في باب فان المضادة نشأت من ادعاء الملازمة بين صحة
الطهارة وبطلان الصلوة مع وجود التناقض عاود هذه الملازمة فلا يصح كونها
مادعى الاجماع على ان الطهارة شرط الصلوة مع ثبوتها في موضع كثيرة اشبه بالتحقق
ان في هذا نص في مضادة بالمعنى المصطلح ان ياتي من عدمه واشتقاق الطهارة في هذه الصورة
والدليل هو انما الذي سطر به في نفس المذهب وهو انه لو اشقق الطهارة لا اشقق الصلوة
ايضا وهو يعلم في هذا لا مضادة اصلا نعم يمكن منع الملازمة وابطالها بالجملة وكذا
منع الاجماع الذي ثبت ببلغة من التمسح المنع ان ان يتكلم ويقر ان هذه
الملازمة من اصل الدعوى في لا يملكه لم يملكها ايضا فلا تخرج ومناه بالمضادة
و يمكن ان يجمع بين ما رواه في باب صلوة المقتضى ان ما روى في باب يمكن تحديدا
صلى قال سئل ابا جعفر عن المصطفى فقال بينه على صلوة وهذه الرواية في ايضا في باب
الصلوة الشيخ الكبير وروى عليه انه مطلق وما نقله عن عقيد فحين ان على عليه مع ان في نقله
البناء وايضا استمار اجمل الطهارة هذا ما يمكن ان في من الجائز ومعرفة عدم
تمامه لكن يمكن ان في الاصل مع عدم دليل عام على وجوب الوضوء بعد الحدث
مطمنا ما يمكن ان الاصل حتى ثبت خلافه لكن الاحتياط ان يتقاهه في تمام
الاحتياط ان يعلم بعد ذلك صلوة اخرى لم يتكلم الوضوء في انشاء بل يستر مع الحدث

واما الثاني

واما الثاني وهو الذي للمطهرين فترة في الطهارة والصلوة وتؤخر تلك الفترة فضاياه
الحدث في انتهاء الصلوة فضاياه يكون الملاقاة في المنة الطهارة والبناء من تحتها الطهارة فلا
ستينان حديثا ان الزيات المستندة في المقام الاول في احتياج المنة الزيات الاخرى في
او روى انها قد روى على الجميع انه يمكن ان يكون المراد للمطهرين الذي لا يتوقف في وقتها
الطهارة والصلوة وقد روى الرواية الاولى والاصح ان المراد بالبناء الاستينان في
بعد واجمع هذه على الاستينان ما به يمكن من فعل الصلوة كمالا بطهارة في غير ما يمكن منه
ما كلف به يمكن ان في ان لا يرد ما به مكلف بفعل الصلوة كمالا بطهارة انه مكلف
بان يكون جميع افعال الصلوة مقرونة بالطهارة فسلم لكن في صورة التخليق بالبناء ايضا
هذا المعنى تحقيق وان اردوا بان مكلف بفعل الصلوة مقرونة بالطهارة من حيث انما استمر
الآخر فانهم ان لا دليل على ما في هذا ولو فرض في وجوب عامه ايضا فيقول هذه
الزيات المستندة ان سلم عدم ظهورها في تخصيص بناء على احتكان حملها على ما ذكر
فلا أقل ان احاطها بالتخصيص مع جعل الشك في العام وقدرت ان الاستينان ما في
المعركة لا دليل على وجوب واجمع ايضا ما في زيات الدالة على ان الحدث لا يفصل الصلوة
كما سياتي ان في كتاب الصلوة واعتمد من عليه التمسك بالثبوت في روى بعضه وهو في ان
عام بقاء الاخبار ومطعم ملاحظتها فحقوا ومعتددا اجماعا بالاحتكام والسلب فلا وجه
لا خارج هذا الجمع ومع التمسك بالقياس استحق للمعنى ما في ان كونها محتملة في
بالتعاضد ان ليس لا خلاف في هذا الحكم ان الكلام في المطهرين انهم ان ان يكون بناء
على ما ذهب اليه بعض الاصحاب لان الطاهر المحقق لا يبق حجة في الباقى لكن باناء
قوله فلا وجه له كالايضا واذكره في الحق على هذا الذي قد عرفت طاعة وعلم ان التمسك
او روى المعارضة هذه الا خلافا لثبوت علان الحدث فيقطع الصلوة للاخبار السابقة في
الاولى كما هو الظاهر لكن لما لم يظهر قول بوجوب الاستينان في المقام الاول فلذا لم يرد
هناك ما روى في هذا من روى في هذا فالتمسك بالدليل المدعي له والاحتياط
ان يتقاه ويبنى ثم يتأخر صلوة اخرى بخلاف السلب لان ان يكون له فترات في ان

پانچویں

ان ذكرنا الخبرين وسقنا على واصل منشا ما ذكره فاعلموا الشيخ في بعض ما قلناه من ان
 روى هذا الحديث الحسن بن محبوب عن كتاب الشيخة فقط اعرف من يزيد في ذكر الشيخة
 الاخرى وان قلنا ان الشيخ اذ روى هذا الحكم عدوه ومنه الفصل الثاني وان كانت
 يدعي ان ارجاسه انما هو الحديث الاول بعبارة اخرى وكذلك ما روى به وهذا الباب
 في الحكم عن محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر كيف جعل الصلاة اوقات في التورات
 التي على اصحابها في جعل الفصل على اهل البيت انما هو من اوقات الصلاة في التورات
 فاستقلت قال لا لا فقلت في مناصها ان اهل البيت جعلوا في جهات التوجه على الفصل فاست
 جعلت في اول الفجر ايها ما ذكره بن جرير في تفسيره في قوله تعالى في التوجه الى
 ان يضيء فيه فالتقى ان تكون الصلاة في اوقات في المناسبات على الفصل وليس صحيح
 واما التوجه الى القبلة فلهذا روى في كتابه ما رواه ايها توهذ الباب في التوجه الى
 ان يضيء فيه قال قلت لابي عبد الله المدة التي تلتزم فيها في الصلاة على اهل البيت قال ليس
 سلبها الفصل وروى عن ذلك ايها جعفر بن محمد بن يزيد في اول الفجر
 ما رواه ان اوقات الصلاة على اهل البيت في مناصها او اذا انتهت لم تر شيئا فالتفت اليها
 الفصل ولكن ما رواه ايها في هذا الباب عن سعيد بن زرارة قال قلت لابي عبد الله
 عجلت في جهاتنا انما هو في الفصل قال لا ولا يكره ان يوجه الى القبلة على ذلك انما هو
 انبت او اختار او اختار او اختار في قرابتها فتمت فصل في بعض ما قلناه من ان
 مالك فاستقل الفصل في جهاتنا على ما ذكره في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت
 في الفصل على ما ذكره في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة
 ايها من اجل ما ذكره في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة
 الفصل على الصلاة في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة
 قال قلت لابي عبد الله انما هو في الفصل على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة
 على الصلاة في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة
 في الصلاة في قوله تعالى في الصلاة على اهل البيت في قوله تعالى في الصلاة

محمد

روئے

[illegible]

الاخيرين لكن لا يخرج عن ظاهرها بل لا بد من دليل ان العمل بالليل والليل والليل على ما
 ونحوها مع بلوغ الاستدلال بان يتأكد اولها بالرواية وما دلالة على الجرح الملائم
 لم يحصل لعدم هذه الاوصاف فيكون متبنا ما اذا لم يحصل فعندئذ انما حصل
 ظاهر على الكفاءة ما يقع في هذه القضية الا ان يتأكد ما اوردنا من وجوب العمل بالليل
 ومن عليه الحال فيما ذكره في الموضع حيث يجوز ما لا بد من التقيد في الحكم بالروايات
 فلتنكر في كيفية الروايات ومطابقة الروايات الاخرى لها في جرحها بيننا فتقول
 اما صحتها على ما جرحنا من مقتضى جرحها الاول فيجوز وجوب العمل مع تحقق
 الاوصاف الثلاثة ولا معارضة في هذا المعنى في العمل بالليل فلا يثبت الجرح للملكية
 من الملك المذكور في العلم وهو صدق على علمه وجوب العمل مع علمه فحق هذه
 الاوصاف وقدرت مطابقة الرواية ما لا بد من انما لم يتبين ان يتبين وجوب
 الجرح اليها ايضا من الملك المذكور في رواية فيعارضه من الجرح الاخر من الرواية
 لان من هو صدق على جرحها من الدلائل مع تحقق الثبوت والعمدة وان لم يكن دفع على
 مع تحقق احد منها فقط على اخص الجرح بينها على الوجه الذي اما الجرح الاخر على
 ان ذلك لا يقع من باب الغالب الغالب وجوده مع الثبوت والعمدة في ما عدا
 الثاني على الغالب ايضا لان الغالب انتفاءه عند شفاها فاكف به في الجرح
 الثاني مقتضى ما لا بد من يتبين المصير لغير نظر الى هذه المعارضة في علمه
 المال في الوجه الثالث وفيما مضى في رواية اسعيل بن سعيد وهو تروى في
 الفضيل ويحوي الى المصلحة المتكاملة والجرح بينه وبينها ايضا بالوجوب المذكور
 لكن الروايات غالبة عليه ونحو ان روايتها من حيث المنطق وهذه الرواية
 من حيث المعنى ومع ان من جرح الاخر ايضا معارض لدفع التبرع مع العلم
 لان معارضة الاصل لا تنفع مع غلبة المعارض في ذلك مع تسليم ان من جرح
 الاول عن الصحة في الجرح لا بد من العمل على تسليم عدم الصحة ايضا ولو لم
 ان احدهما فالاولى في الجرح لان ما يثبت من نظر في هذه الرواية في معارضة

عن

عدم الاستدلال بالرفع في ما الهترة فالعلم انه لا بد من الثبوت فلا حاجة الى التفرع من
 في وقت عدم الرواية في الجرح فيثبت ما ذكره فيعلم منه انما اعتد به فيه وان علم
 ان ما ذكره عدم الاستدلال بالرفع والحق نظر هذه الرواية وعما مضى
 انما هو باعتبار عدم جرحه من جهة الرواية انما هو في الجرح المذكور وجوب العمل بالليل
 وجودها مع عدم الثبوت فلا ظاهر عدم الاستدلال به فيه في وجوب العمل بالليل
 عليه ان العمل بالعلم والحق على تقدير العمل به بانه الخارج متى لم يكن البطل
 قليلا في اقصى نطاق الحق المذكور فلا يجب العمل بخلاف الموضع لما منعه فلا يثبت
 فلا بد من وجوب العمل على هذا ما يمكن الاستدلال في الجرح على وجوب العمل في الثبوت
 ولكن الخلق الاخر لو لم يعارضه شيء اخر وما دلالة الجرح على ما ذكره ولا اعتبار
 الثلاثة في التبرع والاكفاءة ما لا يتبين في الموضع فلا يلزم لها ان يكون الحق
 الثلاثة في التبرع من جبال الحق ما بدت في رواية في الجرح المذكور في الموضع انما كان
 يحصل ما يتبين في الجرح بل في رواية في ما ذكره في الجرح المذكور في الرواية ظاهر
 استحباب العلم وان يتبين انما ينقصه بغير اخر في الجرح بينها اما بغيره
 او بجرحه ليعين على ما يتبين في الجرح او بجرحه ليعين على الاستحباب في ما
 البراءة مستقيم في الجرح الاخر في ما صحته ان لا يعرف فيستفاد منها ظاهر ان الثبوت
 غير كافية في التبرع بل لابد من التدقيق والعمدة وما يكون في الموضع في ما مضى
 الروايات المتكاملة في الرواية على وجوب العمل بالثبوت والعمدة في الجرح المذكور
 ان الجرح بينها ان بناء الروايات على الغالب فان قلت يمكن ان لا يكون هذا
 الرواية معارضة للروايات المذكورة او لا فيجوز فيها وجوب الثبوت في الواقع
 ان يمكن ان يكون المبدأ وجب لها في الثبوت قلت هذا لا يجرى عن بعد من ان يمكن
 ان يثبت ما ذكره في التبرع في الواقع في الرواية كالا في العلم ان هذه الرواية
 لا تظهر فيها وجوب العمل بخلاف الحق كما هو في الرواية المقدمة وما أحسن رواية
 هل مثل صحته ان لا يعرف في الجرح المذكور وجوب العمل بخلاف الحق في الجرح

معوية بناء على حقيقة ان كان هذا الحق بل احوال ايضا ان يكون ربما للتاكيد كذا
 بعض الامور التي هي من مميزات هذه الحقيقة معوية هذا ما يقاد من ان يات
 والمعارضة وقد كثر ما قيل فيها ظاهر وجوب الفعل مع تحقق القوة والقدرة
 وعدم الوجوب بغير القوة بل هو الذي في الحقيقة وجوبه في المدين وما الذي
 يكون القوة وكذا المناصفة الاخرى من الالحية بل هو القوة فالقوة على الوجوب
 بل ان ياتي باسقاط الوجوب بغير القوة بل هو حقيقة معوية وفيها حصول الحق
 بالحواس الاخرى بل هو الذي في الحقيقة بل هو القوة ايضا لكن لا يلزم ان يات
 من استكمال ما لا يتصور فان كان لان القوة فالامر ان لم يكن الا ان يات
 كالتحق وغيره والاحتياط ان لا يترك الفعل لوراء في المنام انما هو الذي
 يرى بعد الانتهاء شيئا ولو رأى بعد الانتهاء بل هو كان قليلا ولم يكن
 فيه صفات المنه اصلا فالاحتياط في هذا بل لا يبعد العقل بالوجوب بل هو حقيقة معوية
 هذا كله ان لم يعلم انه من واجب من العلم بغير الفعل وان لم يتحقق بينه وبين
 واحدة فيه بل لو لم يوجد فيه صفة اصلا كما ذكرنا سابقا فانما انما هو الذي في الحقيقة
 في حق عمل عند تحقق صفته و صفاته المناصفة والحق الطام والقدرة في الحقيقة
 فان اشبهت بغير ما الذي في القوة و تلك القوة في المدين فان لم يتركها
 لم يلزم العقل الا مع العلم بان معنى هذه الصفات انما يتصور بالاعتدال بالجميع وهو
 في الحقيقة عن بعضها فانما يكون لها معنى في وجود البعض وان كان هو الحق
 وجب لها كافي وقد شبه عليه في المدين فان لم يترك صفته عن الذي لها في صفته
 القوة غير قاصح لتقليد الحكم بغيره قال ويلجج في عبارة الحكم ان المعنى عند انتباه
 انما هو الذي في القوة دون ما في الصفات وليس يجب ان يكرار من صفته الى
 كل من خاضع في المدين في القبح ثم قال ولا ينبغي حل العبارة في وجهه بل هو الذي في الحقيقة
 لا يتحقق على وجوب الفعل مع وجود الحق في الحقيقة بل هو في الحقيقة لما قد بيناه
 من تلازم الصفات الا لخاص في وجهه بعضها كافي وانما بعد الاطلاق على ما

لا يلزم

لا يلزم الا القبح في ما بينه وبين الحقيقة الثانية وهو ايضا يتصور في ما لا يكون من صفته
 مع وجود الحكم ليس كان له امر اخر ولا بأس ان تذكر عبارة اخرى حتى يتقلم حقيقة المال
 قال في وجهه ما ذكر ان الحق في الحقيقة الثانية والقدرة في الحقيقة وان سمي الحق
 غالبا الحقين ايمن ومعنى القوة في حق اصفى لو استيقظ ولم يزل الا انما في الحقيقة والبيان لم
 يجب الفعل لا حال كون في ما يلزم بالحق وان كان الحق في الحقيقة وان الوعد في الحقيقة
 يتصور او لم يكن وقايم تحت استصحاب يعقود الطمارة والبناء على العقل للاحتياط في الحقيقة
 اجتمع الحواس ولو خرج من غير حق طامشوة من ان عمل شيء في حق الفعل في الحقيقة
 فكيف حصل الا انما الوجوب لفعل شيء كان بقوة او لا وصوله كان ناعا او لا وهو لا يشبه
 الخارج باعتبار الحقيقة في الحقيقة في حق الوجوب لفعل الحكم ثم يذكر حديث علي بن جعفر
 والمدين بالشيء وقدر الجهد لضعف القوة عن الذي في الحقيقة في الحقيقة ان الحكم في الحقيقة
 من قوله ولا يشترط اجتماع الحواس في حال العلم بقوة منتهى الاية ثم ذكر ان الحكم في الحقيقة
 قوله فلو خرج من ذلك انما كرا الاحتياط في سببها بعدد وعملته اعتبارها مما ذكر في حق
 طامش وعلمته وبالحقيقة الحكم ما يقاد من ان يات ما ذكرنا وهو انهم من كلام
 جميع من الاحتياط كاعتبرت فان كان من ادعى في الواقع ما هو الحكم فمهم الوفاق وان لم يكن
 ذلك بل انما هو الحق الثاني والثالث الثاني من هذا بل هو الذي في الحقيقة انما ان
 ثبت اجماع عليه كاهو الحكم من كلام الحق الثاني هذا ما ذكرنا في كلام الحق
 من التواضع والاحكام وانما حكم حقيقة الحال وقد عرف في القاموس في قوله
 الماد بالشيء في الحكم بل هو الذي في الحقيقة او معناه الحقيقة الحكم الاول كما يشهد به
 عبارة من الحق في كذا في الالهيات ايضا كما يحكم من اجله ان قال في شرح
 حكما ما ذكر في الصفات التلقين في وجهه وفيه هنا القوة للاشتغال بالبناء في حكم
 صفته واحدة من ذلك لتلازم العمل ما ذكرنا من احد ما ذكرنا في الاخرى في
 ما لا يلزم ان القوة لا يتلزم والتلازم ماصلا لا يرى ان الذي قد يكون في الحقيقة
 مع ان لا التلازم فيه بل الوجوب في الحقيقة العبارة الا اشتغال من القوة المذكورة

بين الاول والثاني وفيه ان التعريف خلاف الحكم ولا حاجة الى تركه بل هو مقتضى
 على خلافه حتى ياتي بالجمع الى ان يخل على عدمه التعريف الى بين وبين رواية اخرى
 لا نقا على معارضة لا شئ كراهية الاصل والاحتياط فيهم بمقتضى اذا التقا المتنا
 ومرت بضعف حجة المفهوم مع انه منقذ هنا بالاجماع فان الزوال انما هو في
 التقاء وجوب الفعل فلذلك على الحكم عاملا في جميع حالات الاجماع وفيه ان يخرج
 بعض ما عداه عن حكم المفهوم بالاجماع لا يستلزم خروج الباقي ايضا ما لا دليل على
 خروج جزم يمكن ان يثبت في المفهوم مع لم يثبت ما يخرج من مقتضى عينه بل قد
 بن مسلم المقتضى في بحث حول الجواب ما بين ان الذي في قوله ما في الآية الاولى
 هذا ما يمكن ان يستدل به على ما بينه وبين ظاهر ما ذكر ان الحكم بالطلاق لا ينافي
 عدم وجوب الفعل لان الطل البينة ليسوا بدارضا كما عرفت لكن قال المصنف في العلم
 خلافا بين المسلمين ان الوطى في الموضع المذكور في ذكره وانما في غيره من الموضع
 في الفعل مع الاقارب ونحوه في الحقيقة بوجوب الفعل على الفاعل والمفعول به وان
 لم يكن الزوال ولا وجوب في الكتب المستقلة لا احتياضا الا اذا كانت وكالات
 من علمية منهم من يشترط في امرين مستقيمين مستقيمتي الا بذكر ان هذه مستقلة
 اجماع من الكل ولو شئت اقول انه معلوم بالضرورة من دين الاسلام انه لا خلاف
 بين الفاضلين في هذا الحكم ومع وجوب هذا التمسك به العليم من القيد التمسك
 لا يمكن الاجتهاد على القول بغيره بالوجوب فالاولى متبعة الاكثرين والاحتياط
 في اتمام الحديث بعد ذلك العقل والفقهاء بعد ما يؤيد به في حقها ايضا
 الخلاف كدلالة في قيد المقتضى في قائل ايضا بالوجوب كما قلنا في قوله
 الشيخ في قوله بالحق وجه الى عدم الوجوب بحجة الموجب وجه الاول انكاره
 على الاشارة كما قلنا في وجه ما قلناه من ان الثاني انه لا يلاج في وجه وجهه
 طبعه انما يفسر العقل كدلالة في وجهه والاحتياط في وجهه الثالث الاجماع الموجب

فان يكون

فان كانت قال بوجوبه في درج اول وجوبه في درج اول فثبت الوجوب في درج اول فثبت
 هكذا فثبت ان السبل التي رويها في استعجز مائة لا حاجة الى اخرى الاجماع الموجب ان
 انه انما في الاجماع بالضرورة على وجوب العقل في طالع الدار سوي كان للذكر انما في
 ان يكون مائة افاضة دليل اخر على المدعى في غيره افعاده في الاجماع المنقول سابقا وكما
 الماد من بقرينة في الملة بقرينة ما يثبت اخرى غير الاجماع وقاية الحق في هذا الدليل
 بعد من بقرينة الاجماع الموجب في مقتضى عليه ما بين الاجماع المنقول بغيره في وجهه ولا يمكن
 فيه جلال ويرد ايضا على الدليل ان الثبوت في درج الملة في طاعة في الان تيسر في الاجماع
 ومع الحاجة الى الاجماع الموجب لان الاجماع المنقول شامل لهما جميعا بحجة القول بعد
 الوجوب الاصل ومعنى الشرط في اذا التقا المتنا فان والثانية لا قوة له والاولى قرينة
 لكن هذا ايضا لا يخرج عن مقتضى الدليل المذكور في السيرة والاحتياط ان فعله في
 وقرينة في مقابل ما قلنا في خلاف في وجهه هذا الحكم كما ذكرنا في الكلام المنقول في السيرة
 والقانون بعد الوجوب في الدار بغيره لا يفرق بين الفاعل والمفعول به في كل
 في الاصل والعكس في وجهه في قوله في اما في الملية فلا نقض له في اصله ان
 وجوب العقل لا يردى عنهم من حرمة الملية في كل حال وان الظاهر المقتضى في
 العقل على ان يخرج في الفرج في كل حال لان مقتضى الاحتياط يقتضيه ولا يخفى ان
 هذه الدلائل لا يكاد تنتم اما الاولى فلان كون حرمة كونه في الاصل لا يردى على الملة
 اصلا لان وجوب العقل بالوجه ليس لاجل حرمة اخرى في ما اذا في ذلك الظاهر المذكور
 انما يحمل على المعنى المتعارف كما هو الفقه في الثالث فقط وقد يستدل عليه ايضا
 ما يكتفى به على الاشارة في وجهه ما مر في الفقه في كونه في الاصل والاحتياط في كونه
 عند الله الا ان يكون اجماع عليه واصل الاحتياط واضح وعلم انه لا فرق في كون
 او معقولا لاجل الوجوه في جميعها وفي البينة في ان احكامها الوجوب العقل بعد
 الوجوب قول الشيخ في بحث الجواب في قوله وان كان طاعلا من في كتاب التوضيح
 من الوجوب في وجهه كماله السبل التي رويها في وجهه في هاب احتياضا الى الوجوب

لم يكن ذلك ان فصل يدور في حلقه في شق فاشد ان كل او شرب قبل الفصل ذلك ضعف عليه
ايدي هذه العبادات التي لم تكن على يدان يكون رايه انكرهنا ذكره في بعض مثل
ذلك ونرى ان تذكر في ايات التي فيها هذه الالباب على بعض الجملات كمال هذا
فاناه يبين في ايات باب الاعانة التي فيها هذه الالباب على بعض الجملات كمال هذا
عنا ان يقيم هذه ايات على ذلك قال ان الله يتوفى الانفس في مناساتها ولا يملك ما بين
من البيت ان افزع فليقتل قلت ان كل الحب قبل ان يتوفى قال اننا نكسر ذلك الفصل
يدور والوضوء على مناهنا وراه ايضا في باب حكم الدنيا بينهم المرسوع من زيادة على الجفنة
قال الحب ان اراد ان ياكل ويشرب على عياله ويغفر ويغفر على وجهه وكل ما يشرب
وهذه الايات في انهم في الباب الذي ذكره في الكون في الباب الذي ذكره في الباب الذي
يعقبه على الحب وهو حقيق وهو باس بان يتجر الحب في حلقه ولا يدور
شيثا حتى يبين يدور ويغفر ما يشرب منه الفصح وهو ما رواه الفقيه في باب الفصل
المناية قال في بعضهم عن ابيهم ان كان الرجل جليلا لم ياكل ولم يشرب حتى يتقوا
وقال ايضا وروى ان الاكل على المناية يورث الفقر وروى ايضا في باب ذكره في حلقه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاكل على المناية وقال انه
يورث الفقر هذه الايات التي رايها في حلقه ان لا يطهر من الاكل في الدنيا والآخرة
على اليد والوضوء قبل الاكل وكذا الاستقبال على اليد والمغضفة وعلى الوضوء ولا تاكل
تلاها على كاهها الاكل الذي ان يوق بالضم فافهم في الايات الرابع الاخرة سيما
الاوليين منها والاضافة ذلك ظاهر عليه وهو مع انما يطهر من الاكل كاهها في حلقه
ثم انه يقول في الايات الاخيرتين كاهها الاكل على اليد والمغضفة وعلى الوضوء ولا تاكل
الاضافة عليها ارتفاعها بالوضوء بناء على ما رواه في رواية فاما ان تقيدها في الايات
ان يوق في الوضوء فيقف الاكل اهتد به في رواية كاهها الاكل على اليد والمغضفة
وذلك انما هو من اياتها فلا يكون من الايات السابقة وروى في المنايات
بينها وبين الوضوء الاخيرتين على قياس ما ذكره في المنايات المذكورة في الفهارس

بينها

بينها وبين الايات السابقة فاما ما في الجمل على الفقيه في الوضوء في اليد والمغضفة
واما ما بين من ان يوق الاكل اهتد به في رواية فاما ما في الجمل على الفقيه في الوضوء في اليد والمغضفة
في رواية فاما ما بين من ان يوق الاكل اهتد به في رواية فاما ما في الجمل على الفقيه في الوضوء في اليد والمغضفة
الوجه ما لا ينبغي ان يفعل قبل الاكل في ذلك الفصل في بيان اما ان يكون رفع الاكل اهتد به في رواية
فيكون بدلا من الوضوء فيكون رفع الاكل اهتد به في رواية فاما ما في الجمل على الفقيه في الوضوء في اليد والمغضفة
الوجه ما لا ينبغي ان يفعل قبل الاكل اهتد به في رواية فاما ما في الجمل على الفقيه في الوضوء في اليد والمغضفة
اليد والمغضفة في حلقه حال اليد الاولى وعلى اليد الثانية ما يقع فيها ما يقع في اليد الاولى
الاخر قال في بعضه لا اعتبار ان لا ياكل ولا يشرب قبل الفصل ولا ياكل او يشرب الا في
بالوضوء وفيه يتبين فصل اليد في حلقه وعلى الوجه وان لم يتبين فصل اليد في حلقه ولا
فصل اليد في حلقه ولا ياكل ولا يشرب قبل الفصل ولا ياكل او يشرب الا في
الاخبار بنا على ان المار بالمغضفة الواقعة في الحلقه ما كان في حلقه ولا ياكل ولا يشرب
كثيرا في ذلك من تيقنا في انما انما ما جاء في حلقه ولا ياكل ولا يشرب الا في حلقه
لا دليل عليه اصلا ما رواه في حلقه الاكل ما رواه في حلقه الاكل ما رواه في حلقه الاكل
عليه رواية الكون كنهه استدل بحديثه ولا يخفى ما فيه واما ما قادق به
فلا دليل عليه ايضا الا ان يقول في حلقه الاكل ما رواه في حلقه الاكل ما رواه في حلقه الاكل
له فان قلت على تقدير كاهها الاكل ولا يشرب قبل الفصل على الوضوء على ما جاء في
حقيقه عبد الله المذكورة من قوله انما تاكل ما في حلقه مرتبة الا ما حلت قلت في حلقه
بعض علمائنا على انه قد تكلم في بيان الحاضر في انكم لتكلمون فيكون ان يوق الاكل
انما تكلم على الاكل في حلقه لا يوق الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه
كثرة مرة واحدة الا ان ياكل مع الفصل كثيرا بين الاكلين وهو مع ذلك الحلقه
او مع التمسك بها الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه
كثيرا هو وجهه في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه
فكاهها قبل الوضوء في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه الاكل في حلقه

زيادات باب الاعتناء في الله عن سعيد الاعرج قال سمعت ابا عبد الله يقول في يوم اهل
وهو جنب ونام المدة وهو جنب ومارواه ايضاً في هذا الباب في وقت سماعه قال سئل عن
جنب ثم يمد له قوله قال ان احب ان يتوضأ فيقبل في غسل من ذلك وان هو نام ولم
يتوضأ ولم يقبل فيقبل عليه شيء انتم وهذه الآية في ايضاً في الباب المتقدم اما صحته
عبد الله عن المتقدم منقولة على الاستصحاب واما الكراهة قبل الوضوء فيكون عليه مارواه
المتقدم في الله عن عبد الله بن علي قال سئل ابو عبد الله عن رجل لا يشغله ان ينام
وهو جنب فقال في ذلك حتى يتوضأ قال وفي حديث اخر انما مارواه في ذلك حتى يصحرك الله
الا ان يري ان احواله فان قلت هل يمكن ان يترك من جهة عبد الله عن منقولة سماعاً
كراهة النوم قبل الغسل ولم يكن انما يحصل التخييف على قياس ما قالوه في الاكل قلت ان ذلك لا
لهما الا على اعتبار الغسل قبل النوم وفعله على الوضوء واما كراهة النوم بعد الغسل فلا في
التي فيها انكر كراهة تقدمها لما في الوضوء فتشبه عنده وقد مر سابقاً في حديث استحباب الوضوء
لنوم جنب ثم يجلس فاقولنا في الحقيقة من قوله ص انا انما ماراه في ذلك والمخالف هذا ما في
البراهة الثالثة من الحق وهو صحيح اخر ايضاً من لا يخاف من ثم للمعتمد في نسبة الحديث
عبد الله انكر كراهة القدح بناه على ما قاله في الحقيقة ولا بأس ان يفتي في جنب وهو جنب
وانت جنبي باسكان حمله على ما في قوله من ذلك ما رواه في الحديث عن ابي اسحق في الحديث في العلم
انكر كراهة مارواه ييب في باب حكم المني عن ابي سعيد قال قلت لابي ابراهيم في الجنب
الاجل وهو جنب قال لا قال قلت في جنب وهو جنب فلا ثم سكنت قليلاً ثم قال
يا سعيد انك اذا ركب على شيء فحمله فقلت لي قال انما اخف المني والماء وحدهما
ما حذره وبلغ في جامع ومارواه ايضاً في هذا الباب عن كوفي السعي قال سمعت
ابا عبد الله يقول في الجنب الاجل وهو جنب ولا يغسل وهو جنب ومارواه
ايضاً في هذا الباب عن جعفر بن محمد بن عيسى ان ابا عبد الله في المني يستلخ الجنب
في جنب او جنب وهو محقق فكتب في احب لك ومارواه ايضاً في هذا الباب
عن عامر بن عثمان عن ابي عبد الله عن قال سمعت يقول في الجنب المني وهو جنب

ولا يجنب

ولا يجنب وعليه خضاب ولا يجنب وهو ليس بخضاب ولا ينجس وهو جنب فان قلت لم
لا تحل هذه الاشياء على الميت قلت ما اولها فلهذا صحتها ما ثانياً فلهذا ما فيها وما
من الاشياء والكثرة مع ان السند في بعضها صحيح منها مارواه ايضاً في هذا الباب في الله
فما لم يفت على بن يقطين عن عبد الله الصالح قال قلت لابي عبد الله في الجنب وهو جنب قال لا بأس
وعنه المدة تحتها وهي ما في قال ليس ببرأسه منها مارواه ايضاً في هذا الباب في
عن سماعه قال سئل عبد الله عن الميت في الجنب والماء في الجنبان قال لا بأس من غسل
لما رواه في الباب المتقدم في الحسن بن الحسن عن ابي عبد الله ص قال لا بأس ان يجنب
الاجل وهو جنب لكن في بعض نسخ الحديث في الجنب وهو جنب ومارواه ايضاً في الباب
المقدم عن ابي جليل عن ابي الحسن الاول قال لا بأس ان يجنب الجنب ويجنب الجنب
ويطلى بالورة وعلماً ان المتقدم على كراهة ما في الجنبان ثانياً يمنع وصول الماء الى
الجلود ولا يمكن من عليه ان كان ما في مكان الجنب ان يكون من ماء في حقه المتفق
في ذوات الكون وفي لا يغسل فيه من حصول الجنب من خضاب في كل الكون فيكون
وجوه الكون بوجوهه لكنها خفيفة لا تمنع الماء عنها كما ذكرت في الحديث في
خرج هذا لا يكفي في الحكم بالكراهة ان يمكن الا يراى عليه ما اولها يمنع حصول الاغذية في
كان حصل الكون بالماء ومارواه ثانياً يمنع كراهة على تقدم حصول الاجزاء الخفيفة
اتقى لا تمنع الوصول نعم هذا انما يعلم لان يكون سماعاً في الروايات ويكون المتك في
في الحقيقة والاولى عليه مارواه ييب في باب حكم الجنابة في في الباب المتقدم
عن حمزة قلت لابي عبد الله في الجنب من ثم يغسل قال لا وقد زادوا فيه الاستحباب
في روايتهم كراهة المتقدم في الايدي وقولها في كراهية الغسل الكثرة في
لما سئل في الوضوء في غسل اليدين وقد تقدم في حديث الوضوء ما في هذا الحديث ايضاً
او غسل الاس من ذلك في المني والاول الموضع مستل من الحكم من ثم انما الغسل
في الايدي في الوضوء والبدنة يغسل الاس والمني ثم الجنب الايمن ثم الايسر على ما في الحديث
في الايمن على وجوب غسل الاس قبل اليدين ثم اليدين ثم اليدين ثم اليدين ثم اليدين

احاطوا به واستلوا عليه ايضاً ووجه الاول انما يتقارن ما رواه في باب حكم الجنب
 في الحنفية عن زائدة قال قلت لرفيع بن رجا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يكن له مال
 ثم يذبح فافاءه ثم سئل عن رجل مات وترك ثلث اكنة ثم سئل عن رجل مات وترك ثلث اكنة
 الا ان يترك من ثلث اكنة عليه الله فقد اجزاه وهذا الخبر في باب من سئل عن رجل
 وقد رواه المعمر بن زائدة عن ابي عبد الله في رجل مات وترك ثلث اكنة ثم سئل
 عن رجل مات وترك ثلث اكنة عليه الله فقد اجزاه وهذا الخبر في باب من سئل عن رجل
 عليه جوب الترتيب لان الجملة الجزئية لا تكون لها في الجوب وكونه بياناً لكيفية
 الفعل الواجب فلا يصح اشتداد على ليس بل يجب لا يكون له في الجوب بل لا يكون له في الجوب
 ووجه فيه قلت اكنة ووجه كونها مع اشتداد الجوب بالاجماع فاما في قوله تعالى
 لم لا يحرف ان يكون وجوبه كونه في الجوب لا يحرف الجوب من وجوبه بل لا يكون له في الجوب
 اكنة ابتداء على الاس ثم الجنب لا يملك على وجوبه على الاس ثم الجنب لا يملك
 والجوب على وجوبه على الاس ثم الجنب لا يملك على وجوبه على الاس ثم الجنب لا يملك
 والجوب لا يملك على الترتيب بين الجنب لان كلمة ثم التي هي على الترتيب انما هي بين
 الاس والجوب دون الامين فلا يرد فيها ما رواه في هذا الباب وفيه ايضا
 في الباب المذكور في قوله تعالى من اجل هاهنا قال سئل عن رجل مات وترك ثلث اكنة
 بكتفيك فقتلها ثم قتل زوجها ثم قتل على يمينك ثلثا ثم قتل على يمينك ثلثا
 فاجب عليه المأول فقد طهر فيه ايضاً ما قلناه مع شدة ظهور البحث الا في رواية في
 ما رواه في هذا الباب وفيه ايضا في الباب المذكور في قوله تعالى من اجل هاهنا
 قال من قتل من جبانة ولم يصل راسه ثم يدعى ان يصل راسه لم يدرى ان كان من جبانة
 الفعل وفيه ايضاً ما رواه في على سابقه اجمع سابقه اثنان في التيمم اثنان في التيمم
 فكان خلافه جانياً او متحيزاً وهو علم فيكون واجباً لان فعله صريح بالواجب وقد
 اكله على نظير هذا الاستدلال في بحث الوضوء الثالث ان ثبوت الوضوء واجب
 وغير المترتب ليس بل يجب فوجب المترتب والآن شرر على الوجوب المتبع بالاقطار
 وايضاً الطهارة واجبة غير المترتب ليس بل يجب فوجب المترتب فوجب المترتب ليس بل يجب

وفيه ان قوله غير المترتب ليس بل يجب ان اراد به وجوبه من وجوبه من وجوبه من وجوبه
 كما لا يخفى فان اراد به وجوبه من وجوبه من وجوبه من وجوبه من وجوبه من وجوبه من وجوبه
 وهذا ما ذكره في نظائر اثبات وجوب الترتيب بالادلة المذكورة سيما التي يتبعها الجنب
 في الجنب من اشكال الا ان تيممك بالاجماع المطلق او بين ان وجوب الامتثال في
 الجملة قد ثبت بهذه الروايات سيما الرواية الاخيرة فيلزم القول بوجوب الترتيب
 هو الذي في التلخيص وحق الاجماع المكثبات انما قائل بالفعل فاذا ذكره المعصية في قوله تعالى
 ثم وعلم ان الروايات وثقت على وجوبه فقد يراى من على الجنب ما ابيح على التمام
 ففيه من حيث ذلك ورواية زائدة وثقت على تقديره الى اس على اليقين ولا يترك على تقديره
 ايضاً على التمام لان الرواية لا يقتضي شيئاً فانك لو قلت قام زيد ثم قتل خالد
 فانك على تقديره قيام زيد على امره وما يقتضيه على خالد فلا تكن قطعاً ما ابيح
 ما بعده يعني بيقين يقتضي اليقين على التمام ولا يحل فيه شئ في حق الفعل وقد اذن لك
 الثلثة وابعادها شئ ثم علم ان الصدوق لم يصرحاً بالترتيب بين الجنب ولا بغيره
 لكن كان الظاهر انما لا يان الترتيب واللاستعرا بظاهره في الحقيقة ما الترتيب بين
 الى اس والجنب على كل من كل من الجنب ايضاً على الترتيب بين اليقين والى على العقل
 عطف الا يربا لواء وهو ما يشعر ايضاً بعد الترتيب على هذا فلا يخفى بالاجماع
 ان يجب ان يربا لواء وان قلنا ان يربا لواء وان قلنا ان يربا لواء وان قلنا ان يربا لواء
 نقلنا عنه في ذي على بعد مع القول بعد وجوب الترتيب بين الميا من الميا
 للملح والطلاق الآتية والروايات الكثيرة المتعرجة فيها ما رواه في باب حكم
 الجنابة فيهم على اخذ من محمد قال سئل ابا الحسن عن رجل غسل الجنابة فقتل يركب
 ايضاً من الغيبة في الما صابغك وتولى ان ذكرت على اليقين ثم دخل يديك في الاناء
 ثم غسل ما صابغك منه ثم اغتسل على يمينك وجعل يديك في فيه وجعل يديك في فيه
 ثم وجعاً صحيحاً محمد بن مسلم المتقدم في انما رواه ما رواه في هذا الباب في
 قال سئل ما جسد الله عن غسل الجنابة فقال يغتسل على يديك الما وفتنك فيركب

المذكورة هناك انهم على ضوئ بعض الصور وقطع ابن من في هذه الصورة انهم يوجب
القول بطرح الخبرين لغير الماء من الماء وغيره حتى يمنع شقوله ما نحن فيه شيئا بعد روي
الرواية الصحيحة والرواية الخرج هذا الفرض الا ان يقر انه ليس في الرواية شيئا الصريح
يخرج المعنى بل يخرج شيئا وهو ثم من ان يكون متنيا او غير متني يكون مع باقي الروايات
غير متحدة بل كونه بعيدا لما لا يبرر العقل الواقع في الفرض بين العمل والرواية في حين
عنه كما لا يخفى مع ان عند الضرر من وجه ثبت انهم مظهرين لان حكم التوقف والمجمع
الاصل البراءة لكن الاحتياط في الاعادة وان لم تعلم انه متى فالملح انهم اما ان يكون
في ضجهما حتى يعمل او لا فان كان فلا خفاء في عدم وجوب الفعل للاصل ولا استحباب
والاحتياط في هذا مقرر الصور ياتي انهم في الاعادة وان كان قبل الاستبراء فاما
ان تعلم انه متى او لا فان علمت فالملح انهم اما ان يكون في ضجهما حتى يعمل او لا فان
لم يأتوا فالقول بوجوب الفعل وان كان فاما ان تعلم انه متى ففها او لا فان علمت
فانهم انهم الوجوب وان لم تعلم فالقول بوجوب الفعل للاصل ولا استحباب في الروايات
والرواية الاخرى انهم في بعض الصور بخلاف ابن من ههنا انهم والكلام فيه
على هذه امور الاحتياط في الاعادة وان لم تعلم انه متى فالملح انهم من الوجهين فعلى
الاولى العلم بعدم الوجوب للمرجع المذكورة والروايات الشاذة المستقرة في وجوب
الاعادة مع عدم البولي فخصه ما لم يجل كما عرفت سوى رواية احد بن هلال
فان فيها الاطلاق ظاهر لكنه ما يفتقر لا يتصل للمعنى ولا الاحتياط انهم في الاعادة
وتمام الاحتياط في ضم الرخصة وعلى الثاني فالقول انهم انه مثل مشابه للاصل في الكتاب
وحال الروايات قد عرفت واما الاحتياط وتمامه وانما حال ظهوره في موضع
وعدمه لو باليت ولم تستبين فيظهر في المقام الثالث واما الثالث فالقول بوجوب
وجوب الاستبراء عليها بعد البولي واما الاستحباب فلا بأس بوجوبها فيه فلا خلاف
والقول ببعض الاستحباب فلو وجدت بل لا مشتبها فان كان بعد الاستبراء
فالقول بعدم الالتفات للاصل والاستحباب والجماع انهم ظاهر وان كان قبله

فالقول

فالقول انهم كذا للاصل والاستحباب والروايات المستقرة كذلك على المبدأ بالبول قبل الاستبراء
انما هي خاصة بالبول في الجملة لكن الاحتياط في الالتفات واستدراكه بما كان في الاحتياط
بذلك انما في الاحتياط في عدم وجوب الاستبراء عليه واما الاستحباب فقد قطع في
بعضه لعدم سببه فالحال مع ذلك يمكن انما في الاحتياط في وجوبه امكن استحباب الاستبراء
احل بالاحتياط انتهى ولا بأس بل لا بعد القول بوجوبه الصحيح انهم احتياطوا في الاحتياط
للعلم ولوجوب هذا الجنب بل لا فان علم انه متى او غير ذلك فلا خفاء فان استه فان كان
بعد البولي فالاحتياط في الاستحباب وان كان قبله فبعد استحباب الاحتياط في الروايات
المستقرة من حيث الفعل فالحال المستقر مع استه فان كان في اخره في اخره في اخره في اخره
لان البولي لم يدع شيئا فالقول بوجوب الاحتياط والاستحباب وعدمه على وجه
الروايات وشروطها ما نحن فيه مع ما عرفت من امكان المناقشة في خبرها فانما هو
خاصه بالاحتياط ما علمت في هذه الصورة لكن الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
البولي ولا يجب على اليمين بل في هذه الحكم اجماع كما في المعنى ويعلقون انهم بدروايات
قد علمت في طرفين مختلفين تحت جواز تقديم فية الرخصة عند عمل اليمين وطرفين منها
في تحت جواز تقديم فية الرخصة عند عمل اليمين وطرفين منها في تحت تهيئة الفعل
وطرفين في غيرهما من المباحات ولا يخرج بالاحتياط منهم وان كان مرتكبا او تحت الاحتياط
او تحت الاحتياط انما يصيب عليه من غير افعال اليد ويخرج عليه بالطلاق صحته عند عمل
المقدمة في تحت التيمم وصحة رواديه المذكورة في تحت الارثاس وما سواها
كان المناقشة في ان الجعفر قال لا بأس صاحب العقل في الرخصتين او لا في رخصته ويخرج عليه
بصحته احديا في رخصة سماعه المتقدمين في تحت التيمم وصحة رواديه المذكورة في تحت الارثاس وما سواها
يقضي المقدمة في تحت علمه ووجوبه لوجوبه في تحت الحنانية وقدره في رخصته في تحت الارثاس
صلى الله عليه وسلم وقد تقدم انهم في هذا الجنب والطهارة في الجملة وان كان الفعل في الفعل
ان المعنيين والمصنوعين لا تنتهي لا خلا وعندنا في علمه ووجوبه ولا علمه في العلم
منها ما رواه في باب حكم الحناسة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعض اصحابنا قال قلت لابي

الحبيب مصنفه قال ان الحبيب الظاهر وما رواه احمد في هذا الباب عجله بكونه سنان
ابن عبد الله الحبيب الاقنوا في قوله لا يملك سنانا واما استحقاقه بها من المعنى من الاستحقاق
العلم انه جامع منادى خلافاً لابي يعقيل كانه في الوتره فصل وبذلك عليه انهم صحبه
ورواه المتقدم في نسخة الامام احمد ورواه ابن الصيرفي المذكورة في حديث الترمذي ولما ذكره
سنان في الحديث المذكور في الامام احمد بن الحسن بن راشد قال قال الاصحح العكسي هم لابي يعقيل
ولم يروى في نسخة ولا استنباط فيقول على هذا لما روي عن ابن الصيرفي في الوتره وهو ما روي
وكذا الحال في الزين سنان المتقدمين ايضا واما روى في الحديث على هذا سنان في الامام احمد
اختياره وصفاً واهل البيت ومنه القول بالوجوب في بعض النسخة وبذلك اصر على
عدم الوجوب منهم مضافاً الى ان اطلع الاصل والطلاق والامر والوارد ما يفتي
ورواية اسحق بن ابي زياد المصنف في حديثه في تحليل ما منع وصول الماء اليه في
مصحف ابن ابي عمير بن ابي جهم في المذكورة في هذا الحديث وفي بعض الامام احمد رواه
المذكورة في حديث الامام احمد ما لا اسحاب فلما سقطت او في الاحتياط ولا يفتي
في الاحتياط اصر ظاهر هذا انما وصل الماء بدون الامر وانما مع عدم وصول
لذوقه وانما يجب ما في المصنف في تحليل ما يصل الماء بدون التقليل في المصنف
وجعلنا الاذان والابطين ويمكن البطل في الكمين والحل في المصنف
لما سقطت او في الاحتياط واما مصنف ابن ابي عمير بن ابي جهم في رواية اسحق بن ابي زياد
المصنفان في حديث التقليل فلما مناقضان لما ذكرنا لان غاية ما ذكرنا ان عليه صحة
القول بدون التقليل واما عدم استحبابه فلما سمي المصنف المذكور وكذا قال
في توهم مناقضته لا اسحاب لا على الجبل والاعاء يد له عليه واداه يب
في باب الاغسال في عتقها والامانة ما قال ابو جهم في نسخة اذا اعتلقت
صل اللهم طهرني وقبلي وقبيل سعيي وجعل ما عندك خير لي اللهم اجعل من التراب
واجعل من المظفرين واذا اعتلقت الحبة فقال اللهم طهرني من كل اثم حتى ربي
ويطهر علي اللهم اجعل من الترابين واجعل من المظفرين وروى ايضا في باب

حكم الحنابلة

حكم الحنابلة عن محمد بن مرقان عن ابي عبد الله قال يقول في غسل الجسد اللهم طهر
قلبي من كل اثم حتى ربي ويطلب علي ويقول في غسل الحناسة اللهم طهر قلبي من كل
عمل واجعل ما عندك خيراً لي قال في حديث اخر اللهم اجعل من الترابين واجعلني
من المظفرين وروى في نسخة في باب صفات النمل عن علي بن الحكم عن بعض اهلنا عن
ابي عبد الله مثل الحديث الاول بن زيادة وقبيل سعيي قبل واجعل في المصباح
فقول عند غسل النمل طهرني وطهر قلبي وامسح لي صدرك واجعل علي ثلاثة مدحجك
والشفاء عليك اللهم اجعل لي طهر لا يشفاء ونزادك علي كل سبي قد ربي
قال المصنف في عدم ربي في غسله اعتداله ويحبك ولا ينجي فاذ فرغ من غسله فليقل
اللهم طهرني امم الشيخ ابو زيد بن بيان الحديث المتقدم عن محمد ولا يخفى عدم دلالة
على ما ذكره بل الظاهر استحباب هذا الاداء عند الاستغسال بالفضل ولعله استقار
امن والقرآن عدمه وروى في نسخة ههنا نكل من المعنيين المذكورين في الوتره
هو المروي في بعض النسخة واما ما روي من وجوبه في غسل النمل واما ما روي في البيع
والاول المصنف وان روى من الكيد في وان س وجاب مع ذلك في نسخة
ابن سنان كما في اجتماع منهم لعدم نقل خلاف فيه وبعبارة في نسخة مرقان
ان المولات لا تجب في الغسل وانما تجب في الوتره وكذا عبارة في رواية علي بن ابي
الاصل والطلاق الا انما الوارد بالفضل في نسخة ههنا من سنان من نسخة
ام اسحق بن المصنف في حديث ترمذي الغسل في نسخة ههنا من المصنف المذكورة
في حديث مولات الوتره واما ما روي في الباب المذكور في نسخة في الباب المتقدم
في الحسن بن ابي عمير بن عمار بن ابي عبد الله قال قال علي بن ابي عمير
في غسل الجنب في نسخة ههنا من علي بن ابي عمير عن علي بن ابي عمير في نسخة
من المارة ولا استنباط الى الحسن بن علي بن المصنف في نسخة ههنا من علي بن ابي عمير
الكتاب والكتبة والتحقق من طريقتي المصنف في الغسل والعشر في جميع الاحكام
وقال في رواية المصنف من ما جاب الشيخ وروى في نسخة المصنف من ما جاب في الغسل

يباع لا خلاف بين علماءنا في عدم وجوب غسل يباع بل يكفي غسله قبل ما يشيئ له
 المأوى حتى يفرق بين وجوب الغسل ويترك عليه جذاً فالإجماع الأصل والطلاق والرواية
 المذكورة في الباب الثابتة من مدعيها ما رواه ياب في الباب المذكور عن
 عن زرارة قال سالت أبا جعفر عن غسل الجنابة في الخوض على رأسك تلك كفت عن
 يمينك وركبنا ركنا أنما تكفيك مثل الدهن وما رواه أيضاً في هذا الباب عن الحسن
 عن زرارة عن أبي حمزة عن علي بن عبد الله عن أبي عبد الله قال في الخوض على رأسك
 ما يلبس يدك وهذه الرواية في الباب المذكور في باب مقدار الماء الذي يخرج عن الوضوء
 والغسل بآية يقيس وما رواه أيضاً في هذا الباب وفي باب مقدار الماء الذي يخرج عن
 زرارة عن أبي حمزة قال الجنب أجري عليه الماء من جبهته قليلاً وكثيراً فقال جعفر
 ورواية أخرى بن عبد الله عن جعفر عن عبد الله عن عبد الله عن أبي عبد الله في الغسل
 ولو كان لدهن ما رواه ياب في زيادات باب الأضغاط في الماء عن زرارة ورواية
 مسلم والي بصير عن أبي جعفر والي عبد الله أنهما قالوا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يغسل يباع ثم قال اغسل هو ذر في جبهة أمك ومن نادى واحداً قال زرارة فقلت
 فكيف صنع هو قال بل هو ضرب يده في الماء قبلها أو في فمها ثم تبت في فمها فقلت
 في جها ثم أفاض هو فاقصت هي على بقعها حتى فرغاً فكان الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة أملا والي الذي اغتسل به علي بن أبي طالب وأما جعفر عن أبي عبد الله في باب مقدار الماء الذي يخرج عن الوضوء
 ما يغسل وحده فلهذا يباع وروى في الفقه أيضاً أن هذه الرواية من باب
 عن أبي حمزة في باب مقدار الماء والموضوء والغسل في الخوض على الاستحباب مما يباع
 وأما استحباب الغسل يباع فهو أيضاً إجماع مناهي له عليه روايات كثيرة منها
 هذه الرواية في باب مقدار ما رواه ياب في باب حكم الجنابة في القهقريين من غير إجماع
 قال سمعت أبا عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يباع وإذا كان
 بعض نائلاً يغسل يباع ومنه ومنها الروايات المذكورة في باب استحباب الماء
 يدي ثم علم أن المقيدين في باب الغسل يباع عن الماء وقوله في ثمة الروايات

لغيره

بالفضل وما لك اسباب دون ذلك في رواية الطهارة وقال الشيخ ردة في طولها
 بقية أو طول في غير ذلك لا يباع يكون بقية أو طول من طهارة في الغسل أو طول
 المأوى لا يباع البدن في الخوض ولا أعضاء الطهارة وليس له قسوة في هذا أو طولاً
 أن المصحف أن يكون الغسل بقية أو طولاً في الخوض من هذه الروايات العبارات
 حشره طهارة في الروايات لا اعتبار عليه لكن بعض الروايات في حشره طهارة في الروايات
 في الغسل يباع فإن زاد أو قل في من ههنا ما في استحبابه قال في حشره طهارة في الغسل يباع
 فلو زاد مستحب عند علماءنا يباع وقال المصنف في ذي النسخ وجماعة ذكر الاستحباب
 طابعاً فزادوا فاعلم أنه مقتيد بعد زيادة إلى الرواية التي عن أبي عبد الله في هذا
 مع هذا التقييد فيمنع على كلامه بعد دليل على استحباب ما زاد من الروايات
 عدم استحبابه سيما من جهة الفقيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في استحبابه في
 يدي اللهم إلا أن يكون إجماع عليه وما يقتلنا على الروايات التي في حشره طهارة
 ما نسب إليه في ذلك الواقع إلا أن يكون في غير هذه الكتب من نصائفة
 ثم أنه مقتيد في بعض الروايات الثابتة أن استحبابه لا يباع أنما يكون عند العلماء
 وأما مع الاستدراك فيكون أقل منه ويدي عليه أيضاً ما رواه ياب في باب حكم الجنابة
 وفي باب مقدار الماء في القهقريين عن محمد بن مسلم عن أبيهما قال سالت عن وقت
 غسل الجنابة كم يجري من الماء قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يدي في حشره طهارة
 حاجته ويغتسل في حشره طهارة ما رواه ياب في حشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة
 محبوب من الصالحين وقد أثنى عليه على اليد والمغفلة والاستغفار في حشره طهارة
 وليس بعيد هذا الكلام في تحقيق الصالحين في حشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة
 قد ظهر ما سبق من ذلك الأكثاد ما يروى في الصالحين هل يكفي المصح كالدهن أو لا يباع
 من الجاني ثم الاستحباب الثابتة منكم بعد ذلك الغسل يباع في الجاني في حشره طهارة
 وحشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة
 أنفقوا ما رواه في بعض الروايات الثابتة في حشره طهارة في حشره طهارة في حشره طهارة

تمت

فليجوز ما يلزم الا ان فضيلة الاعمال من غير الاولوية صحت اذ جاز لا حاجة الى العقل بل انما
 انما يكون ما يتاين منكم ان هذه الحوادث اقرار في الحقيقة فلا بد من ارفع لكن لا بد ان رافض
 ليس هو الموضوع ولا الجاهل الذي ولا الجاهل الذي انما هو في صورة الشرع والشرع لا
 والاولى ان يترك خبرا بالمراتب فلا بد ان يكون على عدم الموضوع في الجناية سلبا ان كان
 ليس هو الموضوع لكن لا بد ان يكون ان يكون العقل انما هو استدل به عليه وان كان
 علة ناقصة ولهذا فلا دخل بلغة لينة لم يقع الحديث انما ان كان كل جزء علة ناقصة
 لغيره من الحديث وكذا الحديث الاكبر وما كان علة ناقصة لغيره من الحديث الا صغر فلا
 يكون دليل اخر فان قيل لو سلم ان لا انما فلا بد ان يكون في بعضه للاستصحاب ولما
 الا باعادة الفصل لان تمام الفصل بالمعنى البتة ولما بعضه في عمل القاتل فكذلك انما
 في عمل القاتل في خبره انه قد تحقق عندنا ما ينشأ على خبره انما كان احكامه وان كان
 ان الحديث الا صغر لم يثبت في ثانيا ان الموضوع لا يلزم مع عمل الجناية فالجواب انه
 يجب الفصل بطلان الجناية بغيرها ان اليعقوب لا يقتضي الا باليعقوب خاصا انما هو
 محتبان وتكون متعلقة من الشرع كما هو المشهور فيقول ان وقع الحديث في اثناء الفصل
 فتحكم الخطاب الاصل يجب علينا الاثبات ان وقع وتحكم الخطاب الثاني فقل ان رافض
 ليس هو الموضوع البتة وتحكم الخطاب الخامس الثالث يعلم ان رافض ليس هو الفصل بتمام
 لعدم الامر بسلب رافض هو بتمام الفصل لا امر بها فعند الاثبات ببقية الفصل يحصل
 اليعقوب بالان يقع فيعمل ببقية الخطاب الرابع انهم فان قيل الخطاب الخامس لم يرد بل
 انما هو امر مشور ما بين الفهم ولا مستدل له لو سلم فلا بد من عدمه ولو سلم فنقول انما
 الفصل ح فلا يلزم العمل الجاني ذلك العزم اذ غاية ان لا يلزم الاثبات بعبارة

وهو لا يلزم بالامانة مكوّن
 فيها متعلقة من غير انما
 لم يرد في الفهم انما هو
 انما هو امر مشور ما بين
 ان اليعقوب لا يقتضي

ان لا يقع به بل انما يقع بالمصداق الاحكام التي هي لا سبيل للعقل عليها فانما انما لا يقع
 فلا يكون الخطاب انما يقع متغيرا بالان في غير الامر به فيكون الخطاب بغيره كما هو عندنا
 في التكليف لا التكليف بغيره ولا التكليف بالاعادة وانما يلزم تمام الفصل باليعقوب المستقيم وانما
 ان بعد العلم بان الحديث انما يقع في اثناء الفصل مستلزما لا يلزم من العلم بالتكليف برفع ذلك
 الا انما التكليف باليعقوب لا بد من المبررة الحقيقية فلا بد من الاعادة مع من باب المقدرة
 وان لم تكن واجبة لغيره من مقتضى المناقشة فيه غير مرة واجمع المقدم وهو في عمل
 الاعادة ما يستلزم الموضوع في عمل الجناية بغيرها الا بالامانة المطلقة والمتأخر على الحديث عاشر
 هناك تأشير بعد اكماله ولا يلزم ان يكون محله على ما يقتضيه كلامه بل على ان كان في دليل
 على ان اثر الحديث في الاثناء ليس هو الحديث الا صغر انما هو في ابتداء الحديث وهو عندنا دليل
 ان لا يكون مع عمل الجناية بغيره ان اثر الحديث الا صغر كان انما هو في ابتداء الحديث وهو عندنا دليل
 الموضوع مع الفصل في غير عليه مع الامر بالثالث المذكور انما لم لا يكون في الاثناء
 بغير الفصل ولا دليل ولا كما اجماع على طاعة رافض على اجماع الموضوع مع عمل الجناية ان كان
 مستلزم الا على قبة مودة انما يلزم ان كان المورث فقل من شرطها المأمور فيه وصحة
 يبقى ويحكم بغير محله على ذكره التحديد الثالث انما هو في رافض بعد اكمال انما هو في الجاني
 فتم جرحنا واليد في الامر على عدم وجوب الاعادة هي ان الحديث الا صغر ليس هو الفصل
 ولا بغيره قط ويوجب الامانة وما على وجوب الموضوع وانما الحديث المتخلل لا بد من
 وهو الفصل بتمامه ما الموضوع والاولى صحت لعدم بعضه فبقية الاثبات في جرحنا
 الحديث الا صغر يحصل بعد اكمال الصلابة او جب الموضوع وكذا في اثناءها ولا يلزم الامانة
 والا كان انما هو من جانب الاثبات فقل انما هو في جرحنا وحسب عليه الفصل وليس كان
 ويشترط ايضا على القول بالاكتفاء والما تاملوا عدم الاحتياج الى الموضوع ما يرد عليه
 من الفصل فقل انما هو من جانب الاثبات فقل انما هو في جرحنا وحسب عليه الفصل وليس كان
 وهو يلزم واجاب بعض القائلين بالاعادة اما عن الوجوه الاولى فلما قلنا فحكم بوجوب
 الاعادة لان الحديث الا صغر موجب للفصل بل لانه ناقص لما يقتضيه الفصل بالاكمل

بالدليل المذكور فيلزم وجوب اعادة الفعل للجناية الباقية في الحادث قد استبعد الامر في
ما وجد الفعل والعلية وقد عرفت ملاذ دليلهم على تحقق ما قلناه وماذا وجدنا في
مناقضات بين الحالين لان الاصل لما اثنى له الحديث الاكبر المتحقق قبل الحال
علاقها وان تقع حديث الجناحة من الاصل فيقتضي وجوب اعادة الفعل في ذلك
عليك انه لا بد من تأويله ما ذكرنا سابقا ولا في ظاهره يكون نقضاً عليه حيث
ذهبوا الى تأويله في اثنائه والفعل وان ما ذكره من بطلان وجوب الفعل للعلية
فانما استبعدوا ذلك لان عندنا الجناية اعادة الفعل ولو في جزء لا يخرج من البدن والى
هذا الاستبعاد تشنيع وعناد ووجهه مبطل فانه يلزم عليهم ان يحصلوا منه حجة
مقبولة فيهم فيكون يجب عليه الفعل والفعل الوضوء وهذا ايضا شنيع والى ما ذهب
على القول المشتهر اما في الاول ضابط يتبع ان الحديث المتكامل لا بد له من وقوعه في
لا يحصل منه اثر لانه يلزم تكرر الفعلين المتكاملين على ما فعلوا ولو سلم فلا يلزم الاكبر
واقعة بقتية الفعل ولو ثبتا المعدتان بالاجماع في قولنا ثبت ما اجمعوا عليه
على وجوب الوضوء بعد حدث الاصل فيقتضي وجوبه في كل ما كان قانياً وهو قولنا
ايضا الحكم بان لا وضوء مع فعل الجناية ويكون حصصها في قولنا ليس بينهما من وجوب
بقول الجمهور من وجوب الوضوء مع فعل الجناية بعد ان كانا في حكم الاشياء في ذلك
ما لم ياصل في اعادة الفعل الذي بين الحالين كما مر في كتابنا واما التشنيع فبانه استبعاد
لا يتبع في المقام فيكون مستبعدا ايضا انما يكون عند تسليم ان الحديث اثر او افعاله
تقية الفعل وان لم يسلم فذلك استبعاد ايضا واما حجة قولنا المشتهر فالجواب ان
يكون هذا الفعل الواقع في اثنائه الحديث صحيحا من اياها لا يفتي الاجزاء ونفق
الحديث للمعنى المستفاد لان دليل عليه كما عرفت وكذا انقضاءه لاضرر والمضادة في
او الفعل فيما يصح مثل الوضوء وهذا من اجل ان الفعل لا يجزئ الا في وضوءه وقولنا في
الحديث للوضوء في كل شيء بالمتكثرة بعد الوضوء مع فعل الجناية لو سلم القولين لم يبق
لها قول ان بينهما من وجوب ثم التمسك بالاصل كما ذكرنا في العلم انه روى في كتابنا

عن

يكتفي بغيره من الجاهل عن العلم قال لا بأس بغيره في فعل فعله في كل وقت ولا بأس
على حديثه في الوقت الصلوة ثم مثل حديثك ان امرت بذلك فان حدثت حدثت من
او غايط او ربح او مته بعد ما علمت ولا بأسك من قبل ان مثل حديثك فاعدا لفعل
وهذه الاربعة المذهب الاول لكن لما لم يعلم صحة مشددا في كل وقت لا بأسك من قبل
في ذلك الاحتياط في الفعل بحسب ضابط الاحتياط ان يقيم اليه وضوءه ايضا لم يخرج عليه
المذهب الثالث وبعض القائلين بهذا المذهب كذا كفوا بنية القطع والاعادة في
نية القطع بغير الفعل بالمالا فيقع الحديث مع قبل الفعل في كل وقت وفيه نظر لان
نية القطع لا تبطل ما انقطع ثم وقع في فعل بعد ما نية جازية نية اخرى بطلان بالمالا
وجع فلا يرد في نية في الابطال هذا كله حكم الحديث الاصل وما الاكبر فان كان الجناية
فلا اشكال في وجوب الاعادة ونفق ما اصل وان كان عيناها مالا خطا او غير ذلك
على كل حال ما لا يفتق ما يفتق من غير خطا ونفق في نية في كل وقت في كل
ثم وقع الحديث الجناية في دفعها ان يكون الحديث الاخر باقيا في كل
اخر في دفعه ففعل الفعل فيقتضي عدم النسيان في دفعها بالمالا لا يلاق الا من
ثم ان حدث الاصل في وضوءه انما يزيل الجناية عن الاعمال الواجبة او المندرجة في
قلنا بعد انقضاءها في الوضوء كما تقدمت في كتابنا في المذاهب المذكورة في
المذهب الثاني لما عرفت ولو قلنا ما لا يقتضي في قولنا من الثلاثة المذكورة
الاولى والثالث ونبأ القول الاول ههنا على قولنا ان الوضوء والفعل في
لحق الحديث الحقيق صلا فقط ان مع حدث اصغر جامع له يكون كل جزء منهما مالا في
وضع الحديث فلو وقع حدث اصغر في الاثناء فلا بد له من اتمام النية فلا بد من
من الجمع لما قلنا من ان كل جزء من الجمع علة فاقترع وقد عرفت ما فيه ونفق ايضا
التشديد الثاني فيمنع كون كل جزء ناقضا لغير الحديث الاصل في كل جزء من
القوم ما الفعل فانه مع لو تقدمت على وقوع الحديث الاكبر عينا من ذلك في جوانب وحل
المساجد وقراءة القرآن وغيرهما لا يتوقف جوازه على وقوع الحديث الاصل في كل وقت

على الوضوء كالصلاة ومن كتابته القرآن وتحتها ما يتوقف على الوضوء والفضل فيه وهذا
 يدل على ان الوضوء ليس له صلاحه الثابت فيها يتوقف على الفضل خاصة صحتها بالاحتياط
 الحق فيه يعلم من ان حدث الفضل المكمل بالوضوء وجوب الوضوء والفضل معا فكان
 قائما مقام الاكبر والا صغر مع كل واحد من الفضل والوضوء والاضيق وهو
 لا يفي في الاصح فيه وفيه نظر لان عامه ما يلزم من استلزامه كذا ان الحدث الذي
 باين والفضل والاحتياط ما يتوقف على الفضل خاصة من الضرر وحول المساجد والجمعا
 على رضاء ما يتوقف رضاء على الوضوء وانما يكفي فيه الفضل ولم يلزم من ان الحدث
 الذي باين الوضوء والاحتياط ما يتوقف على الوضوء والفضل معا الا رضاء ما يكفي
 في رضاء الوضوء فقط ولم يلزم من ان ما يتوقف في هذا المقام هو الثاني
 من الاول والادلة الذي نقلنا عنه سابقا في كون كل جزء علة فاقته جلد
 صحتها والقول بان الحدث الاصح لا يفي في رضاء رضاء على الفضل وعلى الفضل والاحتياط
 رضاء على الاول انفق ما ذهب اليه في عمل الاحتياط كذا ذكرناه وعلى الثاني انما استلزام
 لا يكفي في العلم لان الاحكام الشرعية غير في مجال للنقل فيها قالوا ان رضاء ما ذكرنا
 سابقا وقد يتبين طرعا الوجهين فيها ان وقوع الحدث الاصح بعد الفضل وقبل رضاء
 بناء على ما ذكرنا من وجوب الاحتياط اعلم ان جميع ما ذكرنا مما هو في الفضل
 المرتب واما ما لا رضاء في رضاء الوضوء في ان قلنا بقوله الذي يتبين في مكانان وقع
 عليه ملاقات الماء جميع البدن او جب الوضوء لا عين ولا ظهير لراش وان قلنا
 بوجوب الذي يتبين الحكمي في رضاء كالمرتب وان قلنا بحصول رضاء نفسه وقت بناء
 يتبين للاستبصار ولكن الخطاب للبحث فيه واراد عليه ما اولاه فان قوله في رضاء رضاء
 الاراء ما هو فيه ايضا تدريج والوجه انما هي العرفية فالوقوع الحدث بعد رضاء وقبل رضاء
 الماء لا يجمع البدن ولا طر فيه الخلاف وكان نقله رضاء ان الفضل في الماء في رضاء
 بولت مقدما لتدريج انما هو في رضاء الاول والحاصل ان الفضل انما هو في رضاء
 يلزم البدن في الماء بعد الوضوء بالتمام وعلى الماء الاجمعي وفيه لا تدريج فيه فلا رضاء

الاولى انما هو في رضاء
 الماء لا يجمع البدن ولا طر فيه الخلاف
 والوجه هو

الحدث لكن لا يلزم ان اشتباة بشكل اذ لم يكن يكون الفضل انما يحصل بانما هو في رضاء
 في الماء ولو استدل على خلافه بانما هو في رضاء كان ذلك لان لو خرج الفضل الذي اراد في الماء
 قبل انما هو في رضاء جميع الفضل يمكن الجواب عنه بالانذار اوله ومنع الملائمة ثانيا لانه ان
 انما هو في رضاء في الماء لان تدخل الاء على الاخرى مشروطا في رضاء الفضل ولو ثبت ذلك
 الامر في نفي عليه ولو لم يثبت فلو قلنا في الترتيب بالاكتمال واما ما ذكرنا من اشكال في رضاء
 لا رضاء على رضاء في رضاء هذا الفضل والاحتياط لا الوضوء وهو قلنا بالاعادة او بالجمع
 في الوضوء فلا يلزم من اشكال لان بناء الاعادة والوضوء على ان الحدث في رضاء الترتيب
 ولا بد من رضاء في الفضل بتمامه على قول او الوضوء على اخره في رضاء في رضاء
 وهو الفضل ولو قيل ان اليقين لا معنى بالاشك مثا مل هذه الصورة ايضا فلا بد
 من الاعادة والوضوء ولو لم يقل بشروطها فالتكليف على الاحتياط في الاعادة
 والوضوء ولا يلزم من استدل على نفي الحدث المقتل بالاعادة ما اولنا به كلام
 نفي في رضاء عدم الاحتياط في الاعادة والوضوء على التقديرين مع حالات النفي
 جميع متشكوك ان هو ما يتحقق لو كان في الاشياء وهو متشكوك في كون رضاء مقتدا
 وعلى تقدير انك في النفي لا حكم للحدث فيحكم بعبء الفضل واجزائه من الوضوء
 لا خلاف الا واما رضاء في رضاء كلام اخر وهو انه على تقدير كون الفضل انما يحصل بعد
 ولو جمع جميع البدن في الماء لا يظهر ايضا عدم تأشير الحدث او حرم الوضوء اذ
 يجوز ان يقع الحدث في هذا المكان الذي يحصل فيه الفضل مع تشكيل الامر فلا بد
 من تفصيل القول في رضاء في رضاء اما رضاء او تدريج وعلى الاول اما ان يكون
 قبل ان الفضل او بعده او فيه وحكم الاولين ان على الاول لما حكم له وعلى الثاني
 بغير الفضل ويجب الوضوء الترتيبا ما الثاني خفيه اشكال في رضاء الى ان الحدث في رضاء
 هو رضاء حكم الثاني او الثالث في رضاء ان القول في رضاء كالحقول المذكور انما هو في رضاء
 الاشتباه وعلى الثاني اما ان يكون استلزامه قبل ان الفضل او فيه وعلى الاول اما ان
 يتبين بان الفضل في رضاء كان قبل ان الفضل في رضاء فلا يصدق القول بالاحكام

ما راق لنا في أن الفعل للحق في بل ما تحقق سبباً له وضمناً فيكون سابقاً
 في الحقيقة وحمل على عمل الحادثة بالمقدار فيكون غير مذكور في القان ولم ينشئ سبباً له
 بعد ما ينشئ في ذاته في الفعل المتناو وهو ما نأمله في الكلام في الإعادة أو لا كفاؤ
 ما يوضح ولا يخفى أن العلم أن في أن الفعل الحادث يتحقق فيكون حكم الحادث
 المقارن وسبباً حادثة مذكورة أن كان في أن الفعل فلا يبعد في الحادثة بالحق لأن
 في هذا الآن لا محذور ولا يحيل على بعد الحادثة بالمقدار والكلام فيه كما ذكرنا
 أنه لو قلنا ما بين الازدحام في رتبة الحادث في أن انتهاءه كان الفعل الحادثة
 بالحق أظهر منه في الذي فتم ما ما نأمله في أن ما ذكره الله على تقدير أن الترتيب في
 المصنف يكون في حكم الترتيب لا ظهر لرد على ما ذكره من أن الازدحام في خلافه
 لا يمكن وقوع الحادث في الازدحام وإن وجب اعتقاد الترتيب وهو ظاهراً أن يكون
 نظم إلى أن وجب اعتقاد الترتيب يستلزم وجب اعتقاد ما يثبت عليه الترتيب
 يثبت على الترتيب في الحادثة والمذكور فيه وقد عرفت سابقاً ضعف هذا القول
 فلا حاجة إلى الخوض في ما يتفرع عليه والاحتياط في الازدحام أيضاً كما في الترتيب ما بين
 ما بين ما ويزداد فيه الاحتياط ما بين لو كان الحادث في أثناء الوجود ثم خرج لوج
 مرة أخرى وأما ما ذكرنا من أن العمل في وجب بمشيء الماء على أن وجب قبل نعم
 يجب عليه فانه يستفهم ساءلنا عن الشيء أنه في كنهه كنهه للماء في شيء
 هذه المسئلة في ذلك الموضع ولقد علمنا أن الجني على الجني ثم أفاض عليه الماء
 للفعل ولا يخفى على القناسة في الحادث على الصحيح قال الشيخ في ذلك ولا يكون عليه
 بما أنه إذا لم يكن غافل وان غافل أو لا تغفل وتقع حادثة الجناية في علمه
 أن من بل القناسة أن كانت لم تزل بالفعل وإن زالت بالاعتقال فمما جزمه
 من هذا وهذا يدل على أن طهارة العمل ليست شرطاً في الفعل وعلى أن الفعل هو
 الجني عن فعل الحادث والجني معاً ما ذكره وهو الظاهر أما الأول فلأن الازدحام
 فطريق التقييد بطهارة العمل فلان الظاهر لا بد من وصول الماء إلى البشرة فيجب

کھنڈ

لا يكون للنجاسة عنها منع من الوصول فاما ان لم يكن لها عذراء كما لم يكن لها نفع فلا بد من دليل
على بطلان دعواه لم يطهر صيب الماء للصلابة اذا كان لها عذراء منع ولم يزل اولى بكونها لها من كونها
لا بد من دليل على بطلان دعواه فثبت ما بين متلا والمقام ان مراد الشيخ رحمه الله تعالى ما قبل ما ذكرناه
لان يكون عين النجاسة مع سقوطها عن الوصول ما فيها ان لا تستلزم اشتراط وصول الماء
المالئة ولما الثاني فاستدلوا ان اربعين لان الامر بالاعتزال مطلق وكذا لا امر بالبقاء
فان امتنع الماء على العوض فقد اقتضى الامر في ذلك كانت النجاسة كما يكفيه من واحد فقد
ان وقع الحدث واخذت معا وان لم يكن لها صيب واحد بل لا بد في كل من اثنين كما ان كانت
لواحد فوجب هذا الصب واحد ويجب صباخرها ما النجاسة الحكيمة فقد انقضت
الاول وقال في عدم المانع على النجاسة من البقاء عند الحياطة بل يجب ان لا تنقض
او لا تم الاعتزال ثانيا وهو الموقوف للمانع المتق واستدلوا ان الحق المتفق الشيخ على انما
ما بينا انما وجب ذلك لانهما سببان فيجب سبب كل واحد من الاعتزال فظاهر ان كل
ولان ماء الفضل لا بد ان يقع على محل طاهر في الاجزاء الفصل مع بقاء عين النجاسة
ولما فقال الماء القليل وماء الطهارة بشرط ان يكون طاهرا اجماعا وفيه نظر
لان قوله التداخل خلاف الاصل مما لا يحصل له وقد تكلمنا فيه في صحيحه فلا دخل في ذلك
فاجب قوله ماء الفضل لا بد ان يقع على محل طاهر وما استدل به بهاهية من ان
اجزاء الفصل مع بقاء عين النجاسة انما كان المانع من الاجزاء مع بقاء الحدث يكون
نا نعام وصول الماء فبطلان الثاني سلم لكن المانع من التماسه لانما في وقوع الفضل
على محل النجاسة بشرط عدم المنع كما استثنانا اليه وما ما ذكرناه من ان الفضل الماء القليل في
طهارة الماء اجماعا فان اردى به الاجماع على طهارة قبل الوصول الى العوض سلم
لكن لا يستبعد ان اردى به الاجماع على الطهارة زمان ثم صرح ان رايه في طهارة الوصول
ظاهر انما يجنبه بعد الفضل وما جاز في ظاهر ما في نفسه قال بعد نقل الكلام
المصرحة طواحي عمدي ان الحدث لا يقع الا بعد ان لا النجاسة لان النجاسة
ان كانت عينية ولم يزل عن البدن لم يحصل اريان الماء لا جميع البدن فلا يزل حدث

الحياتة وان كانت حكيمة زالت بنيت على الحياتة انتهى ان يقول ما ذكرنا فان قلت
 هل يمكن الاستدلال على ما ذكره بآيات وقوله في تحت الشمس طيارا
 من الارض على الفرج او انما انما قلنا لان ظهوره في الوجوب ثم ما بعد ذلك
 بعد الامور على اليد من التجهيز ايضا والقابل من الوجوب انما القياسات او لا يقولون
 بوجوبها قبل على جميع الاعضاء بل يقولون بوجوب او لقناع كل جزء طال ارادة انما
 فلا يمكنهم حل الا بالان كونه على الوجوب على انه لو سلم القصور في الوجوب فالتقدير
 عن مخرج الصلح الاعين لا دليل عليه اللهم الا ان يقال بالاجتماع الكثرة بالان
 المطلقة التي مستتم بها ثم ان من جهة قال بقوله في الفصل الرابع من البقرة يعقل
 ما على جده من الارض والقياسات ليعاير ما في الفصل تحت الماء فيرفع الحدث ويؤثر
 القياسات على العمل وقطع والاقرب حصول رفع الحدث ايضاً ان كان في ما وكثيراً في
 الماء ما يقلل عليه فان كان في اخر العضو فكذلك في الاخرى بعد من لا يغفل بالقياسات
 انتهى ولا يخفى ان ما ذكره في الماء الكثير من حصول رفع الحدث والحدث معاً فظن على
 ما احتج به من ان كان مناره اشتراط الطهارة الماء طال الرفع او الطهارة العمل
 حادثة لان الماء الكثير لا يفيض بالقياسات وفيه طال راس العضو التخي في الماء يطهر
 الماء الطاهر من القياسات في حاله طهارة في حال رفع الحدث الماء العمل طهارة
 واما ان كان مناره اشتراط الطهارة العمل قبل رفع الحدث فحينئذ لا يمكن ان كان
 في الارض ما هو اما العمل لا ينجس من الوجوه فيلزم ان لا يكون يكفي ذلك لعقلان
 الشك المذكور وان كان يعمل بعد الوجوه في الماء فيكون حصول الشك لان كل ما يلزم
 في الماء ينجس من القياسات ويعمل في رفع الحدث فالتحقيق في الشك فالتحقيق في هذا
 اذا ثبت احد الامرين فينبغي عليه وان لم يثبت وكان الامر بينهما فالتحقيق في هذا
 الاكتفاء بما في راس العضو مرة واحدة بل لا بد من بقي احد الامرين في الحدث فالتحقيق
 الحدث واما ما ذكره من حصول رفع الحدث الماء ما يقلل ان لم يكن القياسات في اخر العضو
 بالقياسات فلهذا من حصول دليل على اشتراط الطهارة حال الوصول مع ان قياسات

ثم سأل على ما ذكره لانه قال في قياسات عند الاستئصال والحياتة في عمل في رفعه وارتفاع
 الحدث على ذلك الماء لو ارد على القياسات ما يغفل بالقياسات فلا يلزم العمل وما بعد
 ثم قال نعم الماء والمن في القياسات ستة لا يلزم حكم الاستئصال فينبغي القياسات العينية لا يلزم
 على العمل وانما ثبت لروضة الاستئصال بعد استئصال الشك في كونه فرق بين القياسات
 بالقياسات والاستئصال ونحو ان الاستئصال انما يعمل بملافاة القياسات لكن لا يثبت
 حكم الاستئصال ما لم يفيض ويعتبر في رفع الحدث عند الاستئصال وفي رفع الحدث عند
 الاستئصال والكل في شكل واما الفرق الذي ذكره بين اخر العضو وغيره فلا يلزم
 لانه اما ان يقول ما بين الماء وغيره وروحه على القياسات فيفضل بالقياسات وفيه رفع
 الحدث ان لا يكون الماء طال الرفع فيفضل بالقياسات فلا فرق بين اخر العضو وغيره
 في عدم حصول رفع الحدث لاجل القليل فيها على السوء ولو لم يعمل بالقياسات فلا يثبت
 بجمع الوجوه بل يشترط الاستئصال فلا يخفى اما ان يعتد بالاستئصال عن راس العضو فيخلص
 حتى ان اخرج عليه ما لا بعد يمكن في حكم المفضل ايضاً او لا بل انما يعتد بالاستئصال
 عن الاضواء المائية وعلى التناظر في ارض ايضاً بينهما في حصول رفع الحدث ولينما ايضاً اذا
 لم يكن القياسات في اخر العضو ان يرفع حدث ما بعد من القياسات ايضاً ما جاز ما هو
 منه عليه لعدم استئصال بالقياسات ما لم يفيض بالقياسات وعلى الاول لا فرق ايضاً بينهما
 في حصول رفع الحدث نعم يلزم ان لا يكون في اخر العضو ان ينجس ما بعد التخي في الماء
 منه عليه ولا بد من صب الماء عليه مرة اخرى ليزول عنه القياسات وهذا لا يصح
 سبب الفرق بينهما في هذا الحكم اللهم الا ان قيل كيف وفي ان الفرق بينهما باعتبار
 المعنى لا بعد رفع الحدث ما على اخر العضو وروحه عن ذلك فينبغي في كلامه
 حكمه اخرى حيث على ان الازدي او القياسات ابتداء من المقتضات مع انه يكف
 ما به ما لم يزل القياسات ابتداء لم يرفع الحدث وهذا لا يثبت وجوبه وان كان
 مراده ان القياسات عنى حصول قبل الفصل فانه ليس بواجب على هذا المذهب
 ايضاً لان الواجب ما عرفت على هذا الى ان القياسات في رفعه طال ارادة عمله

